# ولاية جنوب كردفان

# وزارة التنمية الاجتماعية

## المعلومات الاساسية والموجهات المستقبلية للبرنامج الاطاري
## لأحداث التنمية الريفية
## القطاع الشمالي الدلنج

بمحليات: ( الدلنج – القوز – هبيلا – دلامي )

فريق الدراسة تحت رئاسة


بروفسير : محمد عثمان السماني

بيت الخبرة : خدمات البيئة والتنمية



مايو ٢٠١١م

## تقديم

أتت هذه الدراسة بمبادرة من وزارة التنمية الاجتماعيه ، ولاية جنوب كردفان ، لتأسيس مسار التنمية الريفية على مستوى المحليات، كوحدات إدارية إطارية ، ذات صفة إعتبارية ، تتفاعل فيها كل النشاطات البشرية والانتاجية على المستوى المحلي.

وقد وجد مشروع الدراسة مساندة قوية من السيد| والي الولاية، مولانا أحمد محمد هارون ، ونائبه السيد| عبد العزيز الحلو ، في تأكيد أهميتها للولاية وتأمين جزء من الدعم المالي لها – القطاع الشمالي /الدلنج – من الصندوق القومي لدعم الوحده ، بهدف الدفع بالتخطيط الاستراتيجي للولاية بتوفير المعلومات لأغراض التخطيط على المستوى القاعدي، واستخدامها في إحداث التنمية المستقبلية للمحليات.

ولإهتمام وزارة التنمية الاجتماعيه بمخرجات الدراسة كقاعده معلومات ، تنبثق منها مخططات الوزارة ، نحو تأسيس التنمية القاعدية ، وللربط بينها وبين برامج الحكم المحلي الموجه نحو هذه الغايات ، أمنت وزارة التنمية الاجتماعيه ، ممثلة في الأخت الوزيرة ومدير الوزارة ، التعاون الضروري من جانب العاملين بمكاتبها القائمه بالدلنج ، كادقلي ، الفولة ورشاد، بما مكن من إنخراط مجموعاتهم في مجريات الدراسة، من مسوحات ميدانيه وورش عمل وتحليل واستخلاص وعرض للمعلومات في صورتها النهائية.

والدراسة بالنهج الذي تطورت عبره، يمكن تقييم نتائجها الكلية بأنها جاءت شراكة بين بيت الخبره الذي أوكل له القيام بها، ووزارة التنمية الاجتماعيه الولائيه. ومما عزز من ذلك ، هو انتهاج الوزارة فلسفة إحـداث ربـط قوي بين ما استخلصته الدارسة من نتائج ، وأسبقيات المجتمعات في مختلف مجالات التنمية الريفية، وذلك بعقد ورش عمل قاعدية بمكاتب وزارة التنمية الاجتماعية ،

متزامنة مع وقت إجراء الدراسة على مستوى مجتمعات المحليات واستخلاص نتائجها. وكخطوه تابعه طرح نتائج الجهدين (الدراسه والورش القاعديه) في ورش عمل أرفع على مستوى محليات القطاعات الأربعه (الدلنج، كادقلي ، الفوله ، رشاد) ، وبناء موجهات البرنامج الإطاري للولاية من مستخلصات هذه الورش. بذا ، تكون الدراسة قد أضافت بهذا بعداً في مخرجاتها ، هو الشراكة الفعليه بين الوزارة والأجهزه التنفيذية ، والمجتمعات ، في توجيه العمل التنموي بالولاية في المستقبل ، حسب حاجات وضرورات هذه المجتمعات. وكخلاصه للجهد أعلاه ، نبرز أنه قد مر عبر هذه *المراحل التنفيذية*:-

- الدراسة ونتائجها.
- الورش القاعديه ونتائجها
- ورش القطاعات الأربعه.
- وورشه جامعة على مستوى الولاية ، كادقلي.

## ٢- شمولية مكونات الدراسة:

من الأهداف الأساسية للدراسة، أن تؤسس مخرجاتها على معلومات ذات شمول في مكوناتها، بتناول مختلف العناصر التي تمثل قاعدة التنمية الريفية على مستوى المحلية: الموردية والبشريه والانتاجيه والمؤسسية، وما إلى ذلك من عناصر رابطه.

### ١-٢. إختيار الاستمارة كوسيلة بحث:

لتكون المعلومات التي يتحقق جمعها قياسية لمختلف العناصر ما بين المحليات ، جرى إختيار الاستماره كوسيلة بحث رئيسية للحصول على المعلومة، مسنودة في ذلك بطرق بحث أخرى، منها اللقاءات والحوارات مع مصادر المعلومه، والرجوع إلى المكتوبات المتوفره عن مختلف القضايا. عليه تم تصميم إستمارات تناولت البحث في مختلف المجالات ، شملت التالي:

محتويات الاستمارات:-

١. الحكم المحلي
٢. الزراعه
٣. الثروة الحيوانيه
٤. المراعي والعلف
٥. الغابات
٦. توفير المياه
٧. التعاون
٨. التنمية الإجتماعية
٩. التدريب المهني
١٠. الصحة
١١. التعليم
١٢. التخطيط العمراني
١٣. الكهرياء
١٤. الخدمات الشرطية والعدلية
١٥. الأدارة الأهلية
١٦. الشئون المالية
١٧. التمويل عن طريق البنوك
١٨. الإعلام
١٩. تنمية المراة
٢٠. العون الإنساني
٢١. إتحادات المزارعين والرعاة
٢٢. مسح القرى المركزية

أعلاه (٢٢) إستمارة تناولت بالمسح، وحسب موضوعاتها ، الاوضاع الراهنه على مستوى المحليات ، وعززت معلوماتها بمجموعة إضافيه من الاستمارات ، إستقصت نفس مواضيعها على مستوى رئاسات الوزارات والأجهزه ذات الصله، بكادقلي.

بإجراء نفس الإستمارات على كل محلية ، أمكن الحصول على معلومات قياسية ، لإعمال المقارنات ما بين أوضاع المحليات ، بما مكن من تقرير حالاتها الراهنه في مسارات التنمية الريفية المختلفة ، والمطلوب من المعالجات للارتقاء باوضاعها.

## ٢,٢ توطيد شراكة المجتمعات في إحداث التنمية:

بناءاً على المعلومة التي توفرت، والتحليلات التي أجريت ، تبع ذلك تبنى فلسفة متقدمة في التخطيط للتنمية الريفية ، تقوم على الاشراك الفاعل للمجتمعات المحلية، في تحديد أولوياتها التنموية والإعتماد على مقدراتها في المشاركة ، عبر تنظيماتها القاعدية، مما سيدفعها لتكون قادره على النمو والتطور ، وذلك مقارنه بالفلسفات والمناهج الممارسة حالياً ، والتي فيها مكامن ضعف كثيرة نورد أهمها في الآتي:-

أ- عدم إيلاً الاهتمام للخصائص الاجتماعيه والثقافيه للمحليات المستهدفه ، بما ترتب عنه عدم ملائمة السياسات والتشريعات والقوانيين المعمول بها حالياً في الاستجابة لاولويات المجتمعات ، والتفاعل مع مؤسساتها القائمه لتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحه.

ب- عدم ملائمة مناهج العمل وأساليب التخطيط التنموي المطبقة لصياغة الحلول المناسبة ، لضعف تأسيسها على شراكة المجتمعات في إحداث التغيير الإيجابي المنشود.

ج- الضعف العام لبرامج التدريب الموجهه لإحداث التنمية ، مما إنعكس سلباً على توافرها وأنتفاء التخصصيه فيها ، مع عدم إستدامة القائم منها ، على المستويات المحلية والولائيه.

د- غياب المؤسسات المتخصصه التي تعنى بتنمية المجتمعات الريفيه والحضريه بتوجهات شامله ومستدامه.

ذ- غياب التشريعات والقوانين واللوائح والآليات، التي تساعد في البناء المؤسسي لتنظيمات المجتمع المدني الطوعيه، وتقوية قدراتها التنظيمية ، والإدارية والفنيه والماليه لاستدامة عطاءها.

هـ - غياب التنسيق الفاعل بين المنظمات العاملة في مجالات التنمية ، والأجهزة الحكومية ذات الاختصاص بما يقوي من أدوار المجتمعات في تحقيق التنمية وإستدامة البرامج.

و- تعدد تنظيمات المجتمع المدني في مجالات العمل الطوعي والتنموي، بما تفرزه من تباين في البرامج وكثرة الكوادر الإرشادية على مستوى المجتمعات المحلية ، مع غياب آليات التنسيق فيما بينها، مما يربك الحصيلة النهائية من تدخلات هذه المنظمات ويبدد من جهد المجتمعات.

ز- عدم تطوير وتوظيف الرأسمالي الاجتماعي (العمل الطوعي وقيم التكافل والتعاضد) وكافة مؤسسات المجتمع الطوعيه والشعبيه ، ذات التوجهات التنموية وغيرها ، في مجالات التعمير والتنمية والاستثمار المحلي.

ح - ضعف الآليات الضامنه لممارسة الحكم الراشد من خلال إتباع مبادئ الشفافيه والمحاسبيه والديمقراطية على مستوى الحكم المحلي في مجالات العمل التنموي.

## ٣,٢ عرض المعلومة وإستخلاص النتائج منها

رؤى في عرض نتائج الدراسة ، والتوجهات المستقبلية المتمخضه عنها في مختلف مجالات التنمية ، إتباع المنهج التالي:-

أ- أن تأتي الكتابات مختصرة في الموضعين أعلاه (نتائج الدراسة والتوجهات المستقبلية) ، بالقدر الذي يعرض للمعلومه ويمكن من إستيعابها.

ب- الإهتداء في تبويب مواضيع الدراسة بمحتويات الإستمارات التي أجريت ميدانياً لجمع المعلومة.

ج –التركيز في عرض المعلومه على الأرقام والتقييمات التي وفرتها الأستبيانات والاستقصاءات الحقليه.

د –عرض معلومات محليات كل قطاع مجتمعه في جداول ، حسب المجالات التي تناولتها الدراسة ، بما يمكن من إجراء المقارنات اللازمه للاوضاع الراهنة ما بين المحليات.

هـ إستخلاص النتائج التي تعكسها معلومات كل جدول، بما يبرز المشكلات التنموية للمجال المعني ، وما أشارت به الحلول المبدئيه.

و –تعضيد النتائج أعلاه بمجموعة خرائط مصاحبه بما تعكس مختلف عناصر التنمية: الطبيعيه والإنتاجية ،والبشرية على إمتداد رقع المحليات على النحو التالي:

خرائط تتناول:–

- مواقع المحليات.
- بعض عناصر تكويناتها الطبيعيه (جليوجيا، تربه ، أمطار ، نباتات).
- قبائلها الرئيسية ، المستقر منها والمترحل.
- توزيع سكانها حسب مراكزها الرئيسية وقراها.
- هياكلها العمرانية من طرق وإنشاءات أخرى، ومواقع خدمات ، ونشاطات ذات إختصاصية.
-

## ٤,٢. تأطير وإستخلاص الموجهات الاستراتيجية للبرنامج الإطاري:–

كخطوة تابعه، عرضت النتائج والتحليلات المستقاة من الدراسة ، حسب المجالات التي تناولتها، في مصفوفات في نهاية كل مجال تمت دراسته، ولتسهيل مناقشتها في الورش التصاعدية، من مستويات المحلية الي الولاية ، تحت المكونات الثلاثه التالية:–

| القطاعات بالتتالي ، حسب ما ورد في إستمارات المسوحات الميدانية ، أمثلة: | الوضع الراهن | إستخلاص الموجهات النهائية الاستراتيجية |
|---|---|---|
| الحكم المحلي | ========== | ========== |
| الزراعه | ========== | ========== |
| الثروة الحيوانية | ========== | ========== |
| المياه | ========== | ========== |
| التعليم | ========== | ========== |
| الصحة | ========== | ========== |
| الخ ..... | ========== | ========== |

وبناءاً على المستخلص من الموجهات النهائية ، في العمود الآخير من الجدول أعلاه ، تأطير الحلول المتبناه في الورش التي ستعقد على المستويات المختلفة في شكل مصفوفات أسبقيات ، تعتمد من الجهات الولائية العاملة في مجالات التنمية الريفية المختلفة، كبرامج عمل إطارية ، تحكم الأداء التنفيذي على مستوى الولاية.

وبهذه النتيجة ، تكون الدراسة في محصلتها النهائية قد حققت الغايات المرجوة منها والتي يمكن إجمالها في الآتي:-

أ- توفير معلومات أساسية على مستوى المحليات ، عن الأوضاع الراهنة لمختلف القطاعات التنموية.

ب - عكس أحوال المجتمعات ، ككيانات قائمه وفاعله ، بالمحليات ، ومن ذلك رؤاها للتنمية ، كمحصلة تفاعل بينها وبين التدخلات التي تستهدفها من مختلف الجهات ، وتقرير توجهاتها نحوها.

ج - التوصل إلى خريطة برامجية إطارية لمحليات الولاية ، مؤسسة على تكامل وتناسق مدخلات التنمية ، عبر شراكات وأضحه بين المجتمعات المستهدفة والجهات المبادره ، كانت أجهزة حكومية أو منظمات.

د – النهج اعلاه سيحقق الاستجابة إلى أسبقيات المجتمعات الريفية في التنمية ، ويؤطر إلى إستدامة هذه التدخلات ، ويخلق منها جسوراً في تقوية مقدرات المجتمعات وإستنهاضها لتشارك مستقبلاً بمسئولية في إدارة شئونها.

هـ – بذا تكون الدراسة ومعطياتها ، قد رمت حجراً في بركة كانت ساكنه بعض الشئ، ومجزئه ، تحت ممارسات تنموية جامدة ، بسبب تقليدية الأساليب والوسائل المتبعه في التخطيط والتعامل مع المجتمعات ككيانات متلقية لمدخلات التنمية ، فحولتها إلى كيانات مشاركة في صنعها، في أطر تتوفر لها فيها داينمكيه الحركة والعطاء.

## ٣. فريق الدراسة:-

إختار بيت الخبرة فريق اجراء الدراسة مكون من الاشخاص والخبرات التالية:

١. بروفسير محمد عمثان السماني: جغرافي إقتصادي إجتماعي ذو خبرة واسعه في مجالات متعددة ، منها تقييم الموارد الطبيعيه ، الدراسات البيئيه ، التنمية الريفية ، التخطيط الأستراتيجي. والذي عمل في مجالات كثيرة منها إستخدامات الأراضي وتوفير المياه ، التخيطيط الزراعي ، مشروع قناة جونقلي ، أستاذ جغرافيا بجامعة الخرطوم واستشاري متفرغ للكثير من الجهات الأجنبية والمحلية.

٢. هاشم محمد الحسن: زراعي بيئي، ذو خبره واسعه في مجالات تخطيط استخدامات الأراضي ومسوحات الموارد الطبيعيه ، تقييم المشروعات والتدريب في المجالات السابق ذكرها. عمل بإستخدامات الأراضي وتوفير المياه ، منظمة الساحل البريطانيه ، مرجعيه قطريه لأتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتخفيف آثار الجفاف، مدير عام سابق لإدارة الموارد الطبيعيه بوزارة الزارعه والغابات – إستشاري متفرغ.

٣. محمد الحسن أحمد مختار: إقتصادي زراعي ، ذو خبره واسعه في تصميم وتنفيذ دراسات التنمية الريفيه ، تحديث القطاع التقليدي ، تطوير نظم

الإدارة لإستدامة المشاريع وتحقيق شراكه المواطنين في إدراتها ، عمل بوزارة التعاون والتنمية الريفية ، هيئة تنمية غرب السافنا ، مجموعات المزارعين بولاية نهر النيل.

٤. محمد عبد الرحيم عبد العليم : مهندس زارعي ذو خبره في مجالات الزراعه التقليدية والتخطيط الزراعي على مستوى رئاسة وزارة الزراعه والغابات ، مشارك في دراسات حصاد المياه لشرق السودان مع الصليب الأحمر النرويجي ، كما ساهم في الأشراف على أنشطه إيفاد IFAD بشمال كردفان.

٥. آدم جاروط خميس : إقتصادي بالتخصص ، عمل من قبل بوزارة التخطيط بولاية جنوب كردفان ، ذو إهتمام بقضايا التخطيط الاستراتيجي وحالياً يعمل أستاذ أقتصاد بجامعة الدلنج.

٦. أميرة عبد الخالق بكري : قانوينة تعمل في مجال المحاماة ، وتقوم بتقديم الأستشارات القانونية لخدمات البيئه والتنمية. كما تعمل مع منظمات المجتمع المدني في مجالات المرأة والطفل وحماية البيئه وحقوق الإنسان.

٧. محمد أحمد محمد المرضي : مصمم ورسيم خرائط على نظام المعلومات الجغرافيةGIS والاستشعار عن بعد ، لديه خبره واسعه في أنتاج الخرائط حسب التقنيات الحديثة ، يعمل حالياً بجامعة الخرطوم قسم الجغرافيا ومتعاوناً مع بيت الخبره خدمات البيئه والتنمية

## ٤-. تنظيم مكتوبات الدراسة:-

من ناحية تنظيم مخرجات الدراسة ، رؤى أن تأتي في خمسة مكتوبات على النحو التالي:

مكتوب عن كل قطاع من القطاعات الأربعه المكونه للولاية:

القطاع الشمالي : محليات الدلنج

القطاع الشرقي : محليات رشاد

القطاع الجنوبي : محليات كادقلي

القطاع الغربي : محليات رجل الفولة

ومكتوب خامس إستخلاصي : عن ولأية جنوب كردفان.

## التقرير(١) القطاع الشمالي ، الدلنج

محليات:

القوز

الدلنج

هبيلا

دلامي

## ٥. السمات الطبيعية لمحليات القطاع الشمالي

### ٥,١. الموقع:

تشغل محليات القطاع الشمالي (القوز ، الدلنج، هبيلا ، دلامي) الجزء الشمالي من ولاية جنوب كردفان ، والذي كان معروفاً تحت التقسيمات الإدارية للحومات المحلية حتى ثمانينات القرن الماضي ، بمجلس ريفي شمال الجبال، وعاصمته الدلنج. وبأعمال تقسيمات الحكم المحلي، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ ، هيكل المجلس المعني في الأربعه محليات التي ورد ذكرها. الخريطة (١-١) تعطي مواقع هذه المحليات وحدودها.

### ٥ – ٢:. أراضي محليات القطاع الشمالي:

#### ٥-٢-١: الجليوجيا:-

تقع الأربعه محليات في أراضي متباينه في تكويناتها الجيلوجية والسطحية والنباتية. فمن الناحية الجليوجية ، يسود التكوين المعروف برسوبيات أم روابة ( Umm Ruwaba Series) في الأجزاء الشمالية منها ، مغطياً محلية القوز ، ببعض التمدد في محلية الدلنج. وهو تكوين معروف عنه غناه بالمياه الجوفية ، وقد تبع ذلك أن أكثرية الآبار الجوفية ، القائمه بالمنطقة نجدها بمحليتي القوز والدلنج. أما بقية المنطقة بأمتدادها جنوباً ، يغلب عليها التكوين الصخري ، والذي يأخذ شكل جبال (Inselberges ) ، نجدها متفرقة في محلية هبيلا ، وتزداد كثافتها في الجزء الغربي من محلية الدلنج ، مع شغلها مساحات من محلية دلامي. وهي تعرف بالتكوين الجيلوجي ، الصخور الأساسية ( Basement Complex ) ، والتي تغلب عليها الصخور القرانيتيه والناريه ( Granite and Metamorphic Rocks) .

والمعروف عن هذا التكوين أنه فقير في المياه الجوفيه ، إلا في مواقع محدودة ، منها بطون الوديان وبعض أراضي السهول ، حيث أمكن مؤخراً

أستغلال مخزونها من المياه الضحلة عن طريق حفر الآبار ذات الأقطار الضيقه (Slim Wells) ، والتي أدخلتها برامج اليونسيف في ولاية جنوب كردفان في حقبة بداية الثمانينات ، ومن بعد إنتشرت إنتشاراً واسعاً بكل محليات الولاية. وهي تقنيه أعماق آبارها محدودة ، لأنها تستهدف الخزانات الأرضية السطحية أو الضحلة ( Shallow Water Aquifers) ، حيث يحصل على الماء منها بواسطة الطلمبات اليدوية (Hand Pumps) ، التي تشغل بالجهد البدني. ولأنها مياه نوعاً ما سطحية ، يتأثر إنتاجها بمعدلات ألأمطار السنوية ففي. السنوات التي تنخفض فيها الأمطار ، ويضعف جريان الأودية التي تقوم عليها مثل هذه الآبار ، يفشل بعضها في إعطاء معدلات ضخ ثابته ، وفيها ما يتوقف عن الإنتاج.أو ما ترتفع درجة الملوحة فيه.

### ٥-٢-٢: التربة:

أربعه أنوع رئيسية من الترب تغطي أراضي الأربع محليات، وتتباين في تواجدها من محلية لأخرى. وتوزيعها على النحو التالي:

أ. ترب ذات تكوين رملي ، وهذه تشغل معظم مساحة محلية القوز ، وهي ذات نوعين ، أراضي رملية على هيئة سهول منبسطة ، مع وجود محدود لبعض القيزان الثابته ، والنوع الآخر آخذ شكل أراضي قردوديه، تتكون من خليط من ترب رملية وطينيه، من نوع ما يعرف ب (Truculented Soils ).

وحسب تقسيمات التربة تحت دراسات مشروع المال الخاص (Land and Water Use Survey, Kordofan Province – ١٩٦٢-١٩٦٧) عرف هذا النوع من التربة بتكوين تربة أبوزبد . (Abu Zabad Soil Combination) وهي أراضي يطغي على لونها حمره باينه ، ومن خصائصها عند التعامل معها فلاحياً، سرعة تصلد سطحها بفعل الهطول السنوي للأمطار. والنوعان من التربة ، الآخذه شكل سهول وقيزان، والقردوديه ، مع قليل من الأراضي الطينيه، يمثلان قاعدة الموارد التي تقوم عليها إستخدامات الأراضي من زراعه محاصيل، ومراعي وغابات.

ب. ترب طينية ثقيلة: وهي ترب رسوبية سوداء متشققه ، نجدها على إمتـدادات واسعه بمحلية هبيلا، وعلى هيئة بؤر متفرقه في محليتي الدلنج ودلامـي. وهـي تربة سطحها صلد عند جفافها، ولزجة عند التعامل معها فلاحياً عندما تكون مبتله. المساحات المزروعه منها تقليدياً بسيطة ومشتته لصعوبة التعامل معها بواسـطة آلات المزارع التقليدية ومعظم الزراعه الآليه الموجوده بالقطاع الـشمالي والتـي تختص بها محلية هبيلا ، نجدها على هذه التربه ، حيث يتم التعامل معها بطاقـة التركتور بإستخدام الطراد ، على هيئة مشاريع تشغل مساحات واسعه في حـدود خمسمائه إلى الف فدان وأكثر في بعض الحالات.

ج. ترب طينيه خفيفه وأراضي قراديد: وهذه تشغل مساحات متفرقة بمحليات كل من الدلنج ، هبيلا ودلامي. والطينيه منها تكوينها أخف من الثقيلة الصلده المتشققه ، والقراديد فيها يغلب عليه مكون الطين مقارنه بالرمل. والنوعـان مـن التربـه تنتشر فيهما زراعات تقليدية على مساحات صغيره ومـشتته ، وعليهمـا يـسهل إستخدام الآت المزارع التقليديه.

د. ترب رسوبية سلتيه: هذه النوع الأخير عادة ما يتواجد بالأراضي الفيضيه على الوديان ، عند مجاريها والأحزمة المحادده لها ، وهي أراضي خـصبة ويـسهل التعامل معها فلاحياً ، وعادة ما يتركز بها النشاط البـستاني ، إلا أن مـساحاتها صغيره مقارنه بالترب الثلاث الأولى ، كما أن استغلالها للنشاطات البستاني تتحكم فيه وفرة المياه لأغراض الري.

وخارج الأنواع الأربعه التي جاء ذكرها بتفصيل أعـلاه ، هنالـك تـرب صخرية مازالت في طور التكوين ، نجدها عند منحدرات الجبال خاصة بمحليتـي الدلنج ودلامي ، وهي ترب فقيرة في تكوينها العضوي ، وقد تم التعامل معها في الماضي، وقت أن كانت المجتمعات القاطنه عند هذه الجبال محـصورة فيهـا ، بإنشاء التروس ، والتي نجد ما تبقى منها على سفوح بعض الجبال.

## ٥ – ٣ : المناخ:-

يسود بولاية جنوب كردفان مناخ قاري ( Continental Climate) كما الحال في بقية القطر، تشكله العناصر الطبيعية من دوران للأرض ، ومستويات الحراره وتيارات الرياح والهطول السنوي للأمطار. وعلى هذه يتسم بموسميه ، ما بين شهور جافه (نوفمبر–مايو) وأخرى مطيره (يونيو – أكتوبر). وكما الإختلاف في الشهور الرطبه والجافه ، تتباين درجات الحراره من فصول، (كذا وأربعين درجة مئويه) في شهور الصيف من أبريل إلي نوفمبر، إلى دنيا ( كذا وعشرين درجة مئوية) من نوفمبر إلى مارس. وفي كل شهور السنة ترتفع درجات الحراره أثناء النهار وتنخفض خلال الليل.

والعنصر الهام في المناخ هو المعدل السنوي لهطول الأمطار. وخطوط قياس متوسط المطر السنوي ( Mean Rain Fall Isohyets ) التي تمر على محليات القطاع الشمالي، نجدها ما بين ٤٠٠ مليمتر عند محلية القوز إلى ٥٠٠ مليمتر عند محلية دلامي ، بتفاوت في المعدل من سنه لأخرى.

هذا التفاوت هو سمة من سمات المناخ القاري السائد بالمنطقة، ما بين أرتفاع وإنخفاض في المتوسط السنوي ، كما يشوبه تباين في التوزيع من سنه لأخرى والذي يترتب عليه صعوبة التنبؤ بمجريات هطول الأمطار في السنه المعينه. حصول محليات كهبيلا ، على معدل في حدود ٥٠٠مليمتر من الأمطار في العام ، على السهول الطينيه القائمه بها، وإمتدادتها جنوباً ، جعلها لآن تكون صالحه للأستغلال تحت نشاط الزراعه الآليه ، إذ من المعروف في القطر أن هذا النوع من إستخدامات الأرض ، يحتاج إلى أمطار سنوية في حدود ٥٠٠ مليمتر وما فوق. ويبقى نجاح المحصول من سنه لأخرى ، رهين بتوزيع الكم الهاطل من الأمطار في الخريف المعين ،فكلما كان التوزيع متوازناً بما يحقق ري كافي للأرض ، كلما نجحت المحصولات المزروعه.

### ٥ – ٤ : الصرف وجريان الوديان:

الأراضي في الأربع محليات ، كانت على الترب الرملية أو الطينيه، يغلب عليها الأستواء في شكل سهول واسعه ، إلا في المواقع التي تكون عليها مرتفعات جبليه، كما في غرب محلية الدلنج ، وبتفرق بمحلية هبيلا، وأواسط محلية دلامي. ومع الأستواء والمرتفعات يقل وجود أجساد مائيه على أراضي منخفضة. إلا أن بعض الوديان وفروعها تجري في أراضي هذه المحليات في موسم الخريف، مجمعه الهاطل من الأمطار من الأراضي المرتفعه. ومن أشهرها خور الشوشاي والحاجز والسنجكايه في محلية القوز وخور أبوحبل في محلية الدلنج ، حيث تمثل الجبال الواقعه في الجزء الغربي من المحلية خط المياه الفاصل ما بين منطقة التجميع لخور أبوحبل إلى ناحية الشرق ، وخوري شلنقو والفار إلى الغرب منها. وبهبيلا ، هنالك تصريف محلي من الجبال المتفرقة بها، كما الحال في محلية دلامي. وقد جرت الأستفادة من المياه التي تحملها هذه الوديان بالتخزين ، كما في حالة سد السيسبان على خور الحاجز وحفائر هبيلا ، وحفائر أخرى منتشره بالمنطقة. كما تغذي مياه هذه الوديان أماكن العددة (الآبار السطحية) القائمه عليها.

### ٥ – ٥ : الغطاء النباتي:-

بالرجوع إلى خريطة جاكسون وهرسون (Jackson & Harrison) نباتات السودان ، (Vegetation Map of the Sudan, ١٩٥٤ ) وهي المصدر المتوفر عن الأحزمه النباتيه / الأيكولوجيه للسودان حتى تاريخه) ، نجد أن هذه المحليات الشماليه للولاية ، تشغل الحزام المعروف بالسافنا خفيفة الأمطار ( Low Rain Fall Savannah). وحسب نوع التربه السائد، ما بين أراضي رمليه، كما في القوز ، وطينيه متباينه في تكوينها كما في المحليات الأخرى ، تتوزع أربعه أنواع من الغطاء النباتي (أشجار – حشائش) في المحليات المذكورة. ومن أهم فصائل أشجارها: الهشاب ( Acacia Senga) ، الكداب ( – Termirala scieraryea angeissus) والكتر (acacia mellifera) والهبيل ( Copmbreturm

cordfanum) . مع تنوع في الحشائش من تكوين لآخر (أنظر تفاصيلها تحت الجزء الخاص بالمراعي).

أعلاه هو ما ستقصاءه هارسون وجاكسون عبر المسوحات التي أجرياها في منتصف القرن الماضي. ومن تاريخه وحتى الآن جرت تغيرات كثيرة على الغطاء النباتي. فالتكوين بحدوده باقي، إلا أن ما بداخله من فصائل نباتيه قد طالها بعض التغيير، بسبب الإستخدام المكثف للأراضي ، تحت الإنتشار الواسع للزراعه وقطع الغابات للأغراض المختلفة ، والرعي الجائر ، وتوالي حدوث الجفافات ، مما قلت معه كثافة النباتات التي كانت سائده والغزو لفصائل نباتيه أكثر مؤامه وللأنخفاض في مستويات الرطوبة ، مقارنه بما كان عليه الحال في الماضي.

## ٦ - السكان بمحليات القطاع الشمالي:-

إهتمت الدراسة بعكس العناصر التالية فيما يتصل بالسكان : أحجامهم وتوزيعهم حسب المحليات ، وتكوينهم القبلي والإثني وبعض خصائصهم الديمغرافية. وقد إعتمدت الدراسة في ذلك على التعداد الولائي (٢٠١٠ –المعدل) وعلى المعلومات الحقلية التي تم جمعها عن طريق الاستماره واللقاءات.

### ٦. ١. حجم سكان المحليات:-

الجدول (٦-١) يعطي حجم سكان المحليات. من الجدول يتضح التباين الواضح بين عدد سكان المحليات، ما بين ٨٣٠٠٠ نسمة بمحلية القوز ، ١٩٧٤٧٧ محلية الدلنج ، ٦٤٩٦٨ هبيلا و٤٧٣٩٤ نسمة لمحلية دلامي. وهو تباين يعكس خللا يمكن لمسه في عنصر السكان عند إعتماده كمقوم أسس عليه إنشاء المحليات، أخذين في الإعتبار أن حجم سكان المحلية تحت عطاء الاقتصاد التقليدي السائد بالمنطقة ، يمثل حجر الأساس الذي تقوم عليه حيوية المحلية ، فيما يتصل بالموارد الماليه المتاحه للمحلية (العائد من الفرد في السكان) كمداخيل ميزانيات وصرف على المحلية، للقيام بما هو منوط بها من التزامات نحو سكانها.

ولإبراز هذا الخلل ، نجري المقارنات التالية بين محليات القطاع الشمالي. فالدلنج الأكبر سكاناً ١٩٧,٤٧٧ نسمة ، بقياس إفتراضي أنها الأحسن ، في مقدراتها نحو مقابلة التزاماتها نحو سكانها ، ونمثلها بنسبة أداء (١٠٠%) وقياساً بها يكون وضع المحليات الآخري على النحو التالي:

**جدول رقم : ( ٦-١)** **حجم سكان المحليات**

| المحلية | حجم السكان | | مقدرات أداء |
|---|---|---|---|
| الدلنج | ١٩٧,٤٧٧ | | %١٠٠,٠٠ |
| القوز | ٨٣,٠٠٠ | منسوبة لحجم سكان الدلنج | %٤٢,٠٠٠ |
| هبيلا | ٦٤,٦٩٨ | | %٣٢,٧٦ |
| دلامي | ٤٧,٣٩٤ | | % ٢٤,٠٠ |

عليه ، فالقوز وهبيلا ودلامي، تحت أوضاعهم الراهنة ، لا يصلن إلى نصف مقدرات الدلنج ، وهي مسالة تنعكس سلباً على تهيؤ المحليات الثلاث في توفير الموارد الماليه التي يحتاجها تسيير الالتزامات الآنيه ، من مرتبات وصرف على الخدمات ، ناهيك عن توفير الميزانيات للتنمية المحلية المرجوة، وهو خلل يعكس ضعفاً في الأسس التي قامت عليها المحليات ، وهي مسالة تحتاج إلى تسليط الضوء عليها ، إذ من البداية قامت على قواعد إقتصادية ضعيفة ، بما لم تمكنها لعب دورها ككيانات ذات صفة إعتبارية ، كما نص عليه في قانون الحكم المحلي (٢٠٠٦).

جدول (٦-٢) التكوين الإثني / القبلي

| اسم المحلية | مدى تنوعها القبلي |
|---|---|
| القوز | نوبه (من أصول والي ، الصبي ، مندل ، كجورية فندا)* حوازمه ، جميعيه ، بديرية ، جوامعه ، *بني فضل ، *كنانه ، تكارير ، مسبعات ، ترجم ، *بني هلبة ، تنجر، كنجاره ، فلاته ، *شنابلة ، جلابة ، دينكا. |
| الدلنج | نوبة من أصول (والي ، تيمن ، كاركو، أما ، تيمن) *حوازمه ، بديرية ، زغاوة ، شات ، فلاته هوسا. |
| هبيلا | نوبه من أصول (غلفان ، جمنق ، كرتلا، تيرا ، أتور، ، كواليب حوازمه *، برقو ، برنو ، فور ، تاما ، مساليت ، هوسا * مسيرية ، *حمر، شوايه ، بديرية. |
| دلامي | نوبه من أصول (كواليب ، أم حيطان) |

ملجوظة : :-العلامه * تشير إلى المجموعات التي بها رحل. ما ليس عليه العلامة * هي المجموعات المستقرة ، ولكن قد تحوي أسر غنيه في ثروة الأبقار وتمارس الترحال الموسمي وراء ماشيتها.

## ٢,٦. التكوين الإثني / القبلي للمحليات

وكما نرى ، يعج الجدول بالكيانات القبلية على إختلافها وتسود من بينها مجموعتان حسب تواجدهما الجغرافي بالمحليات ، هما النوبه والحوازمه ، لتجزرهما التاريخي بالمنطقة. وعليهما جاءت مجموعات وافدة في أزمان مختلفة ، لحراك دافع من مناطقها الأصلية ، ولعوامل جاذبه للمحليات الأربع.

ويمكن التميز ما بين مجموعات الوافدين بفروع قبائل من دارفور (برقو ، برنو ، فور ، تاما، تنجر، زغاوة ) وقبائل من غرب أفريقيا (فلاته ، هوسا) دفع بالجميع إلى المنطقة ، ضيق في سبل العيش ، وضعف في الأمن ، وحدوث الجفافات كما في حالة القادمين من دارفور، ورحلة الحج إلى مكة في حالتي

الفلاته والهوسا، فكان عامل جذبهم للمنطقة وقوعها عبر مسار رحلاتهم شـــرقا ، ومواردها الزراعيه المهولة ، التي رسبت أعداد منهم بالمحليات المذكوره. والشق الآخر تمثله القبائل الرعوية (بني فضل ، بني هلبه ، مسيرية ، حمـــر ، شـــنابله) والتي دخلت المنطقة لوفرة مراعيها. ومع المجموعتين الأولـــى والثانيـــه فـــروع القبائل الأخرى التي جاء ذكرها ، والتي يندرج وجودها تحت عامل الجذب الأول ، أي وفرة الأراضي للاستخدامات الزراعيه القائمة والموجود من القبائل ، يشير إلى كذا وأربعين من قبيلة إلى فرع قبيله ، في رقعه أربع محليات ، بما تعكسه من تباين في الأصول والثقافات ، وما يتبع ذلك من مخزون قيمـــي وتوجهـــات لهـــا تأثيراتها في إدارة شئون المجتمعات المكونة لسكان المنطقة ، بما يتطلبه من نهـــج سياسات رشيده تؤمن من إستدامة مناخ السلام الذي يعيشه سكانها حالياً، وتحقيق التنمية المتوازنه على مستوى المحليات ، بما يحقق تطلعات السكان وتطورهم.

## ٦-٣ : بعض الخصائص الديمغرافية للسكان.

### ٦-٣-١: أنماط الحياة والاقتصاد :

من دراسة حالات (حوالي ٢٠٠ أسرة) عن طريـــق الحـــصر الـــسريع ، أختيرت عشوائياً بقرى المحليات الأربع، أمكن إستخلاص الحقائق الآتية عن انماط خياة سكان المنطقة:ونوع الاقتصاد الممارس.

- مع التباين الإثني / القبلي للسكان ، نجدهم متعايشين في قرى كثيـــرة في إختلاط مع بعضهم البعض ، حيث تسود بينهم درجة عاليـــه مـــن قبول الآخر وبالتالي السلام الاجتماعي ، والذي عززه في ذلك التزاوج بين أفراد المجتمع الواحد.
- تغلب في المجتمعات المستقرة ، على هيئة قرى قاعديـــة ومراكـــز ريفية وسيطة ، حرفة الزراعـــه ، تحـــت النوعـــان الممارســـان : (١) الزراعه التقليدية على الأرض الرملية والطينية والقراديد ، والتي تأخـــذ شكل بلدات ، بمتوسطات مساحات من ٣-٥ مخمسات (المخمس ٧٢٠٠ متراً مربعاً) ، وللمقارنه (الفدان ٤٢٠٠ متراً مربعاً) و(٢) زراعات آليه

، بمتوسطات ١٠ فدان للقادرين على إيجار ساعات عمل للتركتورات المملوكه لأصحاب المشاريع ، أو خارج ذلك ، كعماله زراعيه (كديب وحصاد) لأصحاب المشاريع.

والمحاصيل الأساسية تحت النظامين ، هي الذره والسمسم ، مع محصول الفول السوداني والذره الشامي بزراعات البلدات. وغالبية البيوت تحت المسح الذي أجرى ، ٧٦% من العينه ، تربى حيوانات صغيره أغلبها من الماعز مع قليل من الضان ، للإستفادة من مباعها كعائد مادي.

- على الجانب الآخر ، وتحت المجتمعات المترحله ، من حوازمه وبني فضل وكنانه ومن هم على شاكلتهم ، بحكم الترحال يكبر ، حجم قطيع الأبقار المملوك للاسره (٢٠ رأساً للابقار وما فوق ، مع بعض الضان والماعز) مما يجعل نمط حياة الاسرة ما بين مستقره بقرية ، ومترحله مع القطيع.
- والترحال هنا يضطلع به الشباب الذكور في الاسره ، وراء مراعي الخريف والصيف. ومع ممارسة تربية الحيوان ، تزاول معظم الاسر زراعات تقليديه على النمط الذي شرحناه من قبل. ويكون التركيز فيها على تأمين غلة البيت للسنة ، خاصة من محصول الدخن.

### ٦-٣-٢ :حجم أفراد الاسره:

وضح من المسح ، أن سكان المنطقة يتشكلون تحت نوعين من الاسر. على هيئة أسرة ممتدة (Extended Families) مكونه من الأب الكبير وأبناءه وبناته المتزوجين وغير المتزوجين منهم، والأحفاد والأقارب ، وفي المتوسط يكون حجم هؤلاء في حدود عشره أشخاص. وفي داخل هذا التكوين ، تكون الاسر النووية (Nucleus Families) الزوج وزوجته وأطفاله ، وهذه في حدود ثلاثة إلى أربعه أفراد. وتعيش هذه الآخيره تحت الكيان الكبير للاسره الممتدة. وبسبب هذا التكوين تتداخل الأدوار في

الرعاية والنشاط الإقتصادي والاستهلاكي والإعتماد على المقدرات المتاحه للكيانات ، بما يعكس ترابط المجتمعات على المستويات الاسرية.

### ٦ – ٣ – ٣: الأمن الغذائي :

مصادره عندهم ، هي ما تنتجه الاسره من حصاد الزراعه من محاصيل في الموسم المعني ، والعائد النقدي لفوائض الحيوانات التي يربونها ، والدخول من العماله والمهن الهامشيه الممارسه ، كانت هذه داخل أو خارج المنطقة.

وقد أبانت معلومات المسح ، أن النسب التاليه من حجم العينه التي استطلعت بالمحليات الأربع ، لا يكفي أنتاجها السنوي من الذره ، الغذاء الرئيسي بالمنطقة مونه السنة للاسره: ٨٩% للقوز ، ٨٤% الدلنج، ٥٠% هبيلا و ٩٠% دلامي أما نسب الاسر التي تملك حيوانات فقد جاءت القوز ٧٦% ، الدلنج ٣٢% ، هبيلا ٣٢% ، ودلامي ٣٨% ، وأغلب المملوك من الحيوان هو الماعز. ولانخفاض العائد من الدخول من هذين المصدرين الأساسين في المنطقة ، الزراعه وتربية الحيوان ، عكست معلومات المسح حالة مديونية الاسر في المنطقة على النحو التالي: القوز ٢٤% من الاسر مديونه ، الدلنج ٤٦% ، هبيلا ١٣% و دلامي ٣٨%. ولهذه الأوضاع إنعكاساتها على حالة التغذية بالمنطقة ، إذ أن غالبية الاسر ٧٧% بالمحليات الأربع ، تتناول وجبتين فأقل في اليوم. عليه يشير العرض والتحليل أعلاه إلى أن حالة الأمن الغذائي بالمنطقة ضعيفه.

وبالنسبه لإرتياد خدمات التعليم والصحة يبدو أن هنالك وعياً كبيراً بالاستفاده من الخدمتين وسط سكان المنطقة ، إذ عكس إرتيادهما النسب االتالية من الاسر التي استطلعت بكل محلية:

القوز ٧٦% بالنسبة للتعليم و٨٦% بالنسبة للخدمات الصحية ، وبالتالي للآثنين ، الدلنج ٩٩% و٩٩% ، هبيلا ٩٦% و٩٨% ، ودلامي ٨٨% و٨٦%.

## ٧. الحكم المحلي

### ٧-١ : ضعف المعلومة التي توفرت

طمحت الدراسه في أن توفر معلومات رقمية عن أوضاع وأداء الحكم المحلـــي على مستوى المحليات، مهتدية في ذلك بما جاء في الإستمارة التي تم تصميمها في هذا الخصوص ، والتي شملت بنود ، كـــ:

- الهيكل الإداري للمحلية،
- الأقسام الإدارية للمحلية،
- المهام العامه للمحلية ولاختصاصات الأقسام،
- مقومات العمل من ميزانيات ومكاتب وقوى عامله ومعينات أخرى،
- الموارد الماليه وأوجه الصرف للمحلية ،
- المشاكل التي يعاني منها آداء المحلية،
- المقترحات والحلول لتحسين أداء المحلية
- وغيرها من معلومات فرعيه.

إلا أنه لم يتمكن من جمع هذه المعلومات لسببين:

- ضعف التوثيق لها بالمحليات،
- وعدم تعاون الأجهزه التنفيذية في بعض المحليات في بحثهـــا وتنظيمهـــا وتوفيرها للدراسة.

### ٧ – ٢ : عرض ما توفر من معلومة:

الجدولان (٧-١) و(٧-٢) يعرضان ما توفر من معلومة ويعكسان:

- الضعف العام الذي أشرنا إليه.
- الوحدات الإدارية بكل محلية، القائم منها ، ما هو تحت الإنشاء والمقترح ، وكتقييم عام ، أغلبها تحت الإنشاء أو مقترح.

# جدول رقم : (٧-١) عرض ما توفر من معلومة للمحليات الاربع

| اسم المحلية | مقومات العمل بالمحلية: الهياكل الإدارية ، الميزانيات السنوية ، المكاتب، القوى العاملة ، معينات العمل | الوحدات الإدارية بالمحلية | الوحدات المتخصصة بالمحلية | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | بترول | منظمات مجتمع مدني | تنمية مرأة | شباب ورياضة | إعلام | شباب ورياضة | تعاون | كهرباء | تخطيط عمراني | مراعي | غابات | ثروة حيوانية | زراعة | صحة بيئة | تعليم | صحة | مياه | إدارة إقليمية | شرطة أمنية | عدلية | | | | | | |
| القوز | ضعف عام في المعلومة التي وفرت | الحماوي(٧)<br>الدبيبات(٧)<br>الدبيكر(*)<br>شبيات(.) | | | | | | | | | | | | | | | • | • | • | • | • | | | | | | |
| الدلنج | لا معلومة وفرت لعدم تعاون الجهاز التنفيذي بالمحلية | | | • | • | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| هبيلا | ضعف عام في المعلومة التي وفرت | هبيلا(٧)<br>حجر جواد(*)<br>الكرقل(*)<br>كرنالا(*)<br>كجور<br>تبلدي(.) | | • | • | | | | | | | • | • | • | • | | | | • | • | | | | | | | |
| دلامي | ضعف عام في المعلومة التي وفرت | مدينة<br>دلامي(٧)<br>عبري(*)<br>تنقولي(*) أم<br>حيطان(*) | • | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

ملحوظة: وضع الوحدات الإدارية :(٧) قائمة، (*) تحت الإنشاء، (.) مقترحة.
وجود الوحدة المتخصصة بالمحلية.

## جدول رقم : (٧-٢)  موارد الحكم المحلي حسب البنود ، الموارد البديلة للتنمية  استيعاب التنمية

| المحلية | الأول | الثاني | الثالث | الرابع | استثمارية | طرق ومباني | خدمات | التعليم | الصحة | الزراعه | الثروة الحيوانية | المياه | المباني والطرق | المياه |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الغوز | المالية | عوائد محلية | المالية | لا يوجد | لا يوجد | المالية | منظمات | • | • | • | • | • | • | • |
| الدلنج | لا معلومة وفرت ، لعدم تعاون الجهاز التنفيذي بالمحلية. | | | | | | | | | | | | | |
| هبيلا | المالية | عوائد محليه | المالية | لا يوجد | لا توجد | لا توجد | منظمات | • | • | • | • | | | |
| دلامي | | | | | | | | | • | | • | | | • |

- والوحدات المتخصصة بكل محلية ، وهذه يغلب عليها التشتت وعدم الإكتمال في المحتوى ، مما يجعلها متباينه من محليه لأخرى.

لم تتمكن الدراسة من إعطاء تقيم متعمق لما بداخل الوحدات التنفيذية التي جرى حصرها لعكس أداءها ، وذلك لنفس أسباب الضعف في المعلومة التي جاء ذكرها وبما يفيد من ان تكوين غير منظم، وغير متوازن مع الإحتياجات التنموية للمحلية ، ونقصان في مقدراتها في الآداء، فالمتوقع منها أن لا تخدم الأهداف التي أوجدت من أجلها

ويظهر ذلك جلياً في الجدول رقم (٧-٢): موارد الحكم المحلي حسب البنود ، الموارد البديلة للتنمية ، وأسبقيات التنمية. وجميعها لها إنعكاساتها على الحالة العامة لمسار التنمية بالمحليات.

فبنود الميزانية المتوفرة للمحلية بصورة ثابته ، تشمل الفصل الأول – مرتبات ، والمواردالتي تنجح المحلية في تحصيلها خلال السنه الماليه (ضريبه ، قطعان ، عوائد جليله ، رخص ، خلافه) ، والاخيرة تصرف بصورة عامه على تسيير نشاطات المحليه. ومع هذه ، ينتفي وجود موارد للصرف على التنمية، كانت كميزانية عامة ، أو أوجه استثمار ، أو في مجالات الإنشاءات ، كالطرق والمباني ، مع توفر بعض الدعم من المنظمات بصورة إنتقائيه لبعض الخدمات. ولهذا النقص الكبير في تمويل التنمية جاءت أسبقيات المحليات كما في الجدول، شاملة كل القطاعات تقريباً.

## ٧ – ٣ : حالة الميزانيات الحكومية:

المال عصب العمل التنموي ، فبتوفره يتحرك دولاب العمل في مختلف المجالات وتتحقق معدلات عاليه من التنمية. والدولة هنا تواجهها صعوبات باينه في توفر الميزانيات الكافيه لدعم جهود التنمية ، كما وأن العائد المحلي من الاقتصاديات الريفية ضعيف بما يؤمن موارد يعتمد عليها ، وقد واكب كل ذلك ترهل الحكم المحلي بتكاثر المحليات ، بما تمليه من صرف فوقي وقاعدي ، فوق المقدرات الماليه المحليه المتوفرة، مما جعل المحليات المنشأة جامدة في تحقيق التنمية بالقدر الذي يقابل تطلعات سكانها.

الحكم المحلي :

| الوضع الراهن | التوجهات الاستراتيجية |
|---|---|
| @ ما عدا مدينة الدلنج ، كل وحدات الحكم المحلي بالقطاع الشمالي يمكن أن تعتبر أنها تحت الإنشاء. | # قيام المجالس التشريعية ضرورة لازمة. |
| @ المكاتب والقوى اللازمة لإدارتها غير مكتملة ولا توجد في الكثير منها وحدات إدارية، ما عدا اجتهادات فردية من الضباط الإداريين أو أفراد السلك الكتابي، ولا توجد معينات تفي بالحد الأدنى لمتطلبات الإدارة. | # بناء وتقوية الوحدات الوظيفية لإدارات الحكم المحلي بكل محلية. |
| @ إيرادات الحكم المحلي ترتكز على تحصيل العوائد . ومسمى التسيير لا يزيد عن الصرف لإستمرارية مرافق الحكم المحلي. | # توفير مقومات ومعينات العمل. |
| @ المصادر التي يعتمد عليها كتحصيل العوائد تتفاوت مابين الوحدات الإدارية وبعضها مؤقت ، خاصة فيما يتصل بالتنمية العمرانية. | # قيام وتكملة الإدارات الفنية في المجالات الإنتاجية والخدمية (الزراعة ، الغابات ، المراعي الصحة ، التعليم ، وخلافه) بالمحليات، وتحقيق الربط ما بينها والحكم المحلي. |
| @ المجالس التشريعية غير قائمة ، والوحدات الوظيفية موجودة حسب | # اعتماد خطة موجهة للتنمية بكل محلية تترجم الي برامج يستقطب لها الدعم من الولاية والمنظمات. |
| | # الاستعانة بالمنظمات وتنظيمات المجتمع في سد الثغرات في البرامج تحت الموجهات للخطة. |
| | # اعطاء صلاحيات أوسع للإدارات الأهلية فيما يتعلق بإدارة الموارد |

| | |
|---|---|
| الهيكل ولكن دون برامج أو ميزانية.<br>@ الاعتماد على الإدارة الأهلية واضح في هذه المرحلة، وأن لجان التنمية المحلية صيغة توافقية كأفضل آلية شعبية غير سياسية لدى القائمين بأمر الوحدات الإدارية، ومن مصادر تمويلها دعم المنظمات.<br><br>@ مفهوم إدارة الأرض لدى الكيانات القبلية يتعلق بالمعيشة والتعايش، وفي ذلك هو على اختلاف مع قانون الحكم المحلي الذي يعطي الاهتمام الأكبر للاستثمار والتصرف في الأراضي، بما يتبع ذلك من تضارب في الرؤى وخلافات قد تتفجر في أي وقت.<br><br>@ا لنواقص والمعوقات ادناه انعكست سلبياً على أداء الحكم المحلي..<br><br>@ ضعف مشاركة مجتمعات المحليات في تسيير شئوون المحليات.<br><br>@ غياب المجالس التشريعية .<br><br>@ عدم كفاية الموارد المالية.<br><br>@ عدم التوازن في استخدامات الأرض بين الاستثمار والحاجات المحلية، | الأرضية بما يرشد من استخداماتها والمحافظة على البيئة. |

| | |
|---|---|
| @ عدم شمولية منظومة التنمية للإنسان في داخلها ، ما بين احتياجات المعيشة والتطور الاجتماعي.<br><br>@ وكخلاصة ، الحكم المحلي بوضعه الراهن هو بمثابة الواجهة الرسمية للدولة في الريف، أما من ناحية تحقيقه للتنمية فهو يحتاج الي مراجعات بما ينزل قانونه بقوة الي أرض الواقع | |

## ٨. الأداء المالي الحكومي للقطاع الشمالي (محليات الدلنج ، القوز ، هبيلا ، ودلامي):-

في إطار هذه الدراسة ، رؤى تناول حالة الموارد الماليه المتوفره للصرف في شكل ميزانيات سنوية بقدر من التفصيل ، فجرى تكليف خبير من الولايـــة ، هو الاستاذ/آدم جاروط من جامعة الدلنج ، والذي سبق له أن عمل لفتره بـــوزارة التخطيط الولائية ، وقد أعد تقريراً وأفي بذلك ، تحت العنوان: "تقرير عن نتـــائج المسح الميداني للقطاع المالي والأقتصادي والأستثماري والبنوك بمحليات القطاع الشمالي لولاية جنوب كردفان".

### ٨ – ١ : ملخص تنفيذي للتقرير :

الدراسة جاءت تلبية لأهداف البرنامج الإطاري للتنمية الأجتماعيه الشاملة ، وتقوية الحكم المحلي وتمكين المجتمعات المحلية بولاية جنوب كردفان. والدراسة ونتائجها هي مبادره من وزارة التنمية الأجتماعيه وشئون المراه والطفـــل وجـــاء تنفيذها بواسطة بيت الخبره خدمات البيئة والتنمية.

الجزئية التالية من التقرير تركز على دراسة الأداء المـــالي والاقتـــصادي والاستثماري لمحليات القطاع الشمالى ، محليات (الدلنج ، القوز ، هبيلا ودلامي) ، حيث عرضت موضوعات التقرير الى البيانات والمعلومات الماليه والاقتصادية وسياسات أعداد وتنفيذ الموازنه العامة، بجانب تقييم إدارة النشاط الاستثماري بهذه المحليات. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج رئيسية يمكن الإشارة إليهـــا بإختـــصار على النحو التالي:

فيما يتعلق بالأداء المؤسسي للمحليات في الجوانب الماليه والاقتـــصادية ، نستطيع القول بأن هناك عقبات جمه ، تتمثل في غياب العنصر الرابط بين عمـــل المحليات والقطاعات الحكومية التابعه لها ، بما يحكم العلاقة بين المحليـــة وهـــذه

القطاعات ، سواء كان ذلك في جوانب الإيرادات الذاتيه أو المصروفات ، وخاصة إيرادات قطاع المساحة والأراضي ، وقطعاً هذا الأخفاق ينسحب سلباً على قدرة المحليات في تمكينها من الوقوف على مخرجات الأقتصاد المحلي بصورة جيدة وفاعله.

كذلك نجد سياسات وضع الميزانيات وتنفيذها متأثره سلباً بغياب الرقابة الماليه الجيده، والتدخل المستمر من قبل المعتمدين ، والذي يعزي لغياب دور المجالس التشريعيه المحلية.

أما الاستثمار كنشاط إقتصادي هام فدوره ضعيف جداً ، وليس له أي أثر ملموس.ومرد كل ذلك إلى ضعف التخطيط التنموي ، والمعلومات والإحصاءات، وهي في مجملها ، تمثل عناصر مهمة في متابعة وتحليل النشاطات ، الجاري منها كبرامج تحت القطاعات الحكومية وفي مجالات الإستثمار.

ومن أهم توصيات الدراسة لتمكين الحكم المحلي من النهوض بمسئولياته ، ضرورة مراجعة هياكل المحليات ، بما يمكن القطاعات الحكومية المختلفة الواقعه تحتها ، من العمل بتكامل في وظائفها ، بما يحقق لها النمو المستمر في مقدارتها ، لمقابلة إحتياجات إدارة الاقتصاد الريفي المحلي ، ومتطلبات إنفاذ الخطة الاستراتيجية للولاية.

## ٨ – ٢: :. قطاعي التنمية الاجتماعية والحكم المحلي:-

قطاع التنمية الاجتماعية بالولاية ، يعد من القطاعات ذات التداخل في الاختصاصات، وبالتالي يحتاج لتنفيذ مهامه ، إلى رسم علاقاته الأفقيه والرأسيه مع القطاعات الأخرى ، للتداخل في منهجيه تحقيق التنمية بمداها الشامل والمتكامل ، وهي تلامس متطلبات تنمية الإنسان في المجالات الاقتصادية والإجتماعيه والسياسية والثقافيه والبيئيه. ولأن أهتمامات القطاع منصبة على العمل مع المجتمعات ، يأتي متصلاً بذلك ، دور الحكم المحلي ممثلاً في المحليات ، كرابط قوي في عمل القطاع. والدراسة الحالية في سعيها لتأطير العلاقة بين مهام ونشاطات القطاع الاجتماعي والحكم المحلي ، تنوه إلى أن ولاية جنوب

كردفان ، كغيرها من الولايات ، هي وليدة ممارسات الحكم اللامركزي الذي تم تطبيقه في ١٩٩٤م ، والذي حتى الآن لم تستقر هياكله ، كما وأن عطاءه في تحقيق التنمية المحلية على نطاق المجتمعات مازال مثار جدل ، خاصة فميا يتصل باللامركزيه الماليه والاقتصادية ، وهي ذات اولوية في إهتمامات إستراتيجيات خبراء اللامركزية.

فمن المشكلات المرئية في الأداء الحالي للمحليات ، هو ضعف هياكلها وقدراتها في تخطيط وإدارة التنمية في شراكة فعليه مع المجتمعات المحلية. وللارتقاء بالأداء في هذا الجانب وبما يسهل من إنفاذ برامج التنمية الإجتماعيه ، هو مراجعة الأوضاع بالمحليات بما يقوي من دورها الريادي في تأسيس التنمية على الواقعيه في التخطيط وإنجاز البرامج التي تحقق تطلعات المجتمعات. ومن أولى المسائل التي تتطلب أهتماماً خاصاً في هذا الصدد هو بناء القواعد الاقتصادية الذاتية للمحليات ، بما ييسر توفير الصرف على البرامج والمشاريع التنموية في نطاقاتها.

فالتنمية الاجتماعيه ، والتي تسعى الدراسة الحالية لتأطير وتعظيم دورها ، لن يكون لها مردوداً مؤثراً تحت أوضاع حكم محلي ضعيف ، إذ يتعذر توفير موارد الصرف عليها من خارج المحليات. عليه فالتنمية الاجتماعيه والحكم المحلي هما ركيزتان لبنيان واحد ، لن تستقيم دعائمه بدون إحداث التوائم والترابط في أهدافهما وغايتهما المنشودة. ولكن الأوضاع الراهنة للمحليات ، فيما يتصل بمقدراتها الماليه ، تشير إلى غير ذلك من العرض الذي سيلي.

## ٨ – ٣ : المعلومات والبيانات الإحصائيه لأداء الحكم المحلي لمحليات القطاع الشمالي:

### ٨-٣-١ :. ميزانية الإيردات الذاتية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ (بالجنيه)

– تشير الإيرادات للقطاعات: التعليم ، الصحة ، المياه /الكهرباء ، الرعاية الاجتماعيه ، الزراعه والغابات، للمحليات: الدلنج، القوز، هبيلا، دلامي،وتحت

الوضع كما عليه ن لم تظهر إيرادات هذه القطاعات كنشاط مالي إيرادي بمستندات المحلية – الشئ الذي يدل على أن المحلية لم تمارس سلطاتها في الجباية ، لتقف على حجم الإيرادات لهذه القطاعات ، وأنها تركت مستقلة بذاتها.

**٨-٣-٢ : . ميزانية المصروفات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ (بالجنيه)**

– للقطاعات: التعليم ، الصحة ، المياه / الكهرباء ، الرعاية الاجتماعية ، الزراعه والغابات. للمحليات: الدلنج ، القوز ، هبيلا ، ودلامي ، تحت الوضع كما عليه:- تشير كما الحال في الإيرادات ، لم تظهر المصروفات على نفس القطاعات بمضابط المحلية. والذي يعكس عدم وضوح الالتزامات من جانب المحلية نحو هذه القطاعات وهو قد يعزي للعلاقة الماليه الغير وأضحه ما بين المحلية والولاية. ونخلص من النقطتين (١,٤,٨.) و(٢,٤,٨.) أعلاه ، إلى أن المحلية ، لا تعمل كوحدة إدارية لها الاستقلالية كشخصية إعتبارية ، كما هو منصوص عليه في قانون الحكم المحلي للعام ٢٠٠٤ ، في وضع الموازنه السنوية بشقيها الإيرادي والصرفي ، لتمارس دورها كحكومة محلية.

**٨-٣-٣: . ميزانيات الإيرادات بالمحليات للأعوام ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ (بالجنيه)**

| المحلية | الإيرادات الذاتية | الدعم الخارجي (مركزي /ولائي) |
|---|---|---|
| الدلنج | ١٧١٧٨١١ | ١٥١٤٧١٣٨ |
| القوز | – | – |
| هبيلا | – | – |
| دلامي | – | – |
| الجملة | ١٧١٧٨١١ | ١٥١٤٧٣٨ |

- العام ٢٠٠٩:-

| المحلية | الإيرادات الذاتية | الدعم الخارجي (مركزي /ولائي) |
|---|---|---|
| الدلنج | ١٤٢٤٩٩٥ | ١٦٣٢٢٣٤٠ |
| القوز | - | - |
| هبيلا | - | - |
| دلامي | - | - |
| الجملة | ١٤٢٤٩٩٥ | ١٦٣٢٢٣٤٠ |

- العام ٢٠١٠ حتى نوفمبر:-

| المحلية | الإيرادات الذاتية | الدعم الخارجي (مركزي /ولائي) |
|---|---|---|
| الدلنج | ١١٥٢٧٠٨ | ٩٢٤٠٨٦٨ |
| القوز | ٦٣٣٨٦٢ | ٣٣٩٩٥٣١ |
| هبيلا | ١٩٣٤٧٣ | ١٣٩٤٣٢٣ |
| دلامي | ٢٠٧٧٦٨ | ٦٤٧٦٠ |
| الجملة | ٢١٨٧٨١١ | ١٤٠٩٩٤٨٢ |

٤,٤,٨. ميزانيات المصروفات للمحليات للأعوام ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ و٢٠١٠ (بالجنية).

. ميزانيات المصروفات للمحليات للأعوام ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ و٢٠١٠ (بالجنية).

- العام ٢٠٠٨:-

| المحلية | الإيرادات الذاتية | الدعم الخارجي (مركزي /ولائي) |
|---|---|---|
| الدلنج | ١٨٤٧٤٤٩٦ | ١٧٩٣٣٤٢٧ |
| القوز | – | – |
| هبيلا | – | – |
| دلامي | – | – |
| الجملة | ١٨٤٧٤٤٩٧ | ١٧٩٣٣٤٢٧ |

- العام ٢٠٠٩:-

| المحلية | المنصرف المصدق | المنصرف الفعلي |
|---|---|---|
| الدلنج | ١٤٥٤٩٩١٢ | ٢٠٢٩٠٤٩٩ |
| القوز | – | – |
| هبيلا | – | – |
| دلامي | – | – |
| الجملة | ١٤٥٤٩٩١٢ | ٢٠٢٩٠٤٩٩ |

- العام ٢٠١٠:-

| المحلية | المنصرف المصدق | المنصرف الفعلي |
|---|---|---|
| الدلنج* | ١٢٥٩٨٢١٠ | ١٠,٨٣٨٧٦ |
| القوز | ٤٨٤٨٤٩٦* | ٤٤٤٤٤٥٥ |
| هبيلا* | ٥٨١٩٤٨٢ | ١٩٩,٥٥٦* |
| دلامي | ٤٧٥٠٠٠ | ٢٠٣٥٠٠ |
| الجملة | ٢٣٧٤١١٨٨ | ١٦٤٦,٢٨٦ |

* عولجت في الحالتين بأعمال بعض التقديرات.

الملاحظ من الأرقام للايرادات والمصروفات للمحليات ، أن الإيرادات في السنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ تم تركيزها في محلية الدلنج الكبرى ، وهذا لا يعني أن هذه المحليات الجديده ( القوز ، هبيلا ، دلامي) لم تكن لها إيرادات في هذه الفترة ، بل أن الأمر يتعلق بعدم التنفيذ الحقيقي لصلاحيات هذه المحليات خلال الفترة المذكورة ، إذ لم يتم ذلك إلا بنهاية العام ٢٠٠٩ ، وبالتالي لم تمارس هذه المحليات سلطاتها وصلاحيتها إلا مع بداية العام ٢٠١٠، ونفس الأمر ينطبق على المصروفات.

## ٨-٣-٤ :. سياسات وضع الميزانيات وآليات الصرف عليها بالمحليات (ونأخذ محلية الدلنج هنا كمثال إيضاحي).

- يركز الحكم المحلي على توجيه الصرف المالي بالمحلية من خلال عمل موازنة للصرف وفقاً للميزانية المرصودة والالتزام ببنود الميزانية وفقاً للقانون.
- وضع الميزانية يتم من خلال استصحاب الآتي:
  - موجهات وضع الميزانية التي تصدر من الولاية.
  - تكوين لجان على مستوى المحلية يرأسها مدير الوحدة الحسابية أو المدير التنفيذي.

- تكوين لجان على مستوى المحلية يرأسها مدير الوحدة الحسابية أو المدير التنفيذي.
- مناقشة مقترحات الميزانية بواسطة المجلس التشريعي في حالة وجوده ، وفي غيابة يعتمدها معتمد المحلية.
- آليات الصرف على الميزانية تعتمد على الدوره المستنديه ، بتصديق المدير التنفيذي للقسم المالي حسب ما هو مقرر ، وبنود مصادر إيرادات المحلية.
- وتوزيع بنود الصرف أسبوعياً بتوجيهات المعتمد والمدير التنفيذي.
- في السياسة الماليه ، نجد علاقة المحلية بالولاية تكميلية وفقاً للقانون ، وخاصة وزارة المالية الاقتصادية في تقسيم نسب بنود الإيرادات.
- التنسيق المباشر بين المعتمدين ووزارة المالية. والتصرف في المال المركزي عادة ما يتم بخصم من دعم المرتبات أو الفصل الأول (٣٠%) المنساب من وزارة المالية ، على أن تقوم المحلية بتدبير العجز من مواعينها الذاتية.

**٨-٣-٥: . أوجه الخلل في الآداء المالي بالمحلية وكيفية معالجته:**

(من المقابلة التي تمت بمحلية الدلنج مع مساعد المدير للمراجعة الدخلية ومساعد المدير للإداره العامه للمالية والتنمية الاقتصادية والريفية) وضحت جوانب الخلل التاليه:

- إنعدام الكادر المؤهل للقيام بالمراجعه الداخليه ، لتصحيح الأخطاء في حينها وأقتراح الحلول.
- عدم الإلمام باللوائح والقوانيين المالية ، يجعل معالجة الخلل في لآداء المالي شبه معدوم.
- وزارة المالية والأقتصاد لا تصدر منشورات في هذا الشأن ، ولا تبحث عن معالجات للاشكلات التي تطرأ.
- تقارير المراجعه المرفوعه يتم التعامل معها أحياناً ببطء مما يفقدها أهميتها وفعاليتها.
- وضع الميزانية لايطابق الواقع ، وبالتالي لا يتحقق اللالتزام بمشروع الموازنه ، وهذا في حد ذاته يمثل خللا في الأداء المالي.

- لجان وضع الموزانه على المستوى المحلي، تنقصها الكفاءة والخبرة والتدريب.
- في أغلب الحالات ، يكون التجاوز في أداء الموازنه ناتج عن التركيز على بنود صرف بعينها ، هذا بجانب أن الموازنه غير مدروسه.
- السلطات والصلاحيات الممنوحه للمعتمد بموجب قانون الحكم المحلي لسنة ٢٠٠٨، هي من أسباب عدم التوزان في الصرف إذ أنه قد لا يلتزم بتوجيهات المراجعه الداخلية.
- الدعم الأضافي للبنود النافذه لا يصل مما يؤدي إلى تغطية الخلل.
- عدم الالتزام بالموازنه مع القرارات العارضه يؤديان إلى التغيرات في بنود الصرف.
- مال المعتمد، بخلاف المرتب ، يتم الالتزام به من المصادر الذاتيه للمحلية.
- حتى تاريخه، لم يتم الالتزام بنظام إحصاءات ماليه حكومية Government Finance Statistics

### ٨-٣-٦ : من المعالجات المقترحه:

- لابد من تجنيب على الاقل ٣٠% من الموازنه السنوية للخدمات ، لتحسين الصورة المختلفة في عدم الالتزام ببنود الصرف بالتركيز على بنود محدودة.
- لابد من أصدار أوامر مرشدة من وزارة المالية والاقتصاد لحماية بنود الصرف الخدمي والتنموي.
- إيجاد حساب منفصل في خزانه المحلية لضمان التمويل التنموي المستمر.
- الالتزام بالشفافيه في التعامل مع المال المرصود للجهة المعنيه في الموازنه العامة.
- تقوية كادر المراجعه الداخلية لكي يتمكن من القيام بالمهام المنوطه به.
- الإهتمام بتقارير المراجعه الداخليه ، الربع سنوية والسنوية ، مع التركيز على تصويب الأخطاء في حينها.

## ٨ – ٤ :. حالة النشاط الاستثماري على مستوى المحليات:-

حسب المسح الذي تم ، وضح أن نشاط الاستثماري من خلال الإداره المختصه يتمركز فقط بمدينة الدلنج ، والإداره الموجودة حالياً بالدلنج ، تقوم بمهمة متابعة نشاط الاستثمار على مستوى محليات القطاع الشمالي الأربع (الدلنج ، القوز ، هبيلا ، دلامي).

هيكل إدارة الاستمثار يشمل قسم للاستثمار وقسم للصناعه.

ويقوم قسم الاستثمار بالمهام التالية:-

- التصديقات الخاصة بالمشاريع الاستثماريه بالقطاع الشمالي.
- تقديم تسهيلات للمستثمرين.
- تنفيذ خطة الاستثمار المعتمدة من الولاية حسب ما يلي القطاع الشمالي.
- وفي مجال الصناعه يقوم بتنفيذ المشاريع الصناعيه بالقطاع الشمالي.

والمهام الأكثر ممارسة بواسطة إدارة الاستثمار هي:-

(١)تقديم تسهيلات للمستثمرين وإستخراج التصاديق المبدئية.

(٢)إجازه دراسات الجدوى المقدمة من المستثمرين.

(٣)متابعة المشاريع المنفذه.

وتشمل مقومات ومعينات العمل لإدارة الاستثمار:

١ مكتب ٣ موظفين جامعين ١ عامل مع عدم وجود عربة.

وتشير معلومات المسح إلى إنتفاء التعامل مع أي تصاديق مبدئية بأنشطه إستثماريه في المجالات الزراعيه والخدمية في السنوات ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ، وشذ عن ذلك المجال الصناعي بوجود تصاديق (٤٨٠ تصديقاً) في ٢٠١٠.

جدول رقم (٨-١)  حصر المشاريع الاستثمارية التي إجيزت خلال الأعوام

١٩٩٨ - ٢٠٠٨م

| عدد | اسم المشروع | نوعه | الموقع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| ١ | تاور السنوي الغائب | صناعي | الدلنج | عامل |
| ٢ | معصره محمد بلول | صناعي | الدلنج | عامل |
| ٣ | طلمبة محمد حسين أبكر | خدمي | الدلنج | عامل |
| ٤ | معاصر سعيد دينار | صناعي | الدلنج | عامله |
| ٥ | معصره التجاني أبكر النور | صناعي | الدبيبات | عامله |
| ٦ | معصرة الضو محمد | صناعي | الدبيبات | عامله |
| ٧ | طلمبة محمد مطر عقرب | خدمي | الدبيبات | عامله |
| ٨ | قشارة خالد دوليب محمد | صناعي | الدبيبات | عامله |
| ٩ | مصنع شركة الجاك | صناعي | الدبيبات | عامله |
| ١٠ | مصنع خالد دوليب | صناعي | الدبيبات | عامله |
| ١١ | مصنع شركة بواسم | صناعي | الدبيبات | عامله |
| ١٢ | فريد عبد المنعم لتعبئة الغاز | خدمي | الدبيبات | عامله |
| ١٣ | أبو السنجك التجارية | خدمي | الدبيبات | عامله |
| ١٤ | نبته للبترول | خدمي | الدلنج | عاملة |
| ١٥ | طلمبة أحمد حسن | خدمي | الدلنج | غير عامله |
| ١٦ | مدينة أحمد حسين للملاخي | خدمي | الدلنج | عامله |
| ١٧ | الكريمت للبترول | خدمي | الدلنج | عامله |
| ١٨ | طلمبة حافظ إدريس | خدمي | الدلنج | عامله |
| ١٩ | قادره للبترول | خدمي | الدلنج | عامله |
| ٢٠ | نوافل للبترول | خدمي | الدلنج | عامله |

المصدر: إدارة الاستثمار والصناعة - مكتب الدلنج القطاع الشمالي ،

ديسمبر ٢٠١٠م

وإن كان لنا أن نستخرج خصائص من الجدول أعلاه فهي تشير إلى الآتي:

- إنحصار كل المشاريع الاستثمارية المنفذه على مدينتي الدلنج والدبيبات.
- لم تخرج المجالات الاستثمارية عن معاصر الزيوت ، قشارات، وطلمبات الوقود ، وأخرى غير محددة النوع.

وعند أخذ هذه النشاطات في مجملها فهي مع ما تخدمه من أغراض ، لا تمثل قاعدة ذات حيوية في تحريك عجلة التنمية الريفية على مستوى المحليات أرتباطاً بتحسين أوضاع المجتمعات الريفية: وهي مسالة تحتاج إلى إعادة نظر في فلسفات الاستثمار والأهداف التي يمكنه تحقيقها.

## الأداء المالي الحكومي للقطاع الشمالي :

| الوضع الراهن | التوجهات الاستراتيجية |
|---|---|
| @ عدم أكتمال هياكل الحكم المحلي للضعف العام في الماليات المتوفرة للمحليات بما له من انعكاسات سالبة علي أداءها.<br>@ ترهل الحكم المحلي يتكاثر المحليات وبما تمليه من صرف فوقي وقاعدي فوق الطاقات المالية المتوفرة مما جعلها جامدة في تحقيق التزاماتها في التسيير والصرف علي التنمية.<br>@أعتماد كل المحليات في جزء اكبر من صرفها علي الدعم الخارجي (ولائي / مركزي) لضعف مواردها الذاتية.<br>@ قصر مهام المحليات علي العمل الإداري والخدمي بدون تواصل عضوى مع الوحدات الفنية ، خاصة الانتاجية منها ، كازرع تابعة لها ، مما يفقدها عائدات مالية يمكن من أن تغذي ميزانيات المحليات ، وأن تطور من نشاطات هذه الوحداتالتابعة لها.<br>@ ضعف آليات وضع الميزانيات السنوية ، اذ تقوم علي تقديرات بعض رؤساء الاقسام مع عدم الالتزام ببنود | # تكملة بناء هياكل المحليات ودعمها بمقومات العمل من مكاتب وميزانيات ووسائل حركة لكي تضطلع بالمسوليات المناطة بها.<br># تطوير الأليات الممارسة في وضع الميزانيات السنوية بما يحكم الأداء والتقيد ببنود الصرف مع التفعيل المطلوب لتقارير المراجعة الداخلية.<br># الهم الأكبر هو بناء الماليات الذاتية للمحليات ، وليس بالضرائب وأنما بتوسيع مواعين العائدات من الاقتصاديات المحلية والذي يعني تطويرها عن طريق استحداث برامج تحرك من هذه الاقتصاديات بتداخلات الوحدات الفنية.<br># من الضرورى أن تكون لكل محلية خطة تنمية واضحة تقوم علي دراسات مفصلة للموارد واستخداماتها الحالية باستنباط مشاريع تقوم عليها مع توفير التمويل اللازم لانفاذها.<br># أن تقود المحلية الجهد اعلاه يتمثيل للادارات الفنية والخدمية ، وأن يدعم |

| | |
|---|---|
| الصرف.<br>@ عدم أيلأ الاهتمام المطلوب لتقارير المراجعة الداخلية والتوجيهات الواردة فيها ، مع ضعف المحاسبية من قبل الولاية.<br>@ ضعف الانضباط في الصرف ، خاصة فيما يتصل بمخصصات ومال المعتمد ، والذي عادة ما يكون الصرف عليه خصما علي الموارد المتاحة للمحلية ، والذى يعامل كاسبقية قصوي.<br>@ أعتماد التنمية خاصة في مجال الخدمات علي دعومات ومشاريع المنظمات وشراكات المجتمعات. | من الولاية بالخبرات والكفاءات التي يحتاجها.<br># وأن يسترشد هذا الجهد بالموجهات الأستراتيجية التي جاءت في سياق الدراسة الحالية حسب اسبقيات المجتمعات المحلية للتأسيس لشراكات فاعلة بين المحلية ومجتمعاتها. |

## ٩ – : الموارد والنشاطات الأنتاجية:

### ٩-١- :الزراعه

### ٩-١-١ : السمات الأساسية:-

تشمل الزراعه بالمنطقة الأنواع التالية:-

الزراعه التقليدية: وتكون على الأراضي الرميلة ، والرملية القردودية بمحلية القوز ، وعلى الأراضي الطينيه الثقلية المتشققه والطينية الخفيفه والقراديد الطينيه ، في محليات الدلنج وهبيلا ودلامي.

- الزارعه الآلية: على الأراضي الطينيه الثقيله وبعضاً من الأراضي الطينيه الخفيفه ، بتركز في محلية هبيلا على مساحات ٧٠٠٠ ألف فدان مشاريع مخططه و٣٠٠ ألف فدان مشاريع غير مخططه ، وبإنتشار متابين على مساحات أصغر ، معظمها غير مخطط بالمحليتين الدلنج ودلامي.
- زراعات بستانيه متفرقه:- على الوديان التي تخترق المنطقة بالمحليات الأربع ، بمواقع يتوفر فيها الري الدائم من أبار سطحيه تحفر لهذا الغرض ، وعلى بؤر منخفضه.
- زراعه الجباريك: والتي تقوم على مساحات صغيره حول البيوت ، أو على أراضي تختار على مقربه من القرى.

وتعكس الثلاثه أنوع من الزراعه:-

السمات التالية:-

الزراعة التقليدية :

تمارس الزراعه التقلدية كنشاط غالب ، بكل قري المنطقة على هيئه بلدات مملوكه للأسر. ولأنها تعتمد على جهد أفراد الاسره ، وتستخدم فيها تقنيات ذات كفاءه متدنيه ( من الآت زراعيه وبذور) ، فمساحاتها صغيره لا تتعدى خمسه مخمسات للاسره ) وأنتاجيتها ضعيفه. وقد يشذ عن ذلك ، مزارعون في بعض القرى، لهم المقدره الماليه في إستخدام عماله بالأجره، أو يستخدمون محاريت

يجرها الحيوان ( تقينه وسيطه ، كما في عدد مقدر من قرى محلية القوز) حيث تكون المساحات أكبر.

المحاصيل تحت الزراعه التقليدية تشمل المحاصيل الغذائيه (الذره – فيتريته بأنواعها ، زناري ، دخن) والمحاصيل النقدية (سمسم وفول سوداني وكركدي) ومحاصيل ثانوية (كالذره الشامي واللوبيا والبطيخ ، وبعضاً من خضروات الخريف). وعادة ما يكون تركيز المزارع على المحاصيل الغذائية لتأمين غلة السنة. وهذه الأخيره ، قد لا توفرها الزراعه الممارسة بالمنطقة في كل السنوات. فمن حالات درست على مستوى القرى ، عكست أن الأنتاج لا يكفي حاجة الاسرة لأكثر من أربعه شهور في العام. وبعدها تعتمد الاسر على شراء غلتها من السوق. ويمثل مباع المحاصيل النقدية الدخل المالي للاسره ، وهو ينشط في شهور الحصاد ، وما يتوفر منه ضعيف ، لا يكفي حاجة الصرف للعام ، مما يجعل معظم الأسر تتجه للعماله بالأجر ، كان ذلك داخل أو خارج المنطقة ،

الزراعة الآلية :

بتركيز علي مناطق الزراعة الآلية والتي إذ تأسست على سياسات زراعيه مركزيه ، جرى الدفع بها في أواخر ستينيات وبدايات سبعينات القرن الماضي وتواصلت فيما بعد. وقد قامت على فكرة استغلال الأراضي الطينيه ذات المعدلات العاليه من الأمطار السنوية. (٥٠٠ ميلمتر وما فوق) ، بإستخدام الآله (التراكتور) لإنتاج محصول الذره والسمسم ، لتحسين وضع الأمن الغذائي بالقطر ، ولزيادة حصيلة العائدات الزراعيه بتصدير فوائض الانتاج. وقد وجد هذا التوجه وقتها دعماً من البنك الدولي على شكل قرض موّلت عن طريقه مشاريع الزراعه الآليه بالقطر ، بما إحتاجته من بنيات أساسية وآليات وتسيير. وكان نصيب ولاية جنوب كردفان تمويل مشروع هبيلا بمساحة ٧٠٠ ألف فدان. وخارج القطاع الشمالي من الولاية – الدلنج ، شمل النشاط مشاريع كام لوبيا والفيو.

وقد غلبت على نشاط الزراعه الآليه الطبيعيه الإستثماريه ، إذ قسمت الأراضي إلى مشاريع بمساحات الف فدان تحت فرص تملك مفتوح من الراغبين على مستوى القطر ، وبشروط أعطت أفضلية للقادرين ماليا. ومع أنه ، وفي

الحصيلة النهائية ، قد حققت الزراعه الآليه في هبيلا وغيرها من المناطق ، بعضاً من أهدافها الأساسية، في رفع درجة الأمن الغذائي بالقطر، إلا أنه يأخذ عليها أنها قد رسبت قدراً من عدم العدالة في تملك واستغلال الأراضي، والتي من نتائجها تهميش إنسان المنطقة الأصلي وتحويله إلى عماله زراعيه. وكان من تداعيات ذلك أحساس المستنيرين من أبناء المنطقة بأن الأراضي أُخذت من تحت أرجل السكان ، صرخة عبرعنها بوضوح في مؤتمر الحكم الأقليمي الذي أنعقد بكادقلي في ١٩٨٠ في عهد مايو.

ومشروع هبيلا على حاله الراهن يزرع مساحة متفاوته من سنة لأخرى ، تحت ملكيات صارت متباينه ، ما بين ألف فدان وأقل ، بسبب مراجعات داخليه في المساحات ، صار يقوم بها السكان المحليين بمنطقة المشروع كمُلاك تقليدين للأراضي وهي ظاهره أوجدت نوعاً من الخلاف ، بين الدولة كمالكه ومرخصه للحصول على الأرض، والإنسان المحلي كمستخدم للارض. وهو نزاع يحتاج إلى تبني سياسة مرشده لاستخدامات الأراضي ، وقد يكون للتنمية المحلية دور في تصحيح هذا الوضع.

زراعات الجباريك:

تكون عادة على مساحات صغيره كما أسلفنا ، ومحاصيلها تشمل المحاصيل ذات النضج السريع ، ومنها الذره المعروف باسم النجاض. والذره الشامي والخضروات التي تحتاجها الاسره كاللوبيا والويكه والتبش.

ومعروف عن هذا النوع من الزراعه أنها توفر إحتياجات الاسره من الغذاء إلى أن يتوافر الإنتاج الرئسي من زراعه البلدات ، بمعنى أن أنتاجها يملأ الفراغ لما تحتاجه الاسره من غذاء من المخزون لدى الاسره ، وإنتاج الموسم الجديد (ما يطلق عليه عادة ما بين الحبتين)

زراعات البساتينك

هي نوع من الإستثمار ، يقوم به من لهم أهتمام بالنشاط ، وقد يكون على مساحات صغيره ، لا تتعدى كذا شجرة على أرض مهيئه لذلك من ناحية التربه

والري. وقد يأخذ شكل مساحات أوسع ، على هيئة جنائن ، على الأراضي الطينيه بأطراف الوديان. والذي يحتاج إلى توفير مقوماته من أبار وطلمبات سحب وتسوير وأماكن شتل. وتشمل زراعات البساتين أشجار الفواكه ، كالمانجو والليمون والجوافه والباباي وخلافهم ، مع إنتاج أصناف من الخضروات بما يصل الاسواق المحلية.

## ٩-١-٢ : حالة إدارات الزراعه بالمحليات الأربع:

توجد إدارة زراعة الدلنج . ولم نتمكن من خلال المسح الحصول عن معلومات مفصله عن مقومات العمل بها ، من ناحية ، مكاتب ، قوى عاملة، ومعينات عمل. والهيكل الذي وجدنا عليه الإداره يتكون من وحدات تشمل:

- الزراعه المطرية
- وقاية النباتات
- البساتين
- استصلاح الأراضي
- التخطيط الزراعي
- الأرشاد والتقانه
- المراعي والعلف
- والغابات

وشملت المهام المنصوصه كتابة تحت الوحدات أعلاه:

- متابعة العمل بالمشاريع داخل وخارج التخطيط
- مكافحة الآفات
- تصاديق جنائن ومتابعه
- إنشاء سدود وحفائر ومكافحة التصحر
- مسوحات الأحصاء الزراعي للموسم
- تدريب وإرشاد المزراعين في مجالات التقانات الحديثه
- فتح خطوط النار ومسارات الرحل ونثر البذور

- حماية الغابات وإنشاء وإدارة المشاتل.

أعلاه مهام منصوصه ، وأكثرها ممارسة هي في مجالات الزراعه التقليدية ، كتوفير وتوزيع البذور ، ووقاية النباتات ، والأرشاد الزراعي ، التي عادة ما يتوفر لها دعم مالي أثناء الموسم.

ومع الإداره الزراعيه بالدلنج ، يوجد مكتب زراعه بهبيلا ، يمارس بعضاً من المهام أعلاه ، ولكن بمستوى أضعف في الآداء لعدم توفر مقومات العمل.

ولا توجد مكاتب زراعيه بمحليتي القوز ودلامي. ويبدو أن التقليد القديم بتبعيه المحليات الثلاث: القوز هبيلا ، ودلامي لمكتب زراعة الدلنج ، مازال يرمي بظلاله على الآداء الزراعي للمنطقة الشمالية ، إذ لم تسطع المحليات المعنيه من إنشاء وتطوير مكاتب زراعه خاصه بها ، وما زالت ترجع لمكتب الدلنج في الكثير من أمورها.

من الجهات الأجنبيه الداعمه لنشاط مكاتب الزراعه بالدلنج وهبيلا ، نجد:

- منظمة FAR ، في مجالات تدريب مرشدين زراعين واستزراع الغابات.
- منظمة إنقاذ الطفولة SCF ، في التدريب البيطري والإرشاد الزراعي.
- مشروع إيفاد IFAD ، جنوب كردفان ، في تدريب المعاونين البيطريين وضباط الإرشاد.
- الحكومة القومية ، بتوفر التقاوي تحت برنامج الأمن الغذائي.
- منظمة يونيدو UNIDO ومنظمة الساحل والصحراء SOS في توفير التقنيه الوسيطة ، المحاريث التي يجرها الحيوان ، ومجال الغابات.
-

### ٩-١-٣ : إنعكاسات الوضع الراهن لمكاتب الزراعه على الأداء الزراعي بالمحليات:

إنطلاقاً من أن المحلية هي بمثابة الحكومة الصغري على مستوى المناطق ، وبأفتراض أن يكون لمكاتب الزراعه نشاط حيوى في بناء القاعده الزراعه للمحليه ، يعكس الوضع الراهن قصوراً كبيراً في هذا المجال. فاثنين من المحليات (القوز ودلامي) في هذا القطاع ليست لهما مكاتب زراعه، ومن بهما مكاتب

(الدلنج وهبيلا) نجدهما يعانيان من عدم توفر مقدرات العمل ، من مكاتب وقـــوى عامله ، وميزانيات ومعينات عمل ، مما يقعد من أداء كل محليات هذا القطاع في المجال الزراعي. ولقياس هذه الفجوة في الأداء ، نورد هنا ماحوته استماره البحث في المجال الزراعي تحت الدراسه الحاليه من مواضيع ، استهدف توفير معلومـــه عنها من إدارات الزراعه بالمحليات ، إذ شملت:

- تنظيم | مهام الإدار
- هيكل | مهام الإداه.
- مهام الإداره حسب أقسامها.
- المهام الأكثر ممارسة في اعمال الإداره.
- في حاله المهام التي لا تمارس ما هي الأسباب؟
- مقومات معينات العمل بالاداره.
- المكاتب الفرعيه بالإداره
- الميزانيه المنصرفه والمقترحه لـــلاداره للعـــامين ٢٠٠٩ و٢٠٠٨ (جنيه).
- الموارد الذاتيه للإداره في ٢٠٠٩
- معلومات عن النساط الزراعي بالمحلية:
  - زراعه مطريه تقليدية
  - المساحات المزروعه بالمحليه
  - عدد المزارعين بالمحلية
  - متوسط إنتاجية المزارع التقليدي من المحاصيل المختلفة.
  - زراعه آليه داخل المحليه
  - المساحه الكلية للمشاريع المخططه
  - عدد المشاريع ومساحاتها
  - زراعات آليه غير مخططه
  - عدد الحيازات ، وعدد المزارعين

- عدد التركتورات والحاصدات ، من داخل المحليه، والقادمه من خارج المحليه.
- النشاط البساتي بالمحليه
- سمات النشاط: الموقع ، نوع النشاط ،
- المساحة (فدان) ، مصدر ماء الري.
- أنواع ومساحات الفواكهه والخضروات المرزوعه
- مناطق توسع في النشاط البستاني
- النشاطات الزراعيه التي تضطلع بها أقسام إداره الزراعه بالمحليه كبرامج
- الجهات | المنظمات التي تدعم نشاطات إدارة الزراعه بالمحلية.
- معوقات الزراعه حسب القطاعات
- الزراعه التقليدية
- الزراعه الآليه
- النشاط البستاني
- كيفية تحريك مجتمعات المحليه لمشاركة فاعله في ترقية النشاط الزراعي (نقاش).

قصدنا إيراد هذه القائمه الطويلة من الموضوعات لأهداف عدة منها:

- جمع معلومه كميه عن حالة الزراعه بالمحليات.
- الامكانيات والمقدرات الموفره للعمل الزراعي بالمحليه
- الوقوف على الخريطة البرامجيه السنويه لإدارات الزراعه بالمحليات
- معوقات العمل والحلول المقترحه لها
- واسبقيات المجتمعات في المجال الزراعي.

وفي عكس أعلاه على الأوضاع الماثله بالمحليات ، ومن واقع الحال ، جاءت النتيجه فراغ كبير في كل ما عرض له من موضوعات. ونحن نهتم في هذه

الدراسه بالتنمية المحلية، بالسعي للتأطير لها فهما وتخطيطياً. ولا بد من أملأ هذا النقص المعالجات اللازمه ، في تصويب أوضاع المحليات بأن تكون لهـا إدارات زراعه فاعله ، لأن في ذلك.

- تأسيس لقواعد للانتاج الريفي.
- بناء وسائل وسبل كسب العيش
- رفع مستويات الأمن الغذائي
- تشغيل المجتمعات الريفيه ورفع الدخول.
- توسيع المواعين الماليه للمحليات بما يمكنها من مقابلة التزاماتهـا في الصرف.

فلكي تزدهر المحليات وترتقي بأوضاع سكانها ، لا بد من أن تـسعى لتحرك قواعدها الاقتصادية. والزراعه هي مكون أساسي في هذا الصدد. إذا لا يمكن الاستمرا في الاعتماد على الدعومات الماليه من خارج المحليه لاحداث التنمية المرجوة.

## الزراعـــــة

| الوضع الراهن | الموجهات الاستراتيجية |
|---|---|
| @ يوجد خلـل فـي هياكـل إدارات الزراعة بالدلنج وهبيلا مع عدم تـوفر الميزانيات ونقص في الكوادر ومعينات العمل، مع انعدام التدريب. ولا وجـود لإدارات زراعة بهبيلا ودلامي.<br><br>@ يعاني القطاع المطري التقليدي من غياب الخطط الهادفة لتطـويره وفـي صلبها التمويل وشح المدخلات.<br><br>@ كما تدهور الزراعة الآلية بهبـيلا، للمشاكل المتصلة بقـضايا الأراضـي وعدم توفر الامكانيات .<br><br>@ كذلك تراجع القطاع البـستاني فـي غياب الإرشاد ، مع عدم توفر مقومات الانتاج من مياه ري ومدخلات زراعية .<br>@ توقف زراعة القطن كمحصول لـه مردوده المقدر على المزارع.<br><br>@ عدم توفر الطرق الممهدة التي تربط | # معالجة الخلل فـي هياكـل الإدارات القائمة بالدلنج وهبيلا، مع إنشاء إدارات زراعية بالقوز وهبيلا.<br><br># وضع خطة شاملة لتنميـة قطاعـات الزراعة بالمحليات الأوسع.<br><br># تقوية الخدمات الإرشـادية وتكـوين تجمعات إنتاجية للمـزارعين بـالأربع محليـات، شـاملة عنـصر المـرأة ، وامدادها بالخدمات الزراعية والمدخلات والتمويل لتكون أدوات فاعلة في تحريك هذا القطاع.<br><br># #تأسيس برامج لاتحادات المزارعين تحقق الـربط بـين هـذه التجمعـات والأسـبقيات النابعـة مـن كيانـات المزارعين.<br><br># دعم إدارات وقاية النباتـات لتلافـي الأخطار الناجمة عن الآفـات المحليـة والقومية. |

| | |
|---|---|
| مناطق الانتاج بمراكز التسويق والخدمات.<br><br>@ وللمشاكل والمعوقات التالية تأثيراتها في ضعف الانتاج في مختلف القطاعات.<br><br>* غزو الحشائش بكثافة لمناطق الزراعة الآلية، خاصة الورقية (البودة) وأبومروه.<br>* تلف المحاصيل بالآفات.<br>* ارتفاع تكلفة العمالة.<br>* عدم توفر التمويل للعمليات الزراعية في الوقت المناسب.<br>* مشاكل حيازة الأراضي.<br>* إتلاف المحاصيل بواسطة حيوانات الرعاة.<br>*خروج القطن من الدورة الزراعية.<br>• غياب الخطط الزراعية التي توجه لتطوير الزراعة بالمنطقة مع انحسار دور البحوث الزراعية.<br>* شح مياه الري للقطاع البساني. | # ادخال نظام الزراعة بدون حرث في الزراعة الآلية لسد النقص في العمالة وتقليل التكلفة.<br><br># التوسع في استخدام التقنية الوسيطة مع تجربة التراكتورات الصغيرة في الزراعة التقليدية وقطاع البساتين.<br><br># توفير تركتورات ذات طاقات سحب أكبر لقطاع الزراعة الآلية، مع توفير الورش الهندسية للصيانة المحلية.<br><br># #توفير التمويل الزراعي والمدخلات في التوقيت المطلوب لاستقرار الانتاج ورفع معدلاته.<br><br># إعادة زراعة القطن لما له من مردود علي دخل المزارع وتنشيط للدورات الزراعية.<br><br># الاهتمام بالبحوث الزراعية، لمردودها الواسع في تطوير المحاصيل ورفع الانتاجية.<br><br># وضع الخرائط التي توجه استخدامات الأراضي ما بين الزراعة والرعي ، بما يمكن من تحديد أراضي المراعي وفتح المسارات بما يخفف من النزاعات ما |

| | |
|---|---|
| | بين الرعاة والزراع.<br><br># حسم قضايا ملكيات الأراضي الزراعية مابين المزارع المستثمر وملكيات القرى ، بالتخريط الضروري والوثائق الثبوتية.<br><br># النظر في إعادة نظام الرسوم على تسويق المحاصيل الزراعية لتوفير ماليات للمحليات، لتقابل بها التزاماتها الإدارية والخدمية.<br><br># التوسع في توفير مياه الشرب بمناطق الانتاج.<br><br># تطوير مراكز التسويق وربطها بالطرق الممهدة بأماكن الانتاج، مع انشاء مخازن وبورصات تسويق تحت تجمعات المزارعين. |

٩ – ٢ :المراعي:-

٩ – ٢ – ١ : وضع المراعي:-

الغالبية العظمى من أراضي الأربعة محليات يمكن أن تصنف كأراضي مراعي. ولضعف المعلومة بصورة عامة ، لم يمكن إعطاء مساحات المراعي المتوفرة ولا تصنيفها ايكولوجياً. ومن المعروف أن الأراضي حول القرى تستغل كمراعي لحيوانات القرى، والبعيدة عنها ترتادها الحيوانات ذات الأعداد الكبيرة ، خاصة القطعان المملوكة للرحل في هجراتهم ما بين مراعي الخريف ومراعي الصيف ، كما تمثل الأراضي تحت المزروعات مصادر أعلاف إضافية عند طلق الزراعات.

وتتميز الأراضي الواقعه شمالاً تحت هذا القطاع – شمال محلية الدلنج وكل محلية القوز بإمتداد داخل محلية شيكان بولاية شمال كردفان – بتوفير مراعي الخريف (ما تعرف بالمخارف) لرحل الحوازمه في رحلتهم السنوية لكردفان ، بمواقع( كام تباز واللابده والجنزير وتبوب الوزين) ، والتي ترتادها هذه القبيلة في الفتره من يوليو حتى أوائل أكتوبر ، لتعود من بعد في رحلة الصيف ، متوغلة في أراضي جنوب كردفان ، حتى مناطق الفيوض على تخوم النيل الأبيض عند إنحنائته عند ملكال. وقد ساعد على توفر هذه المنطقة كمراعي ، خاصة في الماضي خلوها من السكان والقرى ، لطبيعة أراضيها وشح موارد المياه بها.

ونفس هذه المنطقة الشمالية ، بالمحليات الأربع ، صار يرتادها مؤخراً رحل الجمال ، وبالأخص من قبيلة الحمر ، مع تواجد لمجموعات أخرى من الكبابيش ، والهواوير وبني جرار والشنابله ، الذين يستغلون مراعيها وبإنتشار واسع جنوبا كردفان خلال شهور الصيف. بتوضيح آخر ، فأن مراعي هذه المنطقة الشمالية ترعى في الخريف بواسطة رحل البقاره – الحوازمه ، وبتواصل في رعيها من بعد بواسطة الرحل الأبالة في موسم الصيف.

نباتات مراعي المنطقة تشمل من الحشائش: أبو أصابع ، والدفره والبغيل والعرق وأم شيليني وأم بانقي وأم جر. ويشمل الغطاء النباتي من الأشجار: الطلح

والكداد والكتر والسرح والنبق والغبيش والهشاب والهجليج والعـــرد والأبنـــوس. وهنالك ظاهرة تقلص مساحات بعض الأصناف ، لأسباب منها الرعـــي الجـــائر والحرائق والجفافات والتحطيب. ومن أصناف الحشائش التي تأثرت بـــذلك: أبـــو أصباع ، والدفره والبقيل والشعير. ومن الأشجار النبق والأبنوس والهشاب والكتر والهبيل. كما ظهرت بالمنطقة نباتات غازيه (Invaders ) منها المرخ وأبو مروه والموليته.

### ٩-٢-٢ : حالة إدارات المراعي بمحليات القطاع

يوجد مكتب للمراعي ضمن إدارة الزراعه بمحلية الدلنج ، ومكتـــب آخـــر بمحلية هبيلا ، ولا توجد مكاتب للمراعي بمحليتي القوز ودلامي. والحالة العامـــة لهذه المكاتب من ناحية مقدرات الأداء ، تشوبها نفس النواقص التي تطرقنا لها من قبل في حالة إدارات الزراعيه بالقطاع الشمالي. وبالنسبة للهيكل ، فمن المفترض أن يشمل الأقسام التالية:-

- مسوحات وتعمير المراعي.
- حماية المراعي
- إنتاج الأعلاف
- والتدريب.

ومن المهام:-

- مسح حالة المراعي ، في المخارف والمصايف.
- ترسيم المسارات.
- حماية المراعي. بفتح خطوط النار .
- جمع ونتر البذور
- حزم الأعلاف
- وتدريب العاملين

وفي الإطار أعلاه ، فإن أكثر المهام الممارسة حالياً هي:

- مسوحات المراعي.
- ترسيم المسارات.

- فتح خطوط النار
- وتعمير المراعي.

من ناحية إمكانيات الآداء فالمكتب الموجود هو ضمن إدارة الزراعه بمحليـة الدلنج ويعمل به ٢ موظفين جامعيين بمساعدة موظف آخر و٤ عمال، أما مكتـب هبيلا فيوجد به موظف واحد جامعي. والمكتبان تنقصهما معينات العمل الآخـرى ولا تتوفر لهما ميزانيات سنوية. أما مصادر الدعم المتوفرة فهي من مشروع إيفاد (IFAD ) لغرب الـسودان للمـوارد الطبيعيـه Western Sudan Natural Resources Project) في شكل ميزانيات لفتح خطوط النار مـع دعـم مـن المراعي الاتحادية للتدريب.

## ٩-٢-٣ : إنعكاسات الوضع الراهن لمكاتب المراعي على الآداء المحليات : .

مرة أخرى ، تشغل أراضي المحليات الرقع الأرضيه التـي تتـوفر فيهـا المراعي التي تقوم عليها تربية الحيوان بالمحليات ، كان ذلك للمجتمعات المستقرة أم المترحله فتنميتها بالحماية ورفع طاقتها الرعوية بالتعمير مع الأستغلال الأمثـل لها بتوفير الخدمات المساعدة كالمياه ، سيبني قاعدة الموارد للمحلية ، مما يزيـد من مداخليها من الإنتاج الحيواني ومباعه لتقوية الموارد المالية للمحلية. والتفات المحليه للبرامج التي تصون المراعي وتحسن من عطاءها يتطلب العمل نحو إيجاد الروابط الفنية بين الإدارات التي تعمل في مجال الموارد: الزراعـه والمراعـي والغابات والمياه ، والثروة الحيوانيه ، بما يخلق تكاملاً في وظائف هذه الإدارات.

لا نريد أن نضع بين يدي المطلع على هذه الدراسة مـا شـملته اسـتمارة المراعي من مواضيع كانت تسعى لاستقصاء المعلومه عنها. وكمـا فـي حـال الزراعه التي جرى تناولها من قبل ستكون النتيجة فراغاً كبيراً في المعلومة والنشاط في مجال المراعيضعيف. ويكفي أن نشير في هذا الصدد: الـي ماذا يستطيع ثلاثة موظفين جامعيين وواحد موظف آخر وأربعه عمـال ، بـدون وسيلة ترحيل وبدون ميزانيات سنوية أن يقدموا من إنجاز في مجال المراعي في

أراضي أربعه محليات بمساحة كذا لف كيلومتر مربع. ونحن نبحث في التنمية المحلية لا بد من أن نبني قواعدها الإنتاجية ، والمراعي تمثل إحدى هذه القواعد.

المراعي :

| الزضع الراهن | التوجهات الاستراتيجية |
| --- | --- |
| @ تباين وعدم اكتمال هيكل إدارة المراعي بمحليتي الدلنج وهبيلا ولا وجود لإدارات للمراعي بالقوز ودلامي.<br>@ لا وجود لميزانيات وايرادات ذاتية لإدارتي المراعي بالدلنج وهبيلا، مع نقص في الكادر وعدم توفر معينات العمل.<br>@ قلة محميات المراعي ، والتي عادة ما تحجز لتوفير بذور المراعي لاستزراع جديد. كما وأن خطوط النار لا تفتح وتصان بطريقة منتظمة.<br>@ تدهور المراعي بمحلية القوز بسبب الضغط الهائل على مراعيها اثناء سنوات الحرب.<br>@ ظواهر الرعي الجائر مما أدى الي اضعاف الغطاء النباتي على نطاقات واسعة .<br>@ تقلص مساحات الحشائش ذات القيمة الغذائية العالية.<br>@ عدم التخطيط السليم للمسارات والنزل<br>@ عدم وجود حراس (خفراء) للمحميات الموجودة | # توحيد هياكل إدارات المراعي بالمحليات وتكملة النواقص في هذه الإدارات وتوفير الكوادر والميزانيات ومعينات العمل.<br># إجراء مسح لمراعي المنطقة للوقوف على حالتها الراهنة واحداث المعالجات المطلوبة.<br># حجز محميات مراعي لإنتاج البذور<br># فتح المسارات بما يسهل من حركة الحيوان ما بين المخارف والمصايف بما يقلل من الاحتكاكات ما بين المجموعات المستخدمة للأرض.<br># على ضوء نتائج المسوحات، تحديد الطاقات الرعوية للمراعي بما يحدث استخدامات متوازنة للمتوفر منها.<br># الفتح السنوي لخطوط النار بما يؤمن الحفاظ على المراعي.<br># العمل بصورة تكاملية بين الأجهزة ذات الصلة بالمحليات : إدارة الزراعة، المراعي، الثروة الحيوانية، الإدارة الأهلية واتحادات الرعاة.<br># العمل الإرشادي مع الرعاة في المحافظة على المراعي وتغيير نمط الانتاج بحفظ اعدد أقل وأكثر جودة من |

| | |
|---|---|
| @ تكرر التعديات والنزاعات حول أراضي المراعي والزراعات والغابات بما لها من تداعيات على الأمن بالمنطقة. | الحيوانات ، والاتجاه نحو انشاء المزارع الرعوية بدلاً من الرعي المشاع والفتح السنوي لخطوط النار بما يؤمن الحفاظ على المراعي. |

## ٩ -٣ : الثروة الحيوانية

### : ٩=٣-١ : : وضع الثروة الحيوانية

يتمثل الاقتصاد القائم علي تربية الحيوان والعائد منه بمحليات القطاع الشمالي ، على نمطين من الإنتاج : الحيوانات المرباة بواسطة سكان القرى ، وتلك التي تربيها مجموعات الرحل ، مستفيدة من مراعي المنطقة ، خلال ترحالهم عبرها ما بين مراعي الخريف والصيف..

يغلب علي الحيوانات التي يربيها المستقرون نوع الماعز مع وجود قليل من الضأن وبعض الأبقار عند القادرين مادياً. والماعز معظمه من الفصيلة الصغيرة الحجم المعروفة به اقليم جبال النوبة ، والمتاقلم للمناخ المحلي. وهو عادة ما يربى للحمه وللبيع لعائده المادى . والضان أيضا احجامه صغيرة ، ومثل الماعز متاقلم للظروف الطبيعية للمنطقة. الأبقار وجودها انتقائى ، اكثره في القرى التي تتوفر فيها موارد مياه كافية ، وعند الأسر التى تعاملت معها كمصدر ثروة. نجد هذا النمط في التربية في معظم قرى المحليات الاربع وبكثافة اكبر في تلك التي يتيسر لها الحصول على الماء في الصيف. ومن نتائج العينة التى أجري عليها مسح القرى المركزية بالاربع محليات ، (٣٧٥) حالة ، عكست ارقام الملكية من الحيوان النسب التالية من بين المستطلعين :

| المحلية | جملة حالات | نسبة الملكية | | |
|---|---|---|---|---|
| | | ماعز % | ضان % | ابقار % |
| القوز | ٨٨ | ٥٤ر٥ | ١١ر٤ | ٣٤ر١ |
| الدلنج | ٧٧ | ٦٢ر٣ | ١٣ر٠ | ٢٤ر٧ |
| هبيلا | ٩٥ | ٤٩ر٥ | ٨ر٤ | ٤٢ر١ |
| دلامي | ١١٥ | ٦٤ ر٤ | ٢ر٦ | ٣٣ر٠ |

المصدر: المسح الميدانى ، ديسمبر ، ٢٠١٠م.

ويلاحظ من الجدول أن أعلى نسب الملكيات هي للماعز ، وتأتى بعدها الأبقار ، وكلا من الماعز والابقار هما من حيوانات النوبة ومجموعات البقارة المستوطنة المنطقة. ويأتى الضان فى ذيل النسب كنوع غريب علي ظروف المنطقة ، تأقلم علي أوضاعها في حقب حديثة.

الثلاثة أنواع تربى في القرى كجزء من النشاط الاقتصادى للأسرة تحت أشراف افرادها بادوار محددة ، فالماعز والضان ، أن كانت أعدادهم بسيطة يقوم برعايتهم الصغار في الأسرة. أما الأبقار فتقع المسؤولية اكثر في رعايتهم علي رب الأسرة ، وفي هذا نجد انه من أكثر المهام التى تتطلب جهداً في التربية وهي توفير مياه الشرب للحيوان خلال فترة الصيف. أما المراعي فيكون الاعتماد فيها علي المتوفر طبيعياً حول القرى ، مع بقايا المحاصيل التى تجمع من حصاد الزراعات.

تربية الحيوان تأتى في المرتبة الثانية للزراعة كنشاط أساسي في الاقتصاد السائد بقرى المنطقة ، من ناحية الوقت والجهد المبذول فيها والعائد الناتج عنها. وهي تقليدية في كل عناصرها من الاعتماد علي المراعى الطبيعية ونوعية فصائل الحيوان المرباة ، وطرق التربية المتبعة فيها ، وقلة العائد الاقتصادى منها مع وجود إمكانات كامنة فيها للتطور إن تعهدت بالرعاية المطلوبة.

وننتقل للشق الآخر ، وهو النمط المترحل لتربية الحيوان بالمحليات الأربع ، والذى أوجدته خصوصية جزء من سكان المنطقة من قبائل من أصول البقارة (الحوازمة ، وكنانة والمعاليا) الخ..القاطنين بمحلية القوز في قرى منها الدبيبات والحمادى والسيسبان والحاجز والنبيق والسنجكاية ، والذين كانوا إلي ما قبل مائة سنة تقريبا رحل صرف ، يمارسون دورة رعوية سنوية ، ما بين مراعى الخريف (بكردفان) كما يسمونها ، بالتخوم الجنوبية للأبيض ، ومراعى الصيف بأراضي الفيوض عند انحناءة النيل الأبيض جنوبا( من كاكا وحتي بحيرة نو) . ومن بعد استقرت مجموعات منهم بالقرى التى جاء ذكرها وما حولها ، مع استمرارهم في ممارسة نمطهم الرعوي القديم في تربية أعداد كبيرة من الأبقار والماعز والضان ، رابطين بين حياة الاستقرار بالقرى ورحلة قطعانهم جنوبا كما في السابق ، حسب

دورة الرعي الممارسة. ومع هؤلاء تقدم مارة بالمنطقة فروع أخرى من نفس مجموعات البقارة القاطنة بالمحليات الجنوبية للولاية(كادقلي وجنوبا) ، مع بعض جيوب من النوبة تربي الأبقار بأعداد كبيرة ، فتستقبل مراعي المحليات الاربع وبخاصة القوز والدلنج ، قطعان كبيرة من الأبقار متحركة في الفترة من يوليو وحتى اواخر أكتوبر في رحلة الرعى شمالا إلي كردفان ، ومن بعد في رحلة العودة إلي الأجزاء الجنوبية من الولاية.

وهذا النسق من أقتصاد الرعي المترحل أيضاً تقليدي ، حيث يعتمد علي المراعي الطبيعية ، ودورات الرعي الممارسة حسب الفصول ، كما فصائل الحيوان المرباة ، ويجنح من يمارسونه الي الأهتمام بعدد الحيوان وليست نوعيته. والمخرج منه سنويا كاعداد للبيع قليل بالقدر الذى يلبى احتياجات أسريةضاغطة ، وما دخله من تغيير لا يتعدى الأخذ بالوسائل الحديثة في التعامل مع أمراض الحيوان من تطعيم وعلاج للقطيع ، وتجميع للألبان وبيعها لاماكن تصنيع الجبنة ، خلال فترة الخريف عند مكوث القطعان بمراعى كردفان.

وتكتمل صورة المجموعات الرعوية التى ترتاد مراعى محليات القطاع الشمالي بذكر الرحل من الابالة ، الذين يقدمون الي المنطقة من الأجزاء الشمالية لولاية شمال كردفان (الكبابيش والهواوير والكواهلة وبنى جرار والشنابلة وحمر) مع بداية فصل الصيف وينوغلون الي جنوب الولاية ، وهؤلاء تتكون ثروتهم من الابل والضان ، وبنهاية شهور الصيف يعبرون المنطقة مرة اخرى في رحلة العودة شمالا.

### ٩-٣-٢: الخدمات البيطرية بالمنطقة :

بالخلفية أعلاه نتناول وضع الخدمات البيطرية بالمنطقة ، حيث توجد فروع لأدارة الثروة الحيوانية بكل من رئاسات المحليات الاربع. وقد أمكن جمع معلومات عن ثلاثة منها (القوز ، الدلنج ، وهبيلا) ولم تتوفر المعلومة عن دلامي لعدم تعاون الشخص المسؤول في أعطاءها. ويمكن اجمال نتائج ما توفر من معلومات في الأتي :

تمثل تربية الحيوان وسيلة كسب عيش لشريحة كبيرة من سكان القطاع الشمالى ، وبذلك فهى تساهم فى الاقتصاد المحلى وترفد الاقتصاد الوطنى. خدمات صحة الحيوان ضعيفة والانتاج الحيوانى لا زال على طرقه التقليدية . لاتوجد مزارع نموذجية ولا عمل ارشادىذو تغطية واسعة ، وادارات الثروة الحيوانية تحتاج الي دعم كبير في مجال البنيات الاساسية والبرامج. وتفنيدا للخلاصة اعلاه ، نتناول الأوضاع الراهنة تحت :

هياكلها غير مكتملة وتعمل تحت الارث المعرفى الموروث للإدارة الأم التي كانت قائمة بالدلنج. ويمكن إجمال مهامها المكتوبة في الأتي :

- الإدارة الفنية والمالية للمكاتب القائمة.
- علاج الأمراض.
- مكافحة الاوبئة عن طريق برامج التطعيم.
- تفتيش اللحوم.
- مراقبة الأسواق – اللحوم ومباع الحيوان.
- التدريب والارشاد.
- انتاج الألبان
- انتاج الأعلاف.
- تطوير انتاج السمك.
- تحسين نوعية الجلود.
- مراقبة الصيدليات .

اعلاه هي المهام العامة للإدارات بالمحليات ، واكثرها ممارسة هي :

- الإدارة الفنية والمالية.
- تسيير العيادات لمعالجة الأمراض.
- حملات التطعيم السنوي.
- مراقبة الصيدليات.
- تفتيش اللحوم.

من جملة احدى عشر مهام ، الممارس منها بصورة راتبة هى خمسة مهـام ، وجميعها تتصب في مجال صحة الحيوان ، مع ضعف واضح ف ي الجانـب الإنتاجي ، ومن أهمه تطوير نوعية الحيوان بأدخال سـلالات ذات انتاجيـة عالية للحوم والالبان عن طريق برامج التلقيح الـصناعي وانـشاء المـزارع النموذجية .

٢) اسباب ضعف الأداء :

الضعف العام الذى تعاني منه ادارات الثروة الحيوانيـةبالمحليات فـي الجانبين ، صحة الحيوان و الانتاج الحيوانى ، امكن تشخيصه مـن نتـائج المسح الميداني في نواقص أساسية منها :

- عدم توفير الميزانيات السنوية.
- عدم توفير البنيات التحتية من عيادات ومعامل وكوادر
- النقص في الامدادات الطبية من أدوية ولقاحات.
- مع الانتفاء الكامل لبرامج الإنتاج الحيواني..

وبنظرة تقيمية لما هو قائم من امكانيات باقسام إدارات الثـروة الحيوانيـة بالمحليات الثلاث التى اوردت عنها معلومات نجد الأتي :

محلية القوز بها :

٣ مكاتب ، ٨ كوادر جامعية ، و٤ كوادر مساعدة ، وليست لـديها عربة.

محلية الدلنج :

٤ مكاتب ، و ١٢ كادر من جامعيين وآخـرين مـسالعدين ، و ٤ عربات.

محلية هبيلا :

مكتب واحد ، و ٦ جامعيين و ٤ كوادر مساعدة ، مع عدم وجـود عربة.

محلية دلامي : لم توفر عنها معلومات كما اسلفنا ذكره.

وفى مجال توفر الدواء :

توجد بمحلية القوز ٧ صيدليات ومخزن أدوية ، موزعة ما بين الدبيبات والحاجز.

وبالنسبة لمحلية الدلنج ، ١٠ صيدليات و ٣ مخازن أدوية ، وجميعها بمدينة الدلنج.

ولا توجد هذه الخدمة بمحلية هبيلا. واسعار الدواء مناسبة في محليتى القوز والدلنج مقارنة مع محلية هبيلا.

وفيما يتصل ببرنامج المعاون البيطرى ، فنجده مؤسس بمكتب الدلنج ، حيث درب ١٥٠ معاونا ، و ٦ لمحلية القوز ، الا أن المتدربين لم يخدموا بعـد مع عدم وجود اعاد دربت بمحلية هبيلا.

لم تتوفر معلومات عن احصاء الحيوان بالمحليات الاربع ، وقد أشير الـي أن مسحاً قد تم في مايو ٢٠١٠م ، ولم تظهر نتائجه حتى وقـت اجـراء المـسح الحـالي (ديسمبر ٢٠١٠م).

## الثروة الحيوانية :

| الوضع الراهن | الموجهات الاستراتيجية |
| --- | --- |
| @ إدارات الثروة الحيوانية القائمة بالمحليات الأربع ضعيفه في النواحي التنظيمية ومقومات العمل. فهياكلها غير مكتملة ومقراتها ناقصه مع عدم توفير الميزانيات السنوية والسيولة التي تمكن من الصرف على بعض النشاطات كما تنقصها وسائل الخركة والعيادات المتحركة والمعامل والأدوية واللقاحات.<br>-@ والنشاطات الممارسه تنحصر في صحة الحيوان وبرامج التطعيم ومتابعة الأمراض. وبخلاف محاولات متفرعه في تحسين سلالات الأبقار عن طريق التلقيح الصناعي ،لاتوجد برامج موسسه في مجالات الانتاج الحيواني الآخرى. | # إجراء مسح شامل لموارد ومقومات هذا القطاع على مستوى المحليات الأربع ، للوقوف على مشاكله ، ورؤى وتطلعات المربيين واسبقياتهم نحو تنميته، وأن يأتي المسح متكاملاً في عناصره، بما في ذلك عداد وفصائل وتوزيع الحيوان ، المراعي حالتها الراهنة وطاقاتها الرعوية ، موارد المياه الموفره للحيوان ، الحراك الموسمي للقطيع ، المسارات ، ملكيات الأراضي والنزاعات حولها، التسويق، بما يوفر المعلومه الكامله عن قطاع الثروه الحيوانيه تحت الاوضاع الراهنة للمحليات. |
| @ فالعلاقة السائدة جافة ومختصره على النشاطات التي تهتم بها هذه الإدارات، والي معظمها مركز ي صحة الحيوان، ومن الضروري لتحسين مستويات الإداء | ▪ تأسيس البنيات التحتيه من مكاتب ومعامل مع تشجيع إنشاء الصيدليات ومخازن الأدوية.<br>▪ تقوية برنامج المعاون البيطري بإختياروتدريب الكوادر، وتوفير |

| | |
|---|---|
| أن تهتم الإدارات بالبعد الاجتماعي في التواصل مع المجتمعات ،كان توجد علاقات تعاون مع إتحادات الرعاة وتعمل على تقوية هذه الإتحادات كآليه للعمل وسط المجتمعات.<br>-@ ولغياب التواصل أعلاه ، ولضعف الإرشاد البيطري خاصة في مجالات الإنتاج الحيواني ، يبقى العمل في هذا القطاع تسوده تقليدية رسمية ، أفقتدته الحيويه الضرورية في جوانب التطور | معينات العمل لها تحت نظام الدواء الدوار .<br>▪ تطوير مجالات الإنتاج الحيواني، بقيام مركز للتلقيح الصناعي ومزارع لإنتاج الأليان وتصنيعها وإنتاج العلف إدخال مجالات أخرى ، كتربية الدواجن، والأسماك والمناحل.<br>▪ أن تكون إدارات الثروة الحيوانية إحدى الجهات الراعيه لإتحادات الرعاة لخلق التواصل بينها وبين مجتمعات المربيين. |

## ٩ – ٤ :الغابات

### ٩-٤-١: الهيكل العام

تعكس المعلومات التي امكن جمعها عن الهيئة الولائية للغابات للمحليات الاربع الأوضاع التالية :

- بالنسبة للهيكل ، فتتمحور أهداف الهيئة وبالتالي الأقسام المنغذة لهذه الأهداف في الأتي :
-

  - الأشراف الرسمي والفني علي الغابات كجهاز موكل له إدارة هذا النشاط.
  -
  - جماية الغابات.
  -
  - استزراع الغابات.
  -
  - الأرشاد الغابي.
  -
  - وما يتبع من أعمال مكاتبية وحسابية.

وتتداح المهام المترتبة عن الهيكل أعلاه لمستوي المحليات ولمكتب الـــدلنج والذي تاريخيا كان الجهة المسؤولة عن غابات القطاع الشمالي الـــي قيـــام المحليات دور رائد في إدارة الغابات بهذا القطاع.

وبتناول مقومات العمل المتوفرة بالمحليات نقف علي المتوفر منهـــا كما يبين بالجدول رقم ( ٩-١):

جدول رقم : ٩-١: مقومات العمل في قطاع الغابات

| المحلية | عدد المكاتب | عدد الموظفين جامعيين | فنيين | عمال | عربات | ميزانيات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القوز | ٢ | ١ | ١ | ٤ | ١ عربه<br>١ لوري<br>١ تراكتور | من الرئاسة كادقلي |
| الدلنج رئاسة وتقع تحتها كل من :<br>السيسبان<br>دلامي<br>الكرقل | ٤ | ٨ | ٨ | ٤٠ | ٩عربات وآليات | من رئاسة المحلية |
| هبيلا | مبنى مؤقت (كشك) | ١ | ١ | ٢ | | من الرئاسة كادقلي |
| دلامي : تابعة للدلنج | | | | | | |
| وللمقارنة نورد مقومات الرئاسة بكادقلي<br>مكتب متعدد جامعيين فنيين عمال<br>الغرف ٧ ؟ ٢٢. | | | | | ١٢ | من رئاسة المحليات والدوائر |
| ويصل العدد الكلي للعاملين بالهيئة الولائية للغابات بالولاية من جامعيين وفنيين وعمال ٣٧٢ فرداً. | | | | | | |

المصدر : المسح الميداني ، ديسمبر ، ٢٠١٠م

٩=٤=٢ : اليات العمل السنوية :

وهذه تشمل أسبقيات وضع البرامج ، والتي تضطلع بها الرئاسة بكادقلى عن طريق اجتماعات الأقسام والدوائر حيث يتم الأتفاق علي برنامج العمل القابل للتنفيذ تحت مظلة السياسة العامة للهيئة القومية للغابات بتحديد للادوار علي مستوى المحليات.

- الدلنج: حماية الغابات
- القوز: استزراع المناطق المتدهورة.
- هبيلا: انشاء الأحزمة الشجرية بالمشاريع الألية.
- كادقلي: أرشاد وأعلام عبر الأذاعة.

ومن الدلنج يجرى تنظيم الأنشطة الفنية علي مستوى الأقسام ويشمل القسم الجنوبي ، الدلنج الكرقل ، هبيلا ، دلامي والقسم الشمالي ، القوز.

## ٩-٤-٣: الغابات المحجوزة المشاتل :

| المحلية | الموقع | المساحة (فدان) |
|---|---|---|
| الدلنج | غابة الليونة | ٨٤٦٠٠ |
| الدلنج | ٢٥ غابة آخلرى | ٣٩٥٠٠٠ |
| الدلنج | غابة الدلنج | ٦١٧ |
| هبيلا | مزرعة الدولة | ١٠٠ |
| القوز | غابة نبق(هشاب) | ٢٠٠٠ |
| غابات شعبية | ٥٥ غابة | ٣٩٥ |

وتوجد المشاتل بموقعين :

الدلنج : بسعة ٥٠٠٠٠ شتلة من أشجار مختلفة

نبق : بسعة ١٥٠٠٠٠ شتله ، هشاب ونيم .

## ٩-٤-٤ : منتجات الغابات :

الغابات بغطائها الشجرى المتنوع:

*الدلنج : هجليج ، هشاب ، عرد ، طلح ، كتر ، كاكموت -

*هبيلا : كتر ، كاكموت ، هشاب ، طلح سلجم ، هجليج.

* القوز : كتر ، هجليج ، هشاب .

ويمثل هذا الغطاء الشجرى مصدرا لمنتجات غابية كثيرة منها :

= منتجات الطاقة في شكل حطب حريق وفحم

- منتجات صمغية : صمغ هشاب ، طرق طرق.
- اخشاب المباني : سرح ، قنا ، دليب
- أغذية طبيعية : نبق ، لالوب ، قنقليس ، دليب ، واخرى.

بالاضافة الي فوائدها الأخرى من حماية للاراضى واستقامة للمناخ وتوفير لبئات للحياة البرية.

الوضع الراهن للغابات :

لقد تعرضت غابات الولاية لاستنزاف لمواردها كمسببات جاءت خصما عليها.

*نموء اجزاء منها تحت معدلات امطار نسبيا رطبة ، وبيئات مواتية مما اوجد بها أنواع الاشجار ذات كثافة غابية كالطلح لاستخدامات الطاقة والسرح والقنا (والدليب بالاودية) لاستخدامات المباني.

*التوسع فى الزراعة الألية المخططة والعشوائية مما نتج عنه ازالات للغطاء الغابي على مساحات واسعة.

* الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة الحيوية للزيادة فسي السكان ونمو المستوطنات الحضرية مما جعل المنطقة قبلة لهذه المنتجات علي المستوى المحلى والقومي.

* الرعى المتبادل لاراضي المنطقة خلال فترة الخريف بواسطة مجموعات البقارة ، وخلال الصيف بواسطة الابالة.

في الإطار أعلاه ، الغابات مورد طبيعى هام يتعلــق بحيــاة المجتمعــات الريفية ككل ومسؤولية هيئة الغابات كمؤسسة تتدرج تحت :

- حماية الغابات الطبيعية.
- تنظيم أستخدامها.
- وفي أعلاه، أعمال السياسات وتوفير النشاطات التى تتعلق بتأهيلها.

الدلائل تشير الي ان معدل ازالة الغابات يفوق معدل النمو الطبيعــى لهــا وسرعة انحسار الغطاء الطبيعى تعكس أن المنطقة عرضة للتصحر باسرع ممــا يتوقع ، وذلك لعاملين اساسين هما الزيادة المضطردة في السكان والتوسع فــي استخدامات الأرض بدون ضوابط. وفي مقابلة هذه نجد ضعفا فــي المقــدرات والامكانيات للهيئة الولائية للغابات ، مما يؤثر سلبا علي الأنشطة والبرامج علــي مستوى المحليات. فأوضاع الهيئة الراهنة تشير الي أن :

- هياكلها القائمة دون متطلبات أهدافها ومهامها.
- مع شح في الميزانيات والمقدرات للقوى العاملة وامكانيات الحركة.
- وأن هناك جهات غير الغابات لها صــلاحيات فــي التــصرف فــي الأراضى.
- ولا توجد مشاركة شعبية يعتمد عليها في حماية الغابات.
- و لايوجد استزراع للتصنيع الغابي.
- مع ضعف عام في أعمال القوانين الضابطة لاستخدامات الأراضى.

الغابات :

| الوضع الراهن | التوجهات الاستراتيجية |
| --- | --- |
| @ معدل إزالة الغابات يفوق معدل النمو الطبيعي ، وسرعة انحسار الغطاء الغابي تشير الي أن المنطقة عرضة للتصحر بأسرع مما يتوقع . وتعزى مسببات الانحسار الي: | # أن تقوي إدارات الغابات لكي يكون لها التواجد الفاعل على مستوى المحليات، وبالمواقع، يدعمها بالميزانيات الكافية والكفاءات البشرية ووسائل الحركة. |
| @ الكثافة السكانية العالية خاصة في ألأجزاء الشمالية للمنطقة وحول الدلنج، مع التوسع في الزراعات خاصة بمناطق الزراعة الآلية ، والرعي المتبادل لأراضى المنطقة في الخريف والصيف، وإهمال الاستزراع لإعادة الغطاء الغابي. | # أن تعتمد الأنشطة الغابية من حماية واستزراع واستخدامات كمسئولية مشارك فيها المجتمع ، بما يوفره من غطاء وأدارة وسياسة لهذه النشاط . |
| @ ضعف جهاز الغابات كجهة موكل لها مهام الحماية والاستزراع، إذ كوادرها المتوافرة دون متطلبات هيكلها وأهدافها، مع انتشار محدود وشح في المعدات وامكانيات الحركة والميزانيات وضعف في البرامج. | # تعظيم الدور البيئي والاقتصادى للغابات بتكثيف الارشاد حول حمايتها وشراكة المجتمعات في إدارتها كثروات محلية لها عائدات مقدرة عن طريق الاستخدام الراشد. |
| | # وضع المبادئ الواردة أعلاه موضع التنفيذ يتطلب تقسيم الغابات بكل محلية الي نطاقات تحت ملكيات القرى، ووضع برنامج تنمية غابية لكل ملكية بمشاركة سكان القرى شاملاً:( حماية، |

| | |
|---|---|
| @ كما وأن هناك جهات غير الغابات لها صلاحية التصرف في الأراضي وبالتالي إزالة الأشجار على نطاقات واسعة.<br><br>@ لا توجد مشاركة شعبية يعتمد عليها في حماية واستزراع الغابات.<br><br>@ولا يمارس استزراع مختار للتصنيع الغابي.<br><br>@ خروج مكون الغابات من الإطار البيئي إذ أصبح المنتج من الغابة يحوز على اهتمام كبير في استغلاله كمكون انتاجي للطاقة لدى المجتمعات والجهات المتاجرة في الطب والفحم.<br><br>@ قصور واستقلالية القوانين المنظمة لاستخدامات الموارد والغابات ، إذ يجري التعامل بها كمفردات، الأراضي كمورد وما فوقها مورد آخر، والمثال الواضح هو الزراعة الآلية على هيئة مشاريع، إذ من ضروراتها إزالة الغطاء الشجري.<br><br>@ ومع أن التأثيرات البيئية للأخطار المترتبة على الاستخدامات الحالية | استزراع غابات، مشاتل، زراعات تونجة، منتجات غابية ، طق صمغ، وإنتاج صمغ لبان، تصنيغ غابي، مناحل، حظائر حيوانات برية.... الخ) على أن تقوم الهيئة الولائية للغابات بتنظيم المجتمعات وتحديد أدوارها في النشاطات وتوفير الدعم الفني والمدخلات للبرامج ، وعلى أن يوزع العائد الاقتصادي من مثل هذه البرامج ما بين المجتمعات والهيئة الولائية.<br><br># (نعلم أن مثل هذا التوجه غير مضمن في أهداف وسياسات الهيئة القومية للغابات . لكن هل هناك ما يمنع تبنيه كسياسة أو تصعيده الي المستويات العليا الولائية والهيئة القومية للغابات ليعتمد كسياسة مستقبلية ، وتكون بذلك ولاية جنوب كردفان سباقة في هذا الخصوص).<br><br># التنسيق ما بين الجهات التي لها صلة بالغابات حتى تتحقق الاستدامة للمورد واستخداماته.<br># اعطاء صلاحيات موسعة للإدارات الأهلية بكل منطقة للحفاظ على الغابات وتنظيم استغلالها بما يحقق استدامة |

| | |
|---|---|
| المعروفة ، نجد أن الإدارة التنفيذية لإيقاف معدلات التدهور الحالية ضعيفة، إذ أن الممارس هو نوع من الحماية الإجرائية بتبادل الأوراق المكتوبة ما بين إدارة الزراعة التي تصدق بفتح الأراضي الزراعية وإدارة الغابات التي تصدق بالقطع، ومرة أخرى إدارة الغابات التي تفتش المنتج كان فحماً أو حطباً وفي هذه الدائرة المفرغة تضيع حقيقة الحماية. | وتنمية المورد |

## ٩ – ٥ :التعاون

### ٩ – ٥ – ١: الهيكل والمهام

توجد إدارة للتعاون بالدلنج ولا توجد إدارات مستقلة للتعاون بالمحليات الثلاث: القوز ، هبيلا ودلامي. ومكتب الدلنج يؤطر إسمياً للوجود التعاوني بالقطاع الشمالي إذ الصوره بقيت للإرث القديم للتعاون ، حيث صعد دوره خلال عهد مايو ليكون أحدى دعائم الاقتصاد الثلاث: القطاع العام ، والقطاع الخاص والقطاع التعاوني وعلى هدى ذاك التوجه ، قامت له وزاره سياديه مستقله لتطويره على مستوى القطر.

ومن بعد أصابه الأهمال في العهود التي تلت من الحكم.

وعلى حسب الهيكل الموروث تحوي إدارة التعاون الاقسام التاليه:

- المراجعه والتفتيش
- التسجيل والإحصاء
- شئون المحليات (الأشراف).
- التدريب
- التجاره الخارجيه
- التجاره الداخليه
- التعاون التجاري
- المخزون الاستراتيجي
- الأسواق

ومن هذه المهام الممارس حاليا بواسطة مكتب الدلنج يشمل:

- المراجعه والتفتيش للجمعيات.
- التسجيل والإحصاء
- التدريب.

وتقريباً كل المهام لا تمارس لحجب الميزانيات ، وإندثار الوعي بالحركه التعاونيه مع عدم توفر معينات العمل.

والقوى العامله الموجودة حالياً بمكتب الدلانج ١٦ موظفاً من جامعي إلى آخرين ، مع بعض العمال بالتخصيص التالي للمحليات:

الدلنج: ٦ موظفين + عامل.

القوز: ٣ موظفين

هبيلا: ٢ موظف

ودلامي: ٢ موظف

وبحساب الأداء فهولاء موظفون بدون مهام يؤدونها بصوره راتبه. ومظاهر الضعف العام بادية في أكثر من وجه ، ومن ذلك عدم الدقة في المعلومات المتوفره عن الجمعيات القائمه ، العامل والمعطل منها. فبينما تعطي معلومات الدلنج العدد الكلي للجمعيات بـــ ٥٢٠ جمعيه يعطي الرقم من التكمه ٣٦١ جمعيه ، وأن العامل منها لا يتعدى ٣٦ جمعيه. فما هو متوفر لإداره التعاون من معينات لا يوفي بالحد الأدنى للإداره في متابعة عمل الجمعيات ورصد المبادرات والنجاحات الموجودة فعلياً في الوقت الذي توجد فيه نماذج يمكن أن يهتدى بها في بعث الحركة التعاونيه بالولاية:

- كرتالا ، حيث إنحسر فيها العمل التعاوني وأصبح ذا توجه خاص ، في وقت كانت له نجاحات يشار إليها. يكون بتقيم هذا النموذج والاستفادة من الدروس المستقاه منه.
- التكمه والسبات ، حيث أمكن تجاوز عقبات الضمانات باستنفار طاقات المجتمع للتسيير

## ٩ – ٥ – ٢: تصحيح الوضع الراهن :

- ولتصحيح مسار التعاون لا بد وأن ينظر للتعاون كنهج وفلسفة تنموية حسب أطروحاته ومبادئه القائمه على رفد الجهد الرسمي للتنمية، بمقدرات قائمه على مشاركة المجتمعات والجماعات ، بالإضافة إلى أهدافه الاجتماعيه المصاحبه . وفي الاهتمام يالاتي :

١. أن المبادي والسياسات التي قام عليها التعاون مورث لم يول الاهتمام الكافي في الوقت الراهن ، وأن تجربة سنين الأهمال الذي لأزمته تحتم بعثه من جديد كرافد هام لتحريك التنمية في الريف.

٢. أن يفهم التعاون بأنه وسيله حراك للمجتمعات في الريف بتنشيطها وتنظيمها حول مبادرات اقتصاديه وإنتاجيه ومجتمعيه نابعه منها ، وأن يعاد النظر في النهج الأستهلاكي الذي ركز عليه عهد مايو لتبدل التوجهات بقيام اقتصاد السوق

٣. وأن يعتمد النشاط التعاوني كآليه لانفاذ الخريطه التنمويه للولايه ، حيث المجال مفتوح لشراكه المجتمعات خاصه في المجالات التي تقصر فيها الموارد العامه في الوفاء بمتطلباتها.

٤. ويمكن للتعاون أن يلعب دوراً هاماً في التنميه الزراعيه والصناعيه والحرفيه والأعمال الصغيره وتنمية المراه ، كمحاور أساسيه في إحداث التنميه القاعديه ، خاصه وأن الفتره الراهنه وعبر سياسات الدوله المنفذه في مجالات التمويل قد وفرت عنصراً داعماً للعمل التعاوني.، في التمويل الاصغر.

ولتكن الحقبه القادمه لإنطلاقة الإنتاج مكان التعاون التجاري السلعي الذي أتسم به عهد مايو بتجميع طاقات المجتمع نحو بناء نهضة إقتصادية بتحريك مختلف القطاعات الأنتاجية وتنشيط التجارة والتسويق.

التعاون :

| الوضع الراهن | الموجهات الاستراتيجية |
| --- | --- |
| @ ادارات التعان القائمة قاصره في تغطية محليات القطاع، من ناحية الهياكل ومقومات العمل، من مكاتب وميزانيات وقوى عامله ووسائل حركة. | # إعتماد دور التعاون بواسطة الولاية كأحدى فلسفلتها ومنهاجها في أحداث التنمية القاعدية خاصة في المجالات الانتاجية وذلك بترفيع وتعظيم دوره كوسيلة للعمل التنموي القاعدي ، وسط المجتمعات وكمحرك لجهود الولاية في احداث التنمية. |
| @- كما وأن الفلسفات السائده في إدارة العمل التعاوني تحتاج إلى مراجعات تخرجها من توجهات الأرث القديم ، بالتركيز على التعاون الإنتاجي بما تمليه معطيات الاقتصاد المحلي للمنطقة ، وحسب اسبقيات المجتمعات. | # بناء إدارات للتعاون بمحليات القطاع الشمالي ومدها بمقومات العمل من مكاتب وقوى عامله وميزانيات ووسائل حركة. |
| @ يلاحظ قصوراً منهجياً في العمل التعاوني ، إذ السائد هوحصر النشاط في الجانب الإجرائي، من تكوين وتسجيل وتفتيش ومراجعة للجمعيات ، على حساب الترويج للتدخلات التنموية على المدى الاوسع ومن الاسفل إلى الاعلى، بما يحرك أكبر قدر من المجتمعات لتكون مشاركة في العمل التعاوني. | # مراجعة فلسفات ومناهج العمل التعاوني من قبل الولاية وإدارة التعاون الأم بكادقلي بما يحدث توجهات توفي بما خرجت به هذه الدراسة في أن يكون التركيز على التعاون الإنتاجي ، وأن تأتي التدخلات في قيام الجمعيات بما تفرزه الأوضاع الاقتصاديه للمنطقة وحسب اسبقيات المجتمعات. |
| @ تكثيف تكوين الجمعيات ، بدون بناء ارضية قوية من الفهم والاستيعاب لفلسفات ومناهج العمل التعاوني ، قد أدى في | # أن يكون التركيز في البداية على العمل الإجتماعي بتوسيع مدارات الفهم حول مبادي ومناهج التعاون والاهداف التى |

| | |
|---|---|
| الماضي الي فشل الكثير منها ، وقصر من عمر استدامتها ،، بما انعكس سلباً علي العمل التعاونى ، فرفع سقف توقعات المجتمعات بدون تحقيق النتائج المرجوة يرتد خصما على النشاط.<br><br>@ كما وان أعتماد التعاون كوسيط للتمويل الخارجي بدون مجاوزة ذلك بتمويل داخلي من المستفيدين ، جعله يعتمد علي صيغ جامدة في تحريك نشاطاته والعمل بنسب معلومة في التمويل مابين العضوية والجهات الداعمة ، قد يتلافي النقص في هذا الجانب . | يمكن أن يحققها ومتطلبات العمل التعاوني الجيد، كمدخل للعمل الإجرائي لما يتبع من تكوين للجمعيات.<br><br># تقوية مشاركة الجمعيات عند بناء ماليتها بتنظيم مكون التمويل الذاتي كعنصر ضامن لاستدامة النشاط.<br># احداث التنسيق الضرورى مع الجهات ذات الصلة بالنشاط خاصة ، البنوك وصناديق التمويل والقيام بالأدوار التى تقوي من تعاون هذه الجهات مع إدارات التعاون ، كالارشاد وتنظيم الجمعيات وتقوية ومتابعة أدائها |

## ٩ – ٦ : التمويل

تعرض الدراسة للتمويل ، بناءاً على تقييم الاستاذ آدم جاروط خميس ، تحت التكليف الذي أوكل إليه في إطار الدراسة الحاليه ، والذي أعده تحت عنوان *تقرير عن نتائج المسح الميداني للقطاع المالي والاقتصادي والاستثمار والبنوك بمحليات القطاع الشمالي لولاية جنوب كردفان*". والتقرير متوفر لمن يريد الأطلاع عليه ، ومنه نورد الجزئيات التالية:

تناول التقرير ثلاث بنوك هي: بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية ، بنك الخرطوم ، والبنك الزراعي السوداني ، وثلاثتهم هي فروع بالدلنج للبنك الأصل بالخرطوم. أداء البنوك وتحت العنوان أعلاه ، يشمل التعرف على المدى الجغرافي الذي يغطيه البنك ، ونوعية العملاء وتحليل أداء المصرف من المعلومات المتوفره لدى البنك في المجالات الخاصة بإلاستثمار ، والممارسة الواقعيه للسياسات المطبقة.

### ٩ – ٦ – ١: بنك الإدخار والتنمية الاجتماعيه – فرع الدلنج:

أوردت الدراسة عدداً من الجداول عرضت للأداء المصرفي للبنك ، بتركيز على الثلاثه سنوات ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ شملت:–

- حجم التمويل المخطط والمنفذ للفترة (٢٠٠٨) حتى (٢٠١٠) ،
- تصنيف نشاط التمويل | السقف | عدد المتسفيدين للأعوام (٢٠٠٨ – ٢٠١٠).
- التمويل حسب الصيغ التمويليه للأعوام (٢٠٠٨ –٢٠١٠).
- ومقارنه الصيغ التمويليه لجملة تمويل الأنشطة.

نستخلص من الجداول أعلاه الآتي:–

- التباين في حجم التمويل ما بين المقترح والمنفذ فعلياً خلال الثلاث سنوات المشار إليها.

- أهم الأنشطة التي شملها التمويل خلال الثلاثة سنوات هي:
  - ✓ صغار المنتجين بجملة ٤,٢٦٠,١٦٩ جنية
  - ✓ النشاط الخدمي ١,٣٩٦,٨٩٦ جنيه
  - ✓ نشاط التنمية الاجتماعيه ٥٣٢,٠٣٥ جنيه
  - ✓ النشاط الزراعي ٣٤٣,١٠٠ جنيه

بمجمل تمويل للاعوام الثلاثه المشار إليها بلغ٦,٣٥٢,٢١٠ جنيه ، إستفاد منها ٣٦٢٤ عميل بمتوسط تمويل بلغ ١٨٠٢,٠٥ جنيه. ويمثل هذا العدد ٩٩,٨% من مجموع المستفيدين من النشاطات التمويله للفتره المستهدفه. تأتي بقية المناشط التمويلة ، والتي بلغت تكلفتها ٢٧٣,٦٩٥ جنيه ممثله ٤,٠٢% من الأنشطة ذات الاولوية و٤% من التمويل الكلي المنفذ . وبترتيب موازي شملت أنشطة صغار المنتجين ، تمويل خدمي ، تمويل زراعي .... الخ للثلاث سنوات:

- المرابحات: ٥,٧٨٧,٨٦٣ جنيه (تكررت في الثلاث سنوات).
- التنمية الاجتماعيه: ٥٣٢,٠٣٥ جنيه (تكررت في الثلاث سنوات)
- المضاربات : ٩٧٤,٠٩٩ (حدثت في عام واحد – ٢٠١٠ )
- المشاركات: ٢٣٨,٠٠٠ جنيه (حدثت في عام واحد – ٢٠٠٩ )
- السلم : ١٥٣,٨٩٨ (تكررت في الثلاث سنوات)
- المقاولات ٣٠٠ جنيه (حدثت في عام واحد – ٢٠٠٨)

يتضح من نشاط البنك تحت الصيغ التمويليه أعلاه ، أن المرابحات وصيغ التنمية الاجتماعيه والسلم هي الأكثر شيوعاً ، خلال الفتره التي استهدفها المسح ، إذ إستحوذت على ٨٤,٤% من التمويل الكلي الموجه للصيغ التمويلة. وشكل المستفيدون منها ٩٦,١% من جملة صيغ التمويل التي أجراها البنك.

وكتقييم لسياسات البنك من حيث التطبيق العلمي عرضت الدراسة ل :

١. أهداف البنك:

- ➢ نشر الوعي المصرفي
- ➢ تنمية الوعي الإدخاري وتعميقه.
- ➢ ممارسة العمل المصرفي وفقاً لأحكام وقواعد الشريعه الاسلامية.

وتتمثل الأهداف الخاصة بالبنك في الأتي:

- تطوير سياسة المصرف الإدخاريه.
- التنسيق مع الجهات المختصه في إطار السياسة العامة للدولة.
- توجيه موارد البنك لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعيه شاملة.
- تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات والشرائح ، خاصة في مجال المشروعات المتعلقة بالفقر.
- تمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية في مجالات المشاريع الاستثمارية وبخاصة في قطاعات التمويل الأصغر.
- القيام بجميع الأعمال المصرفيه والمعاملات الماليه والتجارية والاستثمارية فيما يتصل بمشروعات التنمية الصناعيه والزراعيه والعمرانيه والاقتصادية الاجتماعيه ، داخل وخارج السودان.

٢. شروط البنك المرتيطة بأعمال التسليف:

- السقف الأعلى للتمويل يحتاج لضمان شخصي هو ١٠ ألف جنيه ، بما فيها الأرباح. مازاد عن ذلك يحتاج إلى رهن مادي (عقار ، مثلا)
- تشمل الشروط للحصول على السلفيه: فتح حساب جاري ، شيك ضمان ، طلب تمويل ، دراسة جدوى ، مستندات إثبات شخصية (جنسيه ، باسبورت ، بطاقة شخصية) شهادة سكن ، فاتورة مبدئية لتكلفة المشروع حسب ما هو مبين بدراسة الجدوى ، شهادة مزاولة

المهنة (زراعه بشقيها النباتي والحيواني ، تجارة ، مزاولة عمل حرفي أو صناعي ، شهاة مرتب في حالة الموظفين)

٣. سياسات البنك:-

- سياسة البنك المركزي هي التي تسير كل البنوك ، وهي موجهة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعيه.

- دور البنك في تبصير العملاء يتم من خلال اللقاء المباشر بالعميل – وأحياناً عن طريق الإعلانات.
- لا توجد للبنك برامج راتبه للتوعيه المصرفيه في المحيط الجغرافي الذي يغطيه .ليس لدى البنك تصوراً وأضحاً يمكنه من زيادة إستهدافه للمستفيدين من السكان خاصة شريحة الفقراء ومحدودي الدخل. تجربة البنك مع شريحة الفقراء برهنت على نجاحها في حالة الأنشطة الزراعيه بشقيها النباتي والحيواني ، مقارنه بتعامله مع الحرفيين والمهنيين ، حيث أفرزت التجربه بعض السلبيات. يرى البنك أن محدودية الأسقف التمويليه تحول دون توسيع مظلة التمويل. كذلك يلحظ نوعاً من عدم الجديه لدى مواطن جنوب كردفان في التعامل مع التسليف البنكي.
- فيما يتعلق بمتابعه السلفيات ، خاصه الإنتاجيه منها ، ولشح وعدم كفاية الكوادر لدى البنك ، تم التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعيه وشئون المراه والطفل ، لمتابعه بعض الأنشطة التمويليه التي ينفذها البنك ، خاصة برنامج التمويل الأصغر.

٤. مقترحات البنك لتحسين الآداء:-

أوردت إدارة البنك المقترحات التالية لتبنيها بواسطة البنك المركزي في السياسات المستقبلية للتمويل:-

- تيسير إجراءات فتح الحسابات الجاريه (كالقاء شروط البطاقة ، أو تضمين تكلفة رسوم إستخراج الأوراق الشخصية ضمن السلفيه على أن تعفي من التكاليف أو أعتبارها كقرض حسن).
- تيسير إنشاء شركات للمساعده في تسويق المنتجات

والمقترحات التاليه على مستوى المحليه والولاية.

- إعفاء العميل المتقدم للتمويل ، خاصة الأصغر ، من كافة الرسوم.
- عدم التدخل السياسي في عمل المصرف.

- إتخاذ قرار سياسي ولائي ، بالزام الصناديق الاجتماعيه ( صندوق التامينات الاجتماعيه ، مجموعه صناديق التكافل الاجتماعي ، وديوان الزكاة ) بفتح حساباتها لدى بنك الإدخار ، مما سيساهم في للفقراء ومحدودي الدخل.
- أحداث تعاون ما بين الولاية والبنوك العامله بها ، بهدف التنسيق عند وضع الخطة السنوية للتنمية بالولاية ، بما يوجه أولويات التمويل للمشروعات الاستثمارية.

**٩ -٦- ٢: بنك الخرطوم – فرع الدلنج:-**

- هو من البنوك الشبه خاصة ، والذي تم إفتتاحه ، بالمنطقة منذ تاريخ بعيد – ١٩٧٤م ، وقد مر بمرحلة الخصصه الكامله عام ٢٠٠٥م ، وبالتالي تغيرت أهدافه القديمه ، واستعيض عنها بأهداف حديثه ترجح تنمية رأس المال كأولويه أساسيه.
- للبنك أفرع بكل السودان.
- يتعامل مع كل الشرائح بتركيز على الشرائح النشطة إقتصادياً.
- نسبة لدخول البنك حديثاً في تمويل الأنشطة التنموية ، لم يعكس أداؤه ، بإستثناء العام الجاري (٢٠١٠) أحجام تذكر عن التمويل المخطط والمنفذ ، كذلك نوع السلفيات وسقفها وعدد المستفدين ، كما ورد في حالة تجربة بنك الأدخار والتنمية الاجتماعيه. عليه فإن المعلومات المتوفرة في هذه المحالات شحيحه أن لم تكن معدومه.

في إطار عرض سياسات البنك من حيث الممارسة ، يمكن عكس خلاصة اللقاء بإدارة البنك في الأتي :

(١) أهداف البنك:-

- تحقيق الأهداف المصرفيه لعملاء البنك والمساهمين.

- الاستفادة من الفرص الاستثماريه الواعده والغير مستغله بولاية جنوب كردفان
- تشجيع الصادرات المحليه بإعتماد سياسات تسويقيه مواتيه.
- دعم الحرفيين وصغار المنتجين والفقراء.
- المساهمه في التنمية الاقتصادية والبنيه التحيتيه للولاية.
- إستخدام التقنيات والوسائل الالكترونيه المتطوره في العمل المصرفي.
- توسيع قاعدة العملاء من خلال تقديم أفضل الخدمات المصرفيه لكل الشراءح.

(٢) شروط البنك المرتبطة بعمليات التسليف:-

- شروط البنك التمويله تقوم على فلسفة تنمية رأس المال
- يركز البنك في الوقت الراهن على الاستمثارات الكبيره ، مع تبني برنامح التمويل الأصغر على نطاق ضيق.

(٣) سياسات البنك

- تتأثر سياسات البنك بسياسة البنك المركزي. ومع ذلك للبنك سياسته الخاصه ، والتي تركز على تنمية رأس المال وضمان إستمرارية التمويل والدقة في العمل.
- تنمية رأس المال والحفاظ على سمعة البنك.
- التبصير بسياسات البنك عن طريق إستخدام وسائل الاعلام والنشر وتقوية التعامل المصرفي مع الجمهور.
- ينقص البنك وجود برامح راتبه للتوعيه المصرفيه في المحيط الجغرافي الذي يتعامل فيه ، إلا أن هنالك رغبة لدى البنك للتنسيق مع البنوك الأخرى والمؤسسات المحليه والولائيه ، لإيجاد وتفعيل مثل هذه البرامج ، لتوسيع دائرة المتعاملين معه.

- والآلية المثلى التي يراها البنك لتوسع نشاطه هو تقديم خدمات سريعة المردود تفرض نفسها على الباحث عن الخدمة المصرفيه.
- لأن البنك في بداية دخوله تجربة التمويل الأصغر لم يسجل بعد تجارب تذكر.
- إلا أنه من الشواهد الدالة على جدية البنك في الدخول في برامج التمويل الأصغر ، خاصة المجالات الإنتاجية منها ، نجده قد قام بتعين مشرف وأثنين ضباط لأنفاذ ومتابعة هذه البرامج .

(٤) مقترحات من البنك:

- من المقترحات التي يطرحها البنك للتبني بواسطة البنك المركزي في سياساته القومية:
  - ✓ إعطاء أولويه لتمويل النشاط الزراعي بالمنطقة .
  - ✓ تأسيس البرامج على دراسات إحتياجات إنسان المنطقة حتى يأتي التمويل مستجيباً للاوليات المحلية.
- أما مقترحات البنك للمحليات ولحكومة الولاية لتحسين الخدمات المصرفيه فتتمثل في:
  - ✓ إصدار نشرات للتوعيه بمتطليات التمويل المصرفي خاصة فيما يتصل بضرورة الاسترداد.
  - ✓ رفع وعي المستفيد من عمليه التمويل.
  - ✓ دعم الحكومة المحلية والولائيه لسياسات التمويل مع عدم ممارسة الضغوط السياسيه التي تؤثر علس العمل المصرفي.

## ٩-٦- ٣ : البنك الزراعي السوداني - فرع الدلنج

للبنك الزراعي السوداني. فرع الدلنج وجود قديم بالمنطقة يرجع إلى عام ١٩٧٠. وسياساته لصيغة بالقطاع العام. وتغطي نشاطاته كل محليات الدلنج الكبرى (القوز ، الدلنج ، هبيلا ، ودلامي)

- يتعامل البنك مع القطاعات التاليه:-
  - ✓ الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني (كبار وصغار المزارعين ، مربي الماشيه من رعاة ومستقرين)
  - ✓ الاسر المنتجه
  - ✓ قطاع النقل
  - ✓ قطاع الخدمات
  - ✓ التجارة المحلية.

(١) العمليات التمويلية للبنك:

واضح من الأداء الكلي للبنك ، حصر عملياته في التمويل قصير الأجل الذي ينتهي سداده خلال عام ، ومتوسط الأجل الذي قد يمتد سداده لأكثر من عام ، وتمويل السلم وهو البرنامج الراتب لدى البنك . ومن إحصاءات أوردتها الدراسة ، نجد تطابقاً بين أداء النشاط المصرفي مع التنفيذ الفعلي للتمويل المصدق. وقد كان المستفيدون من نشاط التمويل للثلاث سنوات (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ ) على النحو التالي:

- التمويل قصير الأجل: المبلغ المنفذ ٤,٣٢٣,٣٦١ جنيه استفاد منه ٥٨٨ عميلاً ، بمتوسط سلفيه للعميل الواحد ٧٣٥,٢٠٧ جنيه.
- التمويل بصيغة السلم: المبلغ المنفذ ٥,٣٦٤,٧١٤ جنيه ، استفاد منه ٥٤٠ عميلاً ، بمتوسط سلفيه للعميل الواحد ٩٩٣٤٠٧ جنيه.
- التمويل متوسط الآجل: (آليات) المبلغ المنفذ ٦,٧٥٣,٨٧٩ جنيه ، استفاد ٤٧٦ عميلاً ، بمتوسط سلفيه للعميل الواحد ١٤,١٨٨,٠٨ جنيه.

واقع البيانات أعلاه تشير إلى أن أداء البنك بصوره عامه مرضي ، إلا أنه يغيب في الأرقام التفصيل حسب شرائح المجتمع ، من ناحيه مستويات الفقر والثراء ، لتبيان درجة الاستهداف وسط هذه الشرائح ، وأثر البنك في وصول خدماته للفقراء . كما وأن تغطية البنك لم تكن كافيه ، إذ نجد أن متوسط التعامل السنوي لكل المعاملات بلغ ٥٣٥ عميلاً تقريباً في العام. بمقارنه هذا الرقم بعدد

السكان في الاربع محليات ، يعكس الفجوة الواضحة في أن خدمات البنك تصل لعدد محدود من المستفيدين.

وكتقييم لسياسات البنك من حيث التطبيق العملي تطرقت الدراسة لـــ:

(٢) أهداف البنك:-

- زيادة فعاليه وكفاءة البنك بتوفير التمويل المطلوب من حيث الزمان والمكان.
- مضاعفة موارد البنك للمساهمة في تلبية احتياجات العملاء.
- الإهتمام بالقطاعات الزراعيه غير التقليدية في مجال الثروة الحيوانيه.
- الإهتمام بمحاصيل الصادر وصغار المنتجين.

(٣) شروط البنك المرتبطة بالتسليف

لا تخرج عن الشروط التي صارت ممارسة لدى البنوك العاملة بالمنطقة والتي تتمثل في: فتح حساب جاري، تقديم شيك ضمان ، إثبات الشخصيه ، تقديم طلب للحصول على التمويل ، رهن الآله في حالة طلب الحصول على معدات إنتاج زراعي ، أو رهن عقاري أو مادي في حالة الآله الزراعيه المتوسطه التكلفة.

وينفذ البنك الزراعي سياسة الدولة الزراعيه خاصة فيما يتصل بتوفير المدخلات الزراعيه.

(٤) سياسات البنك:

- سياسة البنك الزراعي تستمد فعاليتها من السياسات العامة لبنك السودان ، بالإضافة إلى أن البنك هو من المؤسسات ذات الطبيعه العامه لخدمة أغراض القطاع العام في النشاط الزراعي – أي أن سياساته تخدم أهداف تنمية القطاع العام.
- دور البنك المصرفي هو التركيز على حشد الموارد المادية والبشريه ، لتنمية قطاع الزراعه بشقيها النباتي والحيواني. ويخدم البنك هذا الهدف من خلال التواصل مع المنتجين في هذا القطاع. وبجانب التمويل يقوم

البنك بتقديم الأرشادات المصرفية المتكاملة في الجوانب الزراعيه المختلفة.

- والبرامج الراتبه للبنك هو العمل تحت شعار أنه صديق للمنتج ، يلازمه بالإرشاد والتمويل ، ويخدمه ويساعده في تسويق إنتاجه.
- ويقوم البنك بمتابعة عملائه وفقاً للنشاطات خلال الموسم الزراعي ، وذلك برفع تقارير مرحليه.

(٥) مقترحات البنك:-

- يقترح البنك للحكومه المحليه والولائيه الآتي:
  - ✓ المعالجة الجذرية لمشكلات مليكة الأراضي.
  - ✓ فك الإحتكار وعدم التدخل في سياسات البنك.
  - ✓ توفير المناخ الامني الجاذب لاستقرار النشاط الزراعي.
  - ✓

**٩-٦-٤: خلاصة مقابلات مع المواطنيين في بعض المناطق بمحليات القطاع الشمالي ، فيما يتصل بالتعامل مع البنوك بالمنطقة.**

أجريت الدراسة سته مقابلات في الإطار أعلاه ، استخلصت منها النتائج الأتية:

- هنالك وعي ، نوعاً ما، عن التعامل مع البنوك ، لكنه وعي يشوبه نوع من الحذر والخوف ، بسبب سياسات البنوك وشكل الضمانات المطلوبة.
- هنالك رغبه لدى الذين تعاملوا مع البنوك وحققوا فوائد أن يكون هنالك إنتشاراً واسعاً لخدمات البنوك.
- حملت بعض إجابات المستطلعين أن ليس هنالك للبنوك تصوراً واضحاً في الوصول إلى العميل أو توصيل سياسة البنك للمواطن بما يجعله يتفهم العمل المصرفي والفوائد المرتبه عليه من الاستفادة من التمويل أو بناء المدخرات.

## ٥,٦,٩٠: مادة من جريدة الصحافة حول التمويل الأصغر.

تختتم العرض أعلاه لدراسه الاستاذ آدم حميس جاروط ، بالمادة التاليه ، فيما يتصل بالتمويل الأصغر ، من جريدة الصحافة العدد (٦٣٦٣) بتاريخ ٣ جمادي الأول ١٤٣٢ – الموافق ١٧ أبريل ٢٠١١ – والتي جاءت تحت عنوان : " قالوا أن المصارف لا تفرد الحجم المناسب للتمويل الأصغر: مختصون يدعون لزيارة سقف التمويل الأصغر ومتابعة المشروعات وتخفيف الضمانات ". والمادة نوردها لاتصالها بصلب موضوع التمويل ، إذ أن توصياتها بمعالجات على المستوى القومي ، سيكون لها تأثير بالطبع على العمل المصرفي بمنطقة الدراسة ، إذا أخذ بها ، ونقتطف الأتي من المادة المشار إليها:"

شغل التمويل الأصغر الذي أبتدعه المركزي وشرع في تنفيذه منذ فترة ، أذهان العامه من المواطنيين . وأصبح مثاراً للتداول والمنافسه وسط المختصين لضعف العائد منه وعدم تحقيقه المآرب المرجوة منه في تخفيف حدة الفقر بالبلاد.

من جانبه يقول الدكتور محمد الناير ، أن تجربة التمويل الأصغر تحتاج للكثير من التقييم والتقويم لتلافي الأخطاء والسلبيات ، والعمل على معالجتها ، والعض بالنواجز على الإيجابيات ، والعمل على تقويتها.

وأوضح الناير أن أكبر المعضلات التي تعترض طريق تجربة التمويل الأصغر عدم افراد المصارف لنسبة التمويل التي حددها البنك المركزي بـــ ١٢% من سقف التمويل بكل مصرف ، حيث لازالت الكثير من المصارف لا تلتزم بنسبة التمويل التي حددها البنك المركزي. وزاد في أنه إذا ما تم استغلال نسبة الـــ ١٢% من تمويل المصارف والذي يقدر ب ٢,٥ مليار جنيه، فإن هذا المبلغ كافي لتغيير خارطة المجتمع ، وإخراج عدد كبير من الاسر من دائرة الفقر ، لتكون مساهمه في دوره الانتاج ، بالتالي تقليل حدة الفقر وتقليل نسبة العطاله . وأضاف الناير أن المستغل من نسبة ١٢% لا يتعدى ١٠% من المبلغ المفترض تخصيصه للتمويل الأصغر . وقال ان الاستغلال المتدني للنسبه المتاحه ، راجع لصعوبة الضمانات التي تطالب بها المصارف حيث مازالت تطالب بالضمانات

الشخصيه التي يغلب عليها طابع صعوبة الحصول عليها. ودعي المصارف للعدول عن الضمان من شخص آخر غير طالب التمويل. وأن يحصر الضمان في شخص طالب التمويل، مع البحث في آلية تعتمد الضمانات المجتمعيه ، مثل الصادره من الإدارات الأهليه وشيوخ القبائل والجمعيات المسجلة .

إضافة إلى إيكال جهات تخصصيه أعداد دراسات الجدوي للمشاريع ، وزيادة فترة السماح ورفع سقف التمويل للمشاريع . وأن تتحمل الجهات الممولة عبء المتابعه والأشراف ، وإن تعثر عليها ذلك ، الاستعانه بالجهات ذات الصلة.

ويرى الناير أن منح البنك المركزي مؤسسات إضافية غير المصارف ( كيانات الإدارة الأهلية ، الجمعيات وخلافه) تصاديق لممارسة منح التمويل الأصغر ، خطوة جيدة تمكن من الوصول للبقاع التي ليست بها خدمات مصرفيه، علاوة على أنها قد تعتمد تلك المؤسسات وسائل ضمان غير التي تعتمدها المصارف، مثل قبول الضمان الشخصي من طالب التمويل ، وربما لجأت لاعتماد الضمانات المجتمعه" .

التمويل :

| الوضع الراهن | التوجهات الأستراتيجية |
| --- | --- |
| @ عدم وجود برامج راتبة للتوعية المصرفية وسط المجتمعات.<br>@ ليس لدى البنوك تصوراً واضحاً لزيادة الاستهداف وسط المستفيدين خاصة وسط شرائح الحرفيين والمهنيين مقارنة بالانشطة الزراعية.<br>@ محدودية الاسقفة التمويلية تحول دون توسيع مظلة التمويل.<br>@ شح الكوادر العاملة في الأرشاد المصرفي ومتابعة السلفيات.<br>@ عدم حسم ملكيات الأراضي كرافد ثروة ضامنة للتمويل.<br>@ التعقيدات المترتبة علي أعتماد الشيك الشخصي كضامن للتمويل.<br>@ التداخلات السياسية في عمل البنوك ،عدم المشاركة في توفير التمويل للخطط الولائية. | # الأهتمام بالعمل الأرشادي وسط المجتمعات لخلق ثقافة مصرفية.<br># تقوية دور الكيانات المجتمعية من جمعيات وتعاونيات للاستفادة من فرص التمويل.<br># عمل البنوك لوضع تصورات واضحة لأستهداف مختلف الشرائح الأنتاجية ، خاصة فقراء الريف لجعل التمويل يصل لأكبر عدد من المستفيدين .<br># تطوير أستهداف خاص لشريحة المرأة بتقييم المجالات الاقتصادية التي تعمل فيها وتوفير التمويل لها.<br># رفع اسقف التمويل للبنوك بالالتزام بسقف التمويل المقرر (١٢%) من البنك المركزي مع تشجيع الهيئات الاجتماعية بايداع مخصصاتها بالبنوك.<br># اعتماد الضمان الأجتماعي عن طريق ممثلي الكيانات المجتمعية : لجان لتعاونيات الإدارة الاهلية ، وخلافه في التعامل المصرفي.<br># بناء علاقات عمل مع الجهات ذات الإرتباط مع المجتمعات ، كوزارة |

| | |
|---|---|
| | التنمية الاجتماعيـــة ، إدارة التعـــاون ، الإدارة الأهلية ، الأرشاد الزراعـــي ، الخ... في تطوير العمل المصرفي ، من ارشاد ومتابعة سلفيات وخلافه.<br># كبح التدخل الـــسياسي فـــي عمـــل البنوك.<br># أشراك البنوك في تمويـــل الخطـــط التنموية للولاية ، خاصة فيمـــا يتـــصل بالتمويل متوسط الأجل فـــي مجـــالات البنيات التحتية والمشاريع الأستثمارية. |

## ١٠ – : الخدمات الأساسية:

### ١٠ – ١: المياه:

محلية الدلنج هي الأحسن حالاً من ناحية توفر الهيكل الإداري وتحديد المهام وحجم القوى العاملة ونتوعها ، وتوفر المكاتب ومعينات العمل ، لأنها الإداره الأم ، كرئاسة منطقة في الماضي تفرعت منها المحليات الثلاث الأخرى ، جدول رقم (١٠-١) الوضع في محلية القوز يبدو أحس حالا بالمقارنة بهبيلا ودلامي لحيويتها. سؤال يطرح نفسه: هل تحت المقدرات الحالية لهذه المحليات الثلاث (هبيلا ، دلامي ، القوز) أن تنشأ بها إدارات مياه متطورة كما في حالة الدلنج؟

تعذر الحصول على الميزانيات السنوية للأربعة محليات ، إذ يبدو أنه خارج الفصل الأول، مرئيات ، لا تعتمد ميزانيات سنوية بصورة ثابته ، والصرف الممارس عشوائي ، ومن المتوفر من عائد بيع الماء ، بما لا يتحقق معه تنفيذ برامج منتظمة لتوفير المياه.

نقف على هيئتين أجنبيتين (SCF+FAR ) داعمتين لنشاط توفير المياه ويتركز نشاطهما على محلية الدلنج ، مما يعكس التوجه الأنتقائي للمنظمات في إنفاذ برامجها.

نقف عند المتوفر من موارد المياه ، فترى أن نسبة المتوقف منها عالية ، ومن المتوقف تمثل المضخات أعلى نسبة ، مسألة تحتاج إلى وقفه فاحصة لمعرفة الأسباب ، والتقرير بشأنها مستقبلاً ، إذ من المعروف أن المضخات موارد مياه غير دائمة ، تتأثر بتذبذب معدلات الأمطار السنوية ومستوى الأحواض السطحية التي تنشأ عليها ، كما وأنها ليست ذات قبول لدى المجتمعات ، للجهد البدني الذي يبذل في الحصول على الماء منها ، كذلك للأعتماد في صيانتها على المجتمعات ، ومدى توفر قطع الغيار والصيانة بطريقة سهلة.

رقم منظمة الصحة العاملة ( WHO ) هو ٤ لتر لاستهلاك الفرد في اليوم. ارقام الاستهلاك بالجدول هي ٨ لتر لمحلية القوز و ١٧ لمدينة الدلنج و٦ لريف

جدول رقم : (١٠-١) : إدارات المياه بالمحليات : هياكلها ، مهامها ، القوي العاملة ومعينات العمل.

| اسم المحلية | وجود هيكل للإدارة | المهام الممارسه | معينات العمل | | | | | | جهات داعمه |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | مراسات بوفر سنويه | عدد المكاتب | حجم القوى العاملة | | | | |
| | | | | | موظفين حاسبين | موظفين آخرين | عمال | عربات | |
| محليه الفوز | يوجد هيكل غير مكتمل | التشغيل، الصيانه | | لا توجد مكاتب | 3 | 3 | 13 | 1 | . |
| محليه الدلنج | يوجد هيكل غير مكتمل | التخطيط ، إدارة وتطوير موارد المياه ، التشغيل ، الصيانه | | 11 | 14 | 17 | 44 | 2 | SCF FAR |
| محليه شيلا | لا يوجد هيكل | التشغيل الصيانه | | لا توجد مكاتب | . | . | . | . | . |
| محليه دلامى | لا يوجد هيكل | التشغيل الصيانه | | لا توجد مكاتب | . | . | . | . | . |

القطاع الشمالي : الدلنج : محليات الفوز ، الدلنج ، شيلا ن دلامي

جدول رقم : (١٠-٢) المتوفر من موارد المياه ونصيب الفرد (لتر)للاستهلاك

| اسم المحليه | حملة موارد المياه بالمحليه | دوانكى | | | مضخات | | | حفائر | | | سدود | | | نصيب الفرد لتر كاستهلاك يومى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | العامل | المتعطل | العدد | العامل | المتعطل | العدد | العامل | المتعطل | العدد | العامل | المتعطل | |
| الفوز | 347 | 23 | 16 | 7 | 299 | 114 | 185 | 25 | 25 | x | 2 | | | 8 |
| الدلنج | 231 | 16 | 14 | 2 | 208 | 58 | 150 | 7 | 7 | x | - | | | 17 للمدينه 6 للريف |
| شيلا | 231 | 13 | 10 | 3 | 192 | 62 | 130 | 26 | 26 | x | 2 | | | 10 |
| دلامى | 107 | 11 | 5 | 6 | 93 | 19 | 74 | 3 | 3 | x | - | | | 7 |

استخلاصات: توزيع موارد محليه الدلنج ما بين مدينه الدلنج وما حولها والريف ، على النحو
10 دوانكى بالمدينة و14 بالريف ، 125 مضخه بالمدينه و57 بالريف ، و2 حفائر بالمدينه و5 بالريف.

الدلنج و ١٠ لهبيلا و٧ لدلامي. وهي نتيجة حاصل: قسمة المتوفر من المياه بالمحلية على حجم سكان المحلية. الرقم في كل حالة ، يجب أن يأخذ بحذر لأنه:-

- ❖ لا يفصل بين استهلاك الإنسان والحيوان.
- ❖ لا يعكس التمايز في الاستهلاك بين فصول السنة وبين الريف والحضر.
- ❖ هو حجم المتوسط الكلي حيث التمايز بين إنتشار السكان ومواقع موارد المياه.

ملكية المجتمعات لموارد المياه وإدارتها ، هي فلسفة طرحت على الساحة منذ سبعينات القرن الماضي ، وظلت تراوح مكانها بين نماذج هنا وهناك لم تكتب لها الاستمرارية ، لسبب أساسي أن الجهات الرسمية في حقل توفير المياه ، لم تتناولها بجدية ، إذ من ضروراتها تهيئة المجتمعات بمقدرات تمكنها من تملك الموارد وإدارتها. وفي بعض الحالات التي ظهرت فيها كيانات مجتمعيه أضطلعت بمسئولية الإدارة كلجان المياه مثلاً ، شاب أدؤاها الكثير من النواقص وهي مسألة تحتاج إلى معالجات أكثر وبفعالية.

الرأي الشعبي عن وضع توفير المياه ، أشار إلى جوانب من النواقص وإنعكاساتها في الحصول على الماء ، والتي تصب جميعها في خانة ، ضعف التخطيط وغياب البرمجة ، والذي بدوره يؤشر إلى ضعف الصرف التنموي وعدم توفر الميزانيات.

الرأى الرسمي نجد فيه ، أن النقص في الماء الموفر يقدر ب (٤٥%) من الطلب على الماء ، وتدني الجودة والأمان بالنسبة للماء المتوفر إلى ١٥%. وبالنسبة للمعالجات فقد إنحصرت في عدم الأيفاء باحتياجات المنطقة من الماء ، وتوفر الإمكانيات لأنفاذ الخطة التي وضعتها وزارة الموارد الماليه كما جاء في الرأي الرسمي بخصوص الآبار التي تحفر ولا يتم تشغليها ، أن الشركة التي قامت بالتنفيذ غير مؤهلة " ولا زلنا نلاحقها قضائياً. وهي مسألة تحتاج للوقوف عندها إذ نطرح تساؤلات كثيرة

المياه :

| الوضع الراهن | الموجهات الاستراتيجية |
| --- | --- |
| @ لا يوجد هيكل موحد لإدارات المياه بمحليات القطاع الشمالي، والممارس حالياً من مهام هو بقوي الدفع لإدارة المياه بمحلية الدلنج. | # توحيد هيكل إدارات المياه بمحليات القطاع الشمالي ومدها بمقدرات العمل. |
| @ معينات العمل تكاد تكون معدومة في محليتي هبيلا ودلامي مع الضغط الشديد على المتوفر من امكانيات بمحلية القوز. | # انفاذ ما ورد في مخطط وزارة الموارد المائية من توصيات لتحسين وضع توفير المياه بالمحليات الأربع. |
| @ قامت وزارة الموارد المائية بالولاية بدراسة تقيميه لتحديد الفجوة المائية بكل محليات الولاية مع وضع برنامج بالتكلفة للمعالجات وبقي البرنامج ينتظر التنفيذ. | # التعامل مع كل من الدبيبات وهبيلا ودلامي كمدن نامية وعواصم لمحليات، ومدها بشبكات مياه على أن يأتي ذلك في تخطيط متكامل مع إدارة التنمية العمرانية. |
| @ هناك شح في مياه الشرب للإنسان والحيوان خاصة في فصل الصيف. | # العمل مع إدارة صحة البيئة ومنظمات اليونيسيف للتوسع في إنشاء المراحيض المائية لتفادي حدوث تلوث في مياه الشرب خاصة بمدينة الدلنج ورئاسات المحليات. |
| @ مواطنو الدلنج والدبيبات أثاروا مشكلة علو تكلفة الحصول على الماء عن طريق عربات الكارو، مع عدم توفره بانتظام. | |
| @ زراع المشاريع بمنطقة هبيلا اشتكوا من شح الماء وعلو تكلفة ترحيله في وقت الحصاد. | |
| @ احتمال حدوث تلوث عضوي للمياه خاصة بمدينة الدلنج حيث أن الحمامات دورات المياه المستخدمة تقليدية. | |

## ١٠ – ٢ : الصحة

### ١٠-٢-١ : الهياكل والمهام:

تتوفر خدمات صحية بالمحليات الأربع للقطاع الشمالي ، متباينة في نوعية الخدمة ومقدراتها في توفير العلاج للمواطن ، وهي في مكوناتها تختلف هياكلها القائمة من محلية لأخري. فتقيمات القائمين علي هذه الخدمات تعكس حالة هياكلها ، وانها في مستويات غير مكتملة في محلية الدلنج ، الي ضعيفة في محليتى القوز وهبيلا والي ضعيفة جداً في حالة دلامي. أما من ناحية المهام فلا تخرج عن :

- اعمال الصحة العلاجية من كشف وتحليل امراض واجراء عمليات وادارة الخدمات القائمة.
- وتحت الصحة الوقائية فيما هو متوفر منها اذ يختلف مستوي الحدمة من محلية لأخرى : نقل المخلفات ، مكافحة نواقل المرض ، صحة وسلامة الغذاء ، صحة وسلامة الماء ، وللعاملين في مجالات الغذاء الكشف وأستخراج الكروت ، والتحصين من انتشار بعض الأمراض مع الاهتمام بالصحة الأنجابية.

### ١٠ – ٢ – ٢ : الخدمات المتوفرة :

جدول رقم (١٠-٣) يوضح الخدمات المتوفرة بالمحليات الأربع .وجاء تحت حصر المشاكل التي تعانى منها الخدمات الطبية بالمحليات الأربع الاتي :-

- عدم توفر ميزانيات سنوية للتسير والتنمية.
- ضعف معينات العمل والنقص في المعدات الطبية.
- عدم وجود كوادر مع ضعف التدريب.
- غياب بعض الخدمات الأساسية خاصة فيما يتصل بصحة الأمومة والطفولة.

جدول رقم : (١٠ - ٣)

## الخدمات المتوفرة بالمحليات الاربع

| المحلية | النوع والمتوفر من الخدمة | | | الكوادر المتوفرة | | | | | | مستوى الخدمة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مستشفى | مركز | بالمحلية | لا يوجد | اختصاصيين | اطباء عموميين | مساعدي اطباء | ممرضين عملية | اخرى تذكر | |
| الفولة | ١ | × | ٩ | ١ | × | ١ | ١ | ١ | ١ | متوسطة |
| الناصح | ٢ | ١١ | × | × | ٣ | ٨ | × | ١٢ | ٤ | ضعيفة |
| هيلا | ١ | ٣ | ١٤ | × | × | ١ | ٧ | ١ | × | ضعيفة |
| الاباسي | × | ٢ | ٢ | ٦ | ٥ | ٦ | ١ | × | - | ضعيفة جدا |

| المحلية | فني المعمل | ممرضين | مساعدين |
|---|---|---|---|
| الفولة | × | ٢١ | × |
| الناصح | ١ | ٥٨ | ٢ |
| هيلا | × | ١٣ | × |
| الاباسي | × | - | - |

المصدر : المسح الميداني ، ديسمبر ، ٢٠١٠م.

- غياب الخدمات المرجعية بخلاف الدلنج.
- التدني في مستوى الخدمة المتوفرة علي مستوى رئاسات المحليات مع عدم توفر خدمة الأسعاف.
- وجود المساعدين الطبيين ببعض المواقع لفترات طويلة يضعف من اداءهم اذ ينصرفون للعمل الخاص علي حساب واجباتهم الرسمية.
- ضعف خدمة المعاون الطبي والموجودون ببعض القري غير مؤهلين وتنقصهم الأمكانيات.

ومرة اخرى نقرأ حجم سكان المحليات مربوطا بما هو متوفر من خدمات :

| المحلية | حجم السكان(نسمة) |
|---|---|
| القوز | ١١٠٣٣٥ |
| الدلنج | ١٩٧١٧٧ |
| هبيلا | ٦٤٦٩٨ |
| دلامى | ٤٧١٠٨ |

لنصل الي خلاصة أن لا منهجية أعملت في توزيع المتوفر من خدمات ، لا كما ولا نوعية ، كما يعكس ضعف التخطيط الذي لأزم تطور هذه الخدمات ، وهي مسألة تحتاج الي وقفة في الخطط المستقبلية لوزارة الصحة الولائية لمعالجة هذا الخلل لتحقيق قدر من العدالة في أيصال الخدمة للمواطن بتوازن مابين المحليات.

مرة اخرى وفيما يتصل بتوفير الميزانيات ومعينات العمل ، لو كانت المحليات قوية ماليا ومن مواردها الذاتية لا ضطلعت بالدور المطلوب منها في دعم الخدمات الصحية القائمة بمناطقها لتوفير خدمات احسن لمواطنيها.

## الصحة

| الوضع الراهن | التوجهات الاستراتيجية |
| --- | --- |
| @ محلية الدلنج هي الأحسن من ناحية الوضع الصحي، لوجود مدينة الدلنج وخدمات بالمستشفى بها، مقارنة بالمحليات الثلاث الأخرى.. وحتى مستشفى الدلنج فهو يعاني من نواحي عدة، من ضمنها عدم توفر الاختصاصيين وغياب أقسام علاجية مهمة، وضعف الخدمات المساعدة. الضغط على المستشفى كبير كونه الوحيد ما بين كادوقلي والأبيض.<br>@ وينخفض مستوى الخدمة بالمحليات لاعتمادها على المؤسسات الصحية القاعدية من مراكز صحية وشفخانات ونقاط الصحة الأولية. وجميعها تعكس نواقص كثيرة بسبب ضعف الميزانيات السنوية والكوادر وعدم توفر معينات العمل، ونذكر منها تحديداً:<br>o ضيق انتشار الخدمة جغرافياً ، إذ تنحصر في أماكن معينة.<br>o النقص في الكوادر عدداً ونوعاً<br>o ضعف الإمداد الدوائي من ناحية الوفرة والانتظام | # أعمال نظرة تقيميه على المتوفر من الخدمات الصحية نوعاً وكماً وتوزيعاً بغرض بناء هيكل متكامل للخدمة الصحية ، يكون متدرجاً ما بين الدلنج وارياف المحليات الأربع، جاعلاً من الدلنج مركزاً مرجعياً للمحليات.<br># توفير الميزانيات ومعينات العمل بما يرفع من مستوى الخدمة.<br># بناء هياكل الخدمات الصحية بالمحليات ، مع تلافي النقص في الكوادر من ناحية العدد والاختصاص والتوزيع، ورفع الكفاءة بالتدريب المستمر.<br># الاهتمام بمباني الخدمات عن طريق انشاءات جديدة وتكملة وصيانة القائم منها.<br># توسيع مظلة التأمين الصحي بهدف إحداث تغطية شاملة لسكان الريف.<br># توفير الأجهزة والتقنيات الخاصة بالفحوصات المتقدمة لتوطين العلاج محلياً<br># توفير الدواء وخفض تكلفته عن طريق تشجيع قيام المزيد من الصيدليات وتقليل الضريبة على الدواء.<br># تحسين أوضاع الكوادر الصحية بما يصحح |

| | |
|---|---|
| والتكلفة<br>o عدم توفر أجهزة تشخيصية معينة<br>o عدم كفاية المباني الصحية ، وحاجة المتوفر منها للعناية ، وبالأخص على مستوى الريف.<br>o محدودية تغطية التأمين الصحي.<br>o تدني كفاءة المعاون الطبي.<br>o مشكلة التخلص من النفايات الطبية.<br>o التوجه العام نحو العلاج التجاري والتربح من الخدمة الذي أصبح سائداً في العمل الطبي.<br>@ الضعف العام في الخدمات الإرشادية بما يترتب على ذلك من تدني في الوعي الصحي.<br>o عدم توفر خدمة الإسعاف ما بين الدلنج والمحليات.<br>@ ضعف خدمات الصحة البيئية.، باستثناء مدينة الدلنج نوعاً ما. | من مسار الخدمة لكي تكون انسانية ومجتمعية.<br># تقوية برامج الإرشاد الصحي خاصة وسط شريحة النساء.<br># تقوية النهج الحالي في دعم المنظمات للخدمات الصحية، لجذب اهتمامها بالمنطقة والدخول معها في شراكات.<br># الاهتمام بصحة البيئة وتوطينها بمختلف المحليات وذلك بتوفير مقوماتها من ميزانيات وآليات وكوادر.<br>تغطية شاملة لسكان الريف.<br># توفير الأجهزة والتقنيات الخاصة بالفحوصات المتقدمة لتوطين العلاج محلياً<br># توفير الدواء وخفض تكلفته عن طريق تشجيع قيام المزيد من الصيدليات وتقليل الضريبة على الدواء.<br># تحسين أوضاع الكوادر الصحية بما يصحح من مسار الخدمة لكي تكون انسانية ومجتمعية.<br># تقوية برامج الإرشاد الصحي خاصة وسط شريحة النساء.<br># تقوية النهج الحالي في دعم المنظمات للخدمات الصحية، لجذب اهتمامها بالمنطقة والدخول معها في شراكات.<br># الاهتمام بصحة البيئة وتوطينها بمختلف. |

| | |
|---|---|
| | المحليات وذلك بتوفير مقوماتها من ميزانيات وآليات وكوادر . |

١٠ - ٣ : التعليم

يتمثل وجود التعليم بالمحليات في مؤسساته القائمة إدارات التعليم برئاسات المحليات الأربع والخدمة المتوفرة عبر مراحله المعروفة : التعليم قبل المدرسي ، مرحلة الأساس ، والتعليم الثانوي. ما فوق التعليم الثانوي كالمعاهد والجامعات لا تندرج تحت السلم التعليمي المعتمد.

١٠ - ٣ - ١ : إدارات التعليم :

توجد إدارات للتعليم برئاسات المحليات ، وهي تقريبا ذات سمات مشتركة في هياكلها ومهامها. فمن ناحية الهيكل الإدارى ، تتكون كل إدارة من : مدير تعليم ، م. مدير إدارى ، مدير أنشطة ، م.فني ، وضابط إحصاء. أما المهام فتشمل الإشراف العام ، الأنشطة الإدارية ، النواحي الفنية (توفير الكتاب ، التوجيه ، متابعة الآداء) النشاط الطلابي ، والأشراف علي التعليم قبل المدرسي.

١٠ - ٣ - ٢: التعليم قبل المدرسى :

ويشمل الخلاوى ورياض الأطفال . الجدول (١٠-٤) يعطى بعض المعلومات التفصيلية عن الخدمتين.

## جدول رقم : : (١٠ -٤) الاوضاع الراهنة للخلاوى ورياض الاطفال

| المحلية | عدد الخلاوى | عدد رياض الاطفال | ملكية رياض الاطفال حكومية : خاصة : | عدد المنتسبين لرياض الاطفال | معلمات رياض الأطفال العدد مستوى التعليم: مدربات : غير مدربات | الرسوم للمنتسبين للروضة | وجود دعم غذائي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القوز | ١٣ | ١٩ | ١٩ - | ٦٣٣ | لم توفر معلومة غير مدربات | ٣٦ | لا يوجد |
| الدلنج | لاتوجد | ٦٩ | ٤٥ ٢٤ | ٣٦٦٠ | ١١٧ ثانوي ٢٥ ٩٢ | ٤٨ | لا يوجد |
| هبيلا | لا توجد | ٢١ | ٢١ -- | ٤٢٢ | ١٨ ثانوي غير مدربات | ٢٤ | لا يوجد |
| دلامي | ٢ | ٣ | ٣ -- | ٢٦٨ | ٣ ثلثوي ١ ٢ | ٦٠ | لا يوجد |

مصدر المعلومة : المسح الميداني ، ديسمبر ، ٢٠١٠م

١٠ - ٣ : التعليم

يتمثل وجود التعليم بالمحليات في مؤسساته القائمة إدارات التعليم برئاسات المحليات الأربع والخدمة المتوفرة عبر مراحله المعروفة : التعليم قبل المدرسي ، مرحلة الأساس ، والتعليم الثانوي. ما فوق التعليم الثانوي كالمعاهد والجامعات لا تتدرج تحت السلم التعليمي المعتمد.

١٠ - ٣ - ١ : إدارات التعليم :

توجد إدارات للتعليم برئاسات المحليات ، وهي تقريبا ذات سمات مشتركة في هياكلها ومهامها. فمن ناحية الهيكل الإدارى ، تتكون كل إدارة من : مدير تعليم ، م. مدير إدارى ، مدير أنشطة ، م.فني ، وضابط إحصاء. أما المهام فتشمل الإشراف العام ، الأنشطة الإدارية ، النواحي الفنية (توفير الكتاب ، التوجيه ، متابعة الأداء) النشاط الطلابي ، والأشراف علي التعليم قبل المدرسي.

١٠ - ٣ - ٢: التعليم قبل المدرسى :

ويشمل الخلاوى ورياض الأطفال . الجدول (١٠-٤) يعطى بعض المعلومات التفصيلية عن الخدمتين.

## جدول (١٠-٤-١) الاوضاع الراهنة للخلاوى ورياض الاطفال

| المحلية | عدد الخلاوب | عدد رياض الاطفال | ملكية رياض الاطفال حكومية : خاصة : | عدد المنتسبين لرياض الاطفال | معلمات رياض الأطفال العدد | التعليم: | مدربات : | غير مدربات | الرسوم للمنسبين للروضة | وجود دعم غذائي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القوز | ١٣ | ١٩ | ١٩ - | ٦٣٣ | لم توفر معلومة | | | غير مدربات | ٣٦ | لا يوجد |
| الدلنج | لاتوجد | ٦٩ | ٤٥ ٢٤ | ٣٦٦٠ | ١١٧ | ثانوي | ٢٥ | ٩٢ | ٤٨ | لا يوجد |
| هبيلا | لا توجد | ٢١ | ٢١ -- | ٤٢٢ | ١٨ | ثانوي | | غير مدربات | ٢٤ | لا يوجد |
| دلامي | ٢ | ٣ | ٣ -- | ٢٦٨ | ٣ | ثلثوي | ١ | ٢ | ٦٠ | لا يوجد |

مصدر المعلومة : المسح الميدانى ، ديسمبر ، ٢٠١٠م

جدول رقم : : (١٠ -٥)

## معلومات تفصيلية عن تعليم الأساس بالمحليات الأربع

| المحلية | عدد المدارس | | | | عدد المعلمين والمعلمات | | | | | | أعداد التلاميذ | | | | | | حالة مباني المدارس | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | معلمين | | | معلمات | | | أساسي : | | مختلط : | | رحل | | | | | |
| | بنين | بنات | مختلطه | لاتوجد | عدد كلي | مدربين | غير مدربين | عدد كلي | مدربات | غير مدربات | بنين | بنات | بنين | بنات | بتين | بنات | مواد ثابته | مواد موقته | بها مرافق | بدون مرافق |
| القوز | ٦ | ٦ | ٣ | لاتوجد | ١٩٧ | ١٤٣ | ١٥٤ | ٢٦٤ | ١٣٧ | ١٢٧ | | | لم | تحصر | | | ٢٣ | ٥٧ | ٢٣ | ٥٧ |
| الثلج | ١٥ | ١٦ | ٤١ | ٤ | ٢٥٠ | ١٧٢ | ٢٦٤ | ١٣٧ | ١٣٠ | ٧٥٤٣ | ٧٦٤٧ | ٥٦٩٠ | ٤٥٨٣ | ١٨ | ١١٢ | ٣٧ | ٤٤ | ٤٤ | ٤٢ | ٣٩ |
| حبيلا | ٦ | ٥ | ١٨ | ١ | ١١٥ | --- | ١١٥ | ١٠٥ | -- | ١٠٥ | ٤٠٤١ | ٢٧٢٢ | | نعم | يحضر | | ١٧ | ٢٧ | ١٨ | ١٤ |
| دلامي | ٢ | ١ | ١٠ | لاتوجد | ٦ | -- | -- | لم | توفر | معلومة | ٦١١ | ٥٢٧ | ١١٩٦ | ٩٢٢ | لا | يوجد | ٦ | ٨ | ٣ | ١١ |
| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

مصدر المعلومة :: المسح الميداني ، ديسمبر ، ٢٠١٠م

قياسا بالوضع الأمثل وهو ٢٠٠٠ من السكان للمدرسة الواحدة حسب مؤشرات وزارة التربية والتعليم القومية ، فأن محلية القوز ودلامي هما الأكثر ضموراً في عدد المدارس المتوفرة حاليا.

وتشير الأرقام بالجدول أعلاه الي قياسات اخرى تعكس الوضع العام لتعليم الأساس والفوارق ما بين المحليات الأربع يبرز منها الأتي :

- التباين في إعداد وانواع المدارس من محلية لاخري (بنين ، بنات ، مختلطة ورحل) بتفوق في أعداد المدارس المختلطة ، وتدنى في أعداد مدارس الرحل ، مع عدم وجودها في محليتى القوز ودلامي.
- مجمل العدد الكلي للمعلمين والمعلمات للثلاثة محليات (القوز ، والدلنج وهبيلا التى توفرت عنها معلومات) هو ١١٩٠ لعدد ١٢١ مدرسة بمتوسط ١٠ معلم/معلمة تقريبا للمدرسة ، مع الأخذ في الاعتبار التباين في العدد والتوزيع من مدرسة لاخري.
- من ٩٧٥ معلم ومعلمة لمحليتي القوز والدلنج (واللتان وردت عنهما إحصاءات متكاملة) نجد أن عدد المدربين والمدربات هو ٤٩٥ أ بنسبة ٥١%.
- لم يتوفر للباحثين من خلال المسح الميداني أرقام مكتملة عن مجمل أعداد التلاميذ والتلميذات بمدارس المحليات الأربع بخلاف محلية الدلنج والتي جاءت أرقامها علي النحو التالي :

| | |
|---|---|
| - مدارس أساس بنين | ٧٥٤٣ تلميذاً |
| - مدارس أساس بنات | ٧٦٤٧ تلميذة |
| - مدارس مختلطة | ٥٦٩٠ تلميذاً |
| - مدارس رحل | ١٨ تلميذاً |

وهي أرقام تشيربوضوح الي نسب عالية من الاقبال علي تعليم البنت.

- حالة مباني المدارس تشير الي انه من جملة ٢١٩ مدرسة المحليات الأربع أن العدد المبني بمواد ثابتة ٧٣ مدرسة ، بنسبة ٣٣% ، مظهرة أن معظم مدارس المنطقة تعمل في مباني مؤقتة.
- بالنسبة لتوفر المرافق بالمدارس ، فمن جملة ٢٠٧ مدرسة حصرت ، ما بها مرافق في ٨٦ مدرسة بنسبة ٤٢%.
- وجاء توفر الكتاب المدرسي عل النحو التالي :
- مدارس محلية القوز ٦٥% من المدارس.
- مدارس محلية الدلنج ١٠٠% من المدارس.
- مدارس محلية هبيلا ٥٠% من المدارس.
- ومدارس محلية دلامي ٦٠% من المدارس.

نسبة التسرب بلغت :

- محلية القوز ٨%
- محلية الدلنج لا يوجد.
- محليةهبيلا ٣%
- محلية دلا مي ٧%

ونسبة النجاح للدخول للثانوي من الممتحنين من مدارس المحلية على النحو التالي :

- محلية القوز ٤٨%
- محلية الدلنج ٦٨%
- محليةهبيلا ٦٩%
- محليةدلامي ٤٠%

- بصورة عامة نجد أن مدارس البنين والبنات متقاربة في العدد ومعظمها يتمركز بمحلية الدلنج ، حيث أن مدينة الدلنج تحوز على أعداد كبيرة من المدارس. تعاني إدارات التعليم بالمحليات من عدم توفر الميزانيات ومعينات العمل مع عدم وجود الداخليات والعون الغذائئ.

**١٠-٣-٥ : أوضاع التعليم الثانوي.**

الجدول رقم (١٠-٦) يوضح احصاءات عن التعليم الثانوي بالأربع محليات

في تحليل معلومات الجدول نورد مرة أخرى احجام سكان الأربع محليات لنعكس عليهم أوضاع التعليم الثانوى القائمة ، كمرجعية لما هو متوفر ومدى كفايته على النحو التالي :

| المحلية | جملة السكان | المدارس الثانوية | حجم السكان للمدرسة | المدارس الثانوية بنات | حجم السكان للمدرسة |
|---|---|---|---|---|---|
| القوز | ١١٠٣٣٥ | ٢ | ٥٥١١٦٥٠ | ٧ | ١١٠٣٣٥ |
| الدلنج | ١٩٧١٧٧ | ١٥ | ١٣١٤٥ | ١٢ | ١٦٤٣١ |
| هبيلا | ٦٤١٩٨ | ٣ | ٢١٥٦٦ | ٣ | ٢١٥٦٦ |
| دلامي | ٤٧١٠٨ | ١ | ٤٧١٠٨١ | ١ | ٤٧١٠٨ |

من أرقام حجم السكان للمدرسة تأتى المحليات علي النحو التالي :

الدلنج تليها هبيلا ، فدلامي ثم القوز للنوعين من التعليم ، ثانويات الاولاد وثانويات البنات . الدلنج مفهوم تقدمها عل المحليات الأخري لوجود مدينة الدلنج بها . وتباين الأرقام يحتاج الي وقفة تخطيطية في المستقبل لانشاء المزيد من المدارس الثانوية بالمحليات التي تعاني حاليا من نقص في المدارس.

- والارقام في مجملها فيها انعكاسات مستقبلية لما سيتحقق في مجالات كمستوي التعليم والنوع والقوة العاملة وقيادات المجتمع ونري أن يقرأ توفر المدارس الثانوية بالمحليات ارتباطاً بهذه المجالات.
- وبالنسبة لتوفر المعلمين والمعلمات ، فمن جملة ما ورد بالجدول أن ١١٨٦ معلما و ١٦٢ معلمة ،كن مجموع ٣٤٨ معلما ومعلمة وبنسبة ٥٣% معلمين و ٤٧% معلمات ، يكون متوسط المدرسة الثانوية من المعلمين/المعلمات لمجمل مدارس المحليات الأربع ٣٨ مدرسة ، هو ٩ أفراد.
- ونقف عند النسبتين ٥٣% معلمين و ٤٧% معلمات من جملة االقوي العاملة في التدريس بالثانويات ، اذ في الرقمين مدلول ايجابي في ولوج العنصر النسائي حقل التعليم وكمجال للتوظيف أصبح لهن فيه دور مرموق.
- وتشير الارقام بالجدول الي تدني مستوي التدريب للمعلمين والمعلمات ، نقص يتطلب الالتفات اليه كاولوية لتصحيح مسار التعليم الثانوي.
- ونواقص أخري تمليء الاهتمام بها في مجالات مباني المدارس ، شاملة الداخليات والمنافع ، إذ تعكس المعلومات التي توفرت عدم كفايتها او انتفاء وجودها في الكثير من الحالات.
- ومن معلومات مصاحبة ، وضح توفر الكتاب المدرسي بنسب متدنية لم تتعدي ٢٠% في معظم المحليات ، وحدوث التسرب من المدارس بمعدلات في حدود ٥% من مجمل المنتظمين في الدراسة، وأن مستوي النجاح في امتحانات الشهادة السودانية يتباين ما بين ٦٠% ، ٤٥% ، و ٣٠% لمحليات القوز ، الدلنج وهبيلا بالتتالي، ولم تورد معلومات عن محلية دلادمي. وفي النسب السابقة انعكاس لمجمل المؤشرات علي وضع التعليم الثانوي بالمنطقة من الحالة العامة للمدارس ، كفاية المعلمين / المعلمات ، مستوي التدريب ، البيئة المدرسية ، توفر الكتاب المدرسي ، وجود الداخليات ، وكل ما يحيط بالعملية التعليمية.

## التعليم :

| الوضع الراهن | الموجهات الأستراتيجية |
| --- | --- |
| توجد هياكل موحـــدة لإدارات القطاع الشمالي ، الا انها تعاني من ضعف في الأداء من ناحية الميزانيات ومقومات العمل.<br># هنالك نقص في المعلمين في جميع المسارات والمراحل.<br>@ ضـــعف مقومـــات العمـــل للمعلم والمعلمة مـــن مرتبـــات وحـــوافز وترقيـــات وســـكن واستقرار وتدريباً وما إلي ذلك ، يجعل المهنة طاردة.<br>@- مبـــاني المـــدارس غيـــر كافية، وفي الكثير من الحالات متردية، لقيامها علـــى مبـــاني مؤقته ، مع عدم وجود اســـوار ومرافق<br>@ عدم وجود داخليات تحت الأوضاع التي تستدعى ذلك مع عدم توفر الدعم الغذائي.<br>@ نقص حاد فـــي الأجـــلاس وفي توفير الكتاب المدرسي.<br>@ المـــنهج لا يتناســـب مـــع قدرات الدارســـين الأســـتيعابية | # مواجهة مشاكل التعلسم الحالية بسياسات جادة وممرحلة حسب أولويات الحلول<br># توفير بيئـــة صـــحية للعمـــل بالأهتمـــام بمقومات الأداء من ميزانيات سنوية وبنـــود تسيير<br># إكمال المدراس القائمة – تحسين البيئـــة المدرسية من ناحية المبـــاني والـــداخليات والأنشطة المصاحبة<br># تكملة الـــنقص فـــي المعلمـــين ورفـــع مقدراتهم بالتدريب والتأهيل.<br># تحسين ظروف العمل للمعلم من مرتـــب وسكن وما يلي ذلك من ضروريات ليستقر في المهنة.<br># إعادة النظر في مناهج التعليم لتتناسب مع المقدرة الاستيعابيه للمتلقى<br># انشاء مدارس مهنية ونموذجية للتوسع في مظلة التعليم.<br># الأهتمام بالمساق العلمي فـــي المرحلـــة الثانوية.<br># الأهتمام ببرامج محو الأميـــة ، باتخـــاذ المدارس القائمة والكـــادر التعليمـــي بهـــا كمراكز لأدارة هذا النشاط ، مـــع تحفيـــز المعلمين والمعلمات الأنخـــراط فـــي هـــذه |

| | |
|---|---|
| ومعظم مدارس الثانوي علـــي مساق أدبي.<br>@ارتفاع نسبة تسرب التلاميذ والطلاب من المدارس مع نسبة نجاح متدنية لمدارس المحليات.<br>@ غياب التوجيه والأشـــراف علي المدارس لعدم توفر وسيلة الحركة.<br>@ المدارس عرضة للسرقات لعدم وجود خفراء وعمال.<br>@ الوضع الاقتصادي للأســـر يؤدي في بعض الحالات الـــي عدم الاهتمام بالتعليم والرغبـــة في مواصلته من الدارسين ، مع الفقر العام للسكان فـــي دعـــم المدارس.<br>@ غياب برامج محو الأميـــة للجنسين.<br>@ الوضع الحالي للمعلمين لا يحفز غلي الأستقرار بالمهنة. | البرامج. |

## ١٠ - ٤ : التخطيط العمراني :

توفر الخدمة بالمحليات ، يعكس وجوداً لها بمحليتى الدلنج والقوز ، مع عدم وجود بمحليتى هبيلا ودلامى ، فالخدمة حديثة التكوين والحاجة لها مربوطة بالتطور الحضرى ومراكزه متوفرة بالمحليتين ، إذ مدينة الدلنج بالاولى ، ومراكز اخذة في التطور (الدبيبات) ، الحمادى) بالثانية.

وللادارة هيكل بالدلنج شبه مكتمل به المقومات التالية :

- ١ مكتب
- ٩ موظفين جامعين.
- ٦ عمال.
- ١ عربة.

ووجودها بالدبيبات بمحلية القوز يتمثل فى :

- مكتب.
- ٣ موظفين جامعين.
- ١ كادر مساعد.

اما المهام بالنسبة للادارتين فتشمل :

= اعداد الخرائط والتصاميم.

- إجراء البحوث الأجتماعية .

ا القيام بعمليات التخطيط.

- إعداد كشوفات المستحقين لقطع الأراضى تحت الخطة الاسكانية.
- عمل العقودات.
- عمل التسويات.
- توزيع وتسليم المواقع السكنيةوالتجارية والصناعية.
- أى مهام أخرى بما يمليه انجاز المخططات العمرانية.

وقد حصرت معوقات العمل الحالية فى الاتى :

- عدم توفر الميزانيات ومعينات العمل، خاصة وسائل الحركة.
- النقص فى القوى العاملة.
- ضعف التدريب لخلق كوادر مؤهلة .
- بيئة العمل غير ملائمة بصورة عامة.

وقد جرى التطرق لخطط العمل المستقبلية ، وفيما يتصل بمدينة الدلنج اورد الأتي في هذا الخصوص :

- ترفيع معظم درجات السكن بالمدينة.
- تخطيط بعض الامتدادات والاحياء.
- تكملة شبكات المياه والكهرباء بالمدينة.
- انشاء موقف للبصات السفرية والمحلية.
- بحث اجتماعى وتسويات في بعض احياء المدينة.
- ازالة العشوا ئيات من سكن واكشاك.

وفيما يتصل بمدينة الدبيبات :

- مقترح خطة سكنية لتوزيع ٣٠٠ قطعة سكنية بالدبيبات.
- تخطيط السوق الشعبى بالمدينة.

ولان لا وجود للخدمة بمحليتى هبيلا ودلامى ، لم تتوفر معلومة عنهما.

**١٠ – ٥: : خدمة الكهرباء :**

كما في حال التنمية العمرانية فالخدمة متوفرة بمحليتي الدلنج والقوز ، ولا وجود لها بالمحليتين الأخريتين ، هبيلا ودلامي (ركبت المولدات ولـــم تـــشغل) ويقتصر وجود الخدمة على المراكز الكبيرة ، الدلنج ، الدبيبات ،والحمادى. هيكل

إدارة الكهرباء شبه مكتمل فى حالة الدلنج وغير مكتمل بالنسبة لمحلية القوز. وتشمل المهام الامداد بالمولدات ، التشغيل ، التوزيع والصيانة. والمتوفر من مقومات العمل يمكن حصره فى الأتى :

محلية الدلنج :

- ٤ مكاتب.
- ٨ موظفين جامعين.
- ١٥ كوادر مساعدة.
- ٢٣ عمال.
- ولا وجود لعربة.

محلية القوز :

- لا مكاتب.
- ٤ موظفين جامعين.
- ٤ كوادر مساعدة.
- ٨ عمال.،
- ولا وجود لعربة.

أما طاقة التوليد المتوفرة فهى فى حدود ¾١ ميقاوات بالنسبة للدلنج ، و ٧٠ كيلوات للدبيبات و ٦٨ كيلوات للحمادى.

ومع الامداد الموفر بواسطة إدارة الكهرباء هنالك أمداد موازى بواسطة القطاع الخاص لبعض الأماكن بالسوق وللورش على نظام الدفع الشهرى لاصحاب المولدات. وقد حصرت المشاكل التي تتصل بقطاع الكهرباء فى الأتى :

- التغطية الجزئية للاماكن التى تتوفر بها الخدمة.
- تدنى الأمداد تحت مستوى الطاقة التشغيلية.

- قصر ساعات الأمداد الى ٦ .
- عجدم وجود وسائل حركة للادارات المسئولة عن التشغيل.
- صعوبة توفر قطع الغيار.
- تعقد العلاقة بين الجهات الخاصة المـــوفرة للكهربـــاء والمـــستهلكين المنضوين تحتها.
- ضعف الأمداد الحالى نسبة لتكلفة التشغيل العالية.
- ادخلت الخدمة للدبيبات والحمادى في أكتوبر ٢٠١٠م ، وما زالت فى طور التجريب مع عدم تحديد تسعيرة ثابته الى وقـــت أجـــراء هـــذا المسح.

التخطيط العمراني

| الوضع الراهن | الموجهات الاستراتيجية |
| --- | --- |
| @ باستثناء محلية الدلنج ، لا توجد إدارات للتخطيط العمراني بمحليات القطاع الشمالي الأخرى ، والموجود بالدبيبات هو مكتب أراضي.<br>@ قلة الكوادر المتوفرة بإدارة التخطيط العمراني بالدلنج وحاجتها للتدريب.<br>@ ضعف الميزانيات .<br>@ عدم وجود وسائل حركة. | # انشاء ادارات للتخطيط العمراني بكل من القوز وهبيلا ودلامي ، مع تقوية ادارة التخطيط العمراني بالدلنج مع توفير احتياجات العمل لكل..<br># نقل كل من الدبيبات هبيلا ودلامي من وضع القرى المركزية ، الي مستوى المدن الصغيرة ، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.<br># تشجيع نمو كيانات الحرفيين والصناع وأصحاب العمل بكل من الدبيبات والحمادي وهبيلا ودلامي، والمراكز الريفية الوسيطة الأخرى، ليكونوا نواة لقاعدة نشاطات استثمارية بهذه الأماكن ، بما يساعد في تطويرها نحو مدن صغيرة. |

## الكهرباء

| الوضع الراهن | الموجهات الاستراتيجية |
| --- | --- |
| @ الإمداد الكهربائي بمدينة الدلنج دون المستوى المطلوب مع علو التكلفة.<br>@ الدبيبات والحمادي استقبلتا الامداد الكهربائي في اكتوبر ولم يستقر حالهما بعد من ناحية التوزيع والاستهلاك.<br>.@ هيبلا ودلامي يمكن اعتبارهما خارج خدمة الكهرباء بالرغم من وجود ماكينات توليد بهما.<br>@ من انعكاسات أعلاه أن الخدمة محصورة حالياً في مواقع بعينها ولا وجود لها بالأرياف.<br>@ هناك نقص كبير في الكوادر العاملة بمدينة الدلنج.<br>@ الماكينات المستخدمة في التوليد غير اقتصادية إذ تستهلك كميات كبيرة من الوقود وليس بها أجهزة تبريد.<br>@ العيوب أعلاه نتجت عنها نقص ماثل في ساعات الامداد وارتفاع في تكلفة التشغيل والفاتورة للمستهلك.<br>عدم المقدرة المالية للمواطن في مقابلة تكلفة توصيل الشبكة الي اماكن السكن. | –<br>– التعجيل بإدخال المنطقة في الشبكة القومية .<br>– العمل على استبدال الماكينات الحالية بأخرى تعمل بالفيرنس تدريجياً لخفض التكلفة .<br>– تعيين كوادر فنية خاصة لكهرباء الدلنج.<br>– بناء كوادر مهنية في مجال الكهرباء عبر مراكز التدريب المهني.<br>– الدخول في اكتتاب استثماري وسط القادرين من سكان المنطقة وشرائح المغتربين من جنوب كردفان لدعم مشاريع الكهرباء بالمحليات.<br>– الاستفادة من فرص التمويل الأصغر للحصول على الامداد الكهربائي لمختلف الأغراض.<br># التوجه أكثر نحو مشاريع الطاقة النظيفة خاصة التوليد من أشعة الشمس. |

## ١٠ – ٦ : الخدمات الشرطية والعدلية والإدارة الأهلية :

هي خدمات مساعدة في أدارة شئون الحكم علي المستوي المحلي ، وشملت لدراسة تحتها الخدمات العدلية والشرطية ، والإدارة الإهلية. ولم يمكن تغطية الخدمات العدلية لأن الجهة المسؤولة عنها لم تتعاون مع فريق الدراسة في توفير المعلومة التى سعت لجمعها عنها، بحجة أن المسألة سيادية وتحتاج الي موافقة من رئاسة الجهاز القائونى بالخرطوم ، والي حين الانتهاء من المسح بقى الأشكال قائما ولم يغطي هذا القطاع.

### ١٠ – ٦ –١: الخدمات الشرطية :

واجه فريق الدراسة نفس الأشكال اعلاه، الا انه بعد أخذ ورد ،وعلي مستوي رئاسة الجهاز بكادقلي ، أمكن تحقيق قدر من التعاون في هذا الخصوص ، ونعرض هنا للقدر من المعلومات التي وفرت لفريق الدراسة. الخدمات الشرطية تعمل تحت النظم العسكرية ذات الهياكل الثابته التي لا يطولها التغيير علي المستوى الزمني قصير المدى ، ونظمها والمهام المندرجة تحتها موحدة علي مستوى القطر.

### ١٠ –٦ –٢: الهياكل والمهام :

تعمل شرطة المحليات الأربع تحت رئاسة شرطة الدلنج مع وجود قسم للشرطة بكل من المحليات الثلاث ، القوز ، هبيلا ودلامي ، ويضم الهيكل تحت الرئاسة والأقسام مكونات علي راسها : المسؤولين من الخدمة بالرئاسة والأقسام ، آى كانت الرتب ، والذين تقع عليهم ادارة الحدمة علي المستوي العام ، والأشراف علي النقاط واتيام التحري والبلاغات وحفظ السجلات وفرق المباحث وتشمل المهام بصورة مجملة :

- الشئون الإدارية للرئاسة والأقسام والقوة العاملة.
- العمل الجنائى من قبول البلاغات والتحري فيها وتقديم المتهمين للمحاكم.
- أعداد التقارير ، بما في ذلك يومية الحوادث ورفعها.
- المكاتبات الأدارية شاملة ما يتصل بالقوة العاملة من علاوات وترقيات.
- حفظ الأمن العام وتأمين الأسواق وما يندرج تحت النشاطات الممارسة بالمحلية كتأمين المشاريع واسواق المحاصيل.
-

اعلاه هى المهام الممارسة بصورة عامة واكثرها ممارسة هي ::

- إدارة شئون الأفراد.
- حفظ الامن والنشاط العام.
- بلاغات الشكاوى
- تأمين الأسواق.
- تجنيد الافراد.
- توزيع الشرطة علي النقاط.
- احضار المهمات والملبوسات..

وهناك مهام مكملة لاعلاه ومرغوب في أن يكون لها وجود الا أنها غير ممارسة حالياً هلي المستوي العام ، منها :

- تعثر الحسم الجنائي في البلاغات لعدم وجود قسم للأدلة الجنائية وغرفة لحفظ الأدلة مع عدم توفير وسائل حركة سريعة كالمواتر .
- ضعف المعالجات فيما يتصل بشئون المراة والطفل.
- عدم استعمال الكمبيوتر في حفظ وأعداد البيانات والمكاتبات لعدم توفر الكهرباء.

- صعوبة متابعة المرور لعدم وجود عربات.
- صعوبة الأتصال لعدم وجود أجهزة لاسلكى.
-

**١٠ -٦-٣: مقومات ومعينات العمل :**

وعن مقومات ومعينات العمل ، نجد أن الرئاسة بالدلنج تبدو أحسن حـــالا مقارنة بالمحليات الثلاث ، إذ تعكس أوضاعها الاتى :

محلية القوز :

- ١ مكتب.
- ١ عربة.
- ٦ نقاط بوليس.

محلية هبيلا :

- ١ مكتب.
- ١ عربة .
- ٤ نقاط بوليس.

محلية دلامي :

- ١ مكتب.
- ١ عربة.
- عدد من النقاط (لم تحصى)
- تلفون ثابت.

ويمكن ارجاع ضعف المقومات بالأقسام إلي حداثة انشاء المحليات.

## ١٠-٦-٤: نوعية البلاغات :

وبالنظر للبلاغات التي سجلت بالرئاسة والأقسام للعام ٢٠١٠م فقد وصلت في عددها الأجمالي إلي ١٣٥٢ بلاغاً شملت المجالات الأتية :

عدد البلاغات

٥٠٠ تلف ، نظرت فيها المحاكم.

٤٠٠ اذى.

١٥٠ تعدي جنائي

٢ قتل.

٣٠٠ تعدي علي الأراضى.

١٣٥٢ الجملة.

وفيما يتصل بقضايا أستخدامات الأراضي بحسب ما جاء في اعلاه ، (٥٠٠ بلاغ تلف و ٣٠٠ تعدى علي الأرض) وهذه تتباين ما بين التعديات علي الزراعات ، كانت مشاريع أو بلدات ، وعلي الغابات وجنائن الهشاب وموارد المياه. وتؤشر الأحداث إلي أن هذا النوع من البلاغات في تزايد ، للتضارب في حق أستخدام الأرض ، ما بين سياسات الحكومة في أعطاء الأرض لمستخدمين من خارج المجتمعات المحلية ، والحقوق الموروثة للسكان المحليين ، وفي حسم مثل هذه القضايا هناك تعاون وثيق ما بين الشرطة ، والإدارة الأهلية والقضاء.

اما بالنسبة للسجون فتوجد بموقعين هما الدلنج ودلامي.

## الخدمات الشرطية

| الحالة الراهنة | الموجهات الاستراتيجية |
| --- | --- |
| @ تردى في أوضاع الشرطة من نواحي كثيرة:<br>o لا توجد ميزانية سنوية للأقسام.<br>o نقص في مقومات العمل<br>o ضعف التدريب والتأهيل للأجهزة<br>o لا توجد مباني كافية لتمارس الشرطة أعمالها على وجه كافي إذ تتزاحم كافة الإدارات في مكتب واحد، خصوصاً على مستوى رئاسات المحليات والنقاط.<br>o يوجد نقص حاد في القوة مع تدني التأهيل.<br>o ضعف في وسائل الحركة إذ الموجود لا يتعدى عربة واحدة للقسم تستخدم للمتابعة أو التحرك لموقع الحدث، عليه لا تقوم الشرطة بواجبها على المستوى | # توسيع الأقسام .<br># توفير الميزانيات للارتقاء بالعمل على مستوى المحليات.<br>محلية القوز:<br>- زيادة القوى<br>- توفير مباني شاملة المكاتب وقشلاق وميزات<br>- توفير معينات العمل من وسائل حركة (عربات – مواتر)<br>- تركيب صهريج ماء.<br>محلية هبيلا<br>- بناء هيكل عمل متكامل بجميع الأجهزة والتخصصات بما في ذلك وسائل الحركة والاتصال والكمبيوتر.<br>- توفير مباني شاملة المكاتب، وقشلاق بخدماته.<br>- دعم الشرطة بمشروعات تحسن من وضع رجل الشرطة وترفع من مستواه المعيشي.<br>محلية دلامي<br>- زيادة القوة |

| | |
|---|---|
| المطلوب.<br>○ الافتقار لبعض مقومات العمل الضرورية كقسم الادلة الجنائية بما يمكن من فحص الأدلة وحفظها وهو من أساسيات البحث الجنائي.<br>○ عدم أنشاء أقسام لمعالجة قضايا المرآة والطفل. | – تأهيل القسم من ناحية المباني والأجهزة ومقومات العمل الاخرى<br>– تحسين اوضاع رجل الشرطة. |

## ١٠ – ٧ : الإدارة الأهلية :

### ١٠ – ٧ – ١ : مقدمـــة.

هو نظام متجزر في الريف السوداني ، أوجد نفسه بتطور تلقائي ،إذ احتاجت الكينات السكانية ، أي كان تكوينها ، الي من يرعي شئونها علي المستويات المحلية ، فاختارت من بينها عناصر معينة ارتضت بأن تجعل لها القيادة في امورها تحت قوانين وأعراف صارت سارية في المجتمع المعني. وحتي مجيء الحكم الثنائي في اوائل القرن الماضي ، تمركزت مسئوليات القيادة في بيوتات معروفة صارت تتوارث مهام ريادة المجتمعات من جيل لأخر ، مدعومة في ذلك بسند الكبار فى السن من المجتمع. وتطورت ايضاً هياكل بحسب تكوينات السكان من جماعات صغيرة علي المستوي القاعدي ، من قري في حالة المجتمعات المستقرة ، وفرقان في حالة مجتمعات الرحل ، ولكل من يرأسها بمكانة شيخ ، وكيانات أكبر علي شكل فروع قبائل جامعة لعدد من القري أو الفرقان، لها من يرأسها في مكانة أعلي ، والكيان الجامع للمجموعة علي شكل قبيلة لها رئيسها الأعظم.

دخل الحكم الثنائي السودان ووجد الكيانات أعلاه ، ولتبنيه سياسة الحكم غير مباشر (Indirect Rule) في إدارة أرياف السودان لأسباب منها اتساع القطر وتشتت سكانه وانه النظام الأقل تكلفة ، بني عليه نظام إدارة البلاد بإصداره عدد من القوانين : قانون اعتماد الشيوخ (Sheikhs Ordinance Law) ومن بعده قانون تكوين العموديات Omodiya Ordinance Law) فحول تلك الكيانات التقليدية إلي كيانات رسمية مشاركة في الحكم علي المستوي المحلي. وأطر لرئاسات هذه الكيانات فأصبحت شيخ علي المستوي الادني وعمدة أو شرتاية أو مك علي المستوي الأوسط ، وناظر لفرع قبيلة أو ناظر عموم او مك علي المستوى الأعلي للقبيلة ، وفي السنوات الأخيرة ادخل مصطلح أمير علي هذا المستوي..

وتحت القوانين التي صاحبت قيام الإدارة الأهلية في فترة الحكم الثنائي التي استمرت إلي وقت حلها في بداية الستينات كانت المهام الموكولة لها تشمل:

- أدارة الشؤون العامة من المستويات القاعدية إلي الكيان الأكبر للقبيلة.
- حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار في منطقة القبيلة عن طريق التصدي للجريمة وتطبيق القانون عن طريق المحاكم التي كانت تدار تحت نفس النظام.
- إدارة الموارد الطبيعية بالمحافظة عليها من تعديات الاستخدام الجائر وتنظيم استغلال الأراضي. .
- جمع ضريبة القطعان كمورد مالي هام لخزينة الكيان الإداري للمنطقة كان في الماضي وحدة مجلسية أو حاليا محلية.
- تمثيل القبيلة بما تقتضيه الحالة في النظم والمؤسسات التي تتصل بها شؤونها .

وجاءت البداية نحو حل الإدارة الأهلية مع ثورة أكتوبر ١٩٦٤م ، علي اعتبارات أنها نظام بائد خلقه الاستعمار علي كيان القبيلة ، وإنها وشخوصها وبيوتاتها متحكمة في مصائر سكان الريف ، مما يقعد بهم من التطور والنهوض نحو حراك مجتمعي أفضل. وفي عهد مايو الذي تبع في ١٩٦٩م، أكد الحل بصورة مؤسسية ، وأوكلت المهام التي كانت تضطلع بها كما أوردناها سابقاً لكيانات الحكم المحلي : والمجالس الريفية ومجالس المناطق وما أستحدث من كيانات من بعد ، الولايات والمحليات. وما زال الجدل قائما حول مسألتين تمخضتا اعن حل الإدارة الأهلية علي نتائج تداعيات الحل : في أنها قد تركت فراغا إداريا كبيرا في الريف ، وأنها ما زالت تصلح كنظام إداري للمناطق الريفية النائية حيث يصعب تطبيق نظم الإدارة الحديثة ، وانه قد انقضي عهدها وسط السكان الذين نالوا قسطا من الاستنارة في الأماكن الحضرية.

## ١٠-٧-٢ : أوضاع الإدارة الأهلية بمحليات القطاع الشمالي :

بالخلفية اعلاه نتناول الوضع الراهن للإدارة الأهلية بمحليات القطاع الشمالي (القوز ، الدلنج ، هبيلا ، ودلامى) ، لنجد أن جميع مؤسستها قد تشكلت علي كيانات قبلية ، بأرث بيوتات معينة تركزت فيها القيادة التقليدية للكيانات السكانية بالمنطقة حسب قبائلها ، باختلاف في مسميات شخوصها : ما بين شيوخ وعمد ، للقبائل ذات الاصول العربية في محلية القوز ، وشيوخ ومكوك بالنسبة للقبائل من أصول النو بة في المحليات الثلاثة الأخري. هذا علي المستويات القاعدية والوسطي ، أما علي المستوي الأعلي فتنتهي جميعها في شخوص الأمير والأمراء كرؤساء تقليديين للقبائل. و يخرج الهيكل العام عن النسق أعلاه ، شيخ علي مستوي القرية ، وعمدة أو مك لعدد من القرى ذات توحد اثني، ومك أو أمير لقبيلة أو فرع قبيلة. للأمراء مراكز حيث يقيمون بقري مركزية ، أو بمدينة الدلنج . وبيوتهم معروفة ، ولبعضهم محاكم بهذه الأماكن.

ونظم الإدارة الأهلية ليست لها قوانين مكتوبة ومجازة من قبل الدولة ، وتعمل جميعها بصورة أهلية تقوم علي الأعراف والموروث التقليدي لثقافات السكان ، وفيها متسع من المرونة في التعامل مع المشاكل التي تطرأ ، حيث حل القضايا بمجالس الجوديات ، التي فيها أشراك واسع للمؤثرين من المجتمع.

ومع الاعتراف من قبل الولاية بالنظم الأهلية ، ككيانات لها دورها ومهامها في الريف ، الا أن اعمالها تشوبها الكثير من النواقص منها :

- غياب قانون واضح يؤطر مهامها وأعمالها ، مما يجعل وضعها الرسمي منقوص وضبابي تحت أجوالها الراهنة.
- الضعف العام في مقدراتها من ناحية المقرات من مكاتب ومحاكم وتوفر القوى المساعدة من خفراء وحراس ، كذلك وسيلة الحركة.
- تدنى المرتبات مع عدم وجود ماليات داعمة لتسيير النشاطات خاصة فيما يتصل بمتابعة البلاغات وعقد المحاكم ، إذ في معظم الحالات يدير المسؤول في النظام الاهلى هذه الشؤون من بيته ، وبذلك يتحمل أعباء مالية فوق طاقته

- غياب التوثيق فيما يتصل بأعمال هذا النظام خاصة على مستوياته العليا ، إذ اختفى دور الكتبة الذى كان معمولا به في الماضي.

أما القضايا التى تتعامل معها الإدارة الأهلية حسب ما أفاد به شخوصها بالمحليات الاربع ، فهل تتلخص في :

-
- تلف الزراعات.
- تعديات علي المشاريع الزراعية.
- نزاعات حول ملكيات للأراضي الزراعية.
- مشاكل العقودات المتصلة بالمشاريع الزراعية.
- تعديات علي الغابات وجنائن الهشاب.
- نزاعات باراضى المسارات وحول مناهل المياه.

وهذه جميعها تتركز في أطار مهامها التي كانت تمارسها من قبل في خانة إدارة الأراضي والموارد الطبيعية ، والتي هي مهيئة للتدخل فيها لالمامها بالاوضاع المحلية لمناطقها وللقوانين والأعراف التى تحكم إدارتها. الا أن انعكاسات الضعف العام في الاداء الحالي لنظمها التي تطرقنا اليها من قبل يقعدها عن أداء دورها بقوة في هذه المجالات ، إذ يعيقها ضعف الأعتراف الرسمي بمكانتها ، ووضعها كجهاز فاعل في الريف ، مع غياب مخططات استخدامات الأراضى والقوانين السائدة وتحديد الأدوار للجهات ذات الصلة ، وعدم توفر مقومات العمل بمؤسسية واضحة من مقرات ومحاكم ، وميزانيات ووسائل حركة. ويقتصر دور الإدارة الأهلية حاليا في إطار هذه المهام في التكليف بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص : الحكم المحلي ، الشرطة ، القضاء ، والاجهزة التشريعية.

## الإدارة الأهلية :

| الحالة الراهنة | الموجهات الاستراتيجية |
|---|---|
| @ عدم وضوح الوضع الرسمي للإدارة الأهلية، ما بين اعتراف وغير اعتراف بوجودها ، والأدوار الموكولة لها في إدارة شئون الريف.<br>@ لا وجود لقانون مطور يسند قيامها ، مجرد مهام أوكلت اليها بقوانين مؤقتة.<br>@ عدم وجود مقومات للعمل من مكاتب ، محاكم، عربات، خفراء، وما كان موجوداً دمرته الحرب، أو تعرض للاهمال.<br>@ لا تسجيل أو توثيق لمرجعيات الأداء في أعمال الإدارة الأهلية.<br>@ استمرار النزاعات حول الأراضي ما بين المزارع والراعي ، والمستقرين والرحل ، وما بين أصحاب المشاريع والمجتمعات المستقرة. شاملة النزاع حول الملكية والمراحيل والمسارات والمخاتيت والمنازل ومناهل المياه ، مما اضاف أعباء متفاقمة على الأدارة الأهلية.<br>@ من العوامل المساعدة في حدوث | # اصدار القوانين التي تؤطر لمكانة ودور الإدارة الأهلية مع تحديد المهام التي توكل اليها.<br># وعلى حسب المهام ، دعمها بمقومات العمل من مباني مكاتب ومحاكم وشروط خدمة وميزانيات تسيير ومرتبات ووسائل حركة، وبناء القوى المساعدة لها من خفراء وحراس.<br># رفع المقدرات الفكرية لرجالات الإدارة الإهلية عبر دورات تدريبية في مجالات عملهم.<br># التوعية وسط المواطنين بدور الإدارة الأهلية بما يعزز من مكانتها في مجتمعاتها.<br># انجاز تخطيط شمولي لاستخدامات الأراضي بالمحليات ، مع أعطاء أسبقيات في ذلك للقضايا الماثلة ، من فتح المسارات وحسم ملكيات المشاريع الزراعية ، وشفع ذلك باستحداث القوانين التي تدعم وتنظم هذا الجهد .<br># بناء الوعي وتعظيم دور السلام الاجتماعي وسط سكان المنطقة. |

| | |
|---|---|
| أعلاه أوضاع ما بعد الحرب ، في عودة الناس الي أماكن قراهـا وأراضـيها، والوعي المتزايد بأهمية الأرض واثبات ملكيتها، مع غياب القـوانين وضـعف الأجهزة المنظمة.<br>@ انتشار الأميـة وسـط المـواطنين وكيانات الإدارة الأهلية مع ضعف فـي الوعي بالحقوق. | # تقوية التعاون بـين الإدارة الأهليـة والأجهزة ذات الـصلة مـن شـرطة وقضاء، لتعمل في تكامل في القـضايا التي تتطلب احداث هذا التعاون. |

## ١١: تنظيمات المزارعين و الرعاة .

### ١١ – ١ ؛ اتحادات المزارعين والرعاة :

تعكس المعلومات التى توفرت عن طريق المسح الميداني ، الضعف العام للكيانين في نواحى التكوين والتنظيم والعضوية والماليات المتوفرة لتسيير الأعمال والبرامج السنوية المنفذة والاتحادان بوضعهما الحالي عبارة عن لافتات لاجساد تنظيمية قصد منها تمثيل نشاطات تحت الغايات العامة للمطلوب منهما بدون تحقيقها ، ومما لم يمكنها من القيام بالأدوار المتوقعة منهما وهذه الأخيرة يمكن إجمالها في الاتي :

- بناء عضوية للجماعات المستهدفة بأن تخدمها هذه الأتحادات ، كانوا من المزارعين أو الرعاة.
- أن تعمل تحت اطر تنظيمية تحكمها دساتير وقوانين محددة.
- أن تكون لها أهداف تسعى لتحقيقها عبر تنظيماتها.
- أن تبنى مالياتها عن طريق قنوات معروفة ودائمة.
- أن تعتمد برامج تطور بها الاوضاع الانتاجية والحياتية لأعضائها.
- وأن تعمل بمحاسبية وشفافية في إدارة شئونها.

هذه بعضاً من الأسس التى تقوم عليها مثل هذه الكيانات ، تحقيقا لخدمة العضوية المنضوية تحتها ، ولضبط وترقية أدائها العام. ولم تقف الدراسة علي آى من هذه الأساسيات في النوعين من الأتحادات بالمحليات الاربع. فالموجود هو عبارة عن أسماء لاتحادات ، ولناخذ أوضاعها الراهنة كتقييم أدائها :

١) عضوية اتحادات المزارعين :

محلية القوز لم تحصى العضوية.

محلية الدلنج لم تحصى العضوية.

محلية هبيلا ٨٠ عضواً

محلية دلامي ٥٠٠ داخل التخطيط و ٧٢٠ خارج التخطيط .

وكتقييم ، هي اتحادات قائمة ولاتعرف عدد منتسبيها كما في محليتي القوز والدلنج. وفي حالتي هبيلا ودلامي ، لا حصر دقيق للعضوية . ٨٠ عضواً في حالة هبيلا ، وهو رقم بسيط بالنسبة الى اعداد المزارعين بالمحلية. وفي حالة دلامي ، فحصر العضوية اقتصر على المزارعين الذين يمارسون الزراعة الآلية.

٢)عضوية اتحادات الرعاة :

محلية القوز لم تحصى

محلية الدلنج لم تحصى

محلية هبيلا ١٤٥ عضواً

محلية دلامي ٢٧٠ عضواً

وفي التقييم ، فحال اتحادات الرعاة كحال تحادات المزارعين ، كينات قائمة ولا تعرف حجم عضويتها . وفي حالتي هبيلا ودلامى ، فأن الأرقام المعطاه لا تتماشى مع الأحجام الكبيرة للمشتغلين بالاقتصاد الرعوي بالمحليتين.

٣) الكيانات التنظيمية :

لا تخرج بالنسبة للنوعين من الاتحادات عن لجنة قائدة لعمل الاتحاد ، مكونة من ١٥ الي ٢٠ عضواً ، لها رئيس ونائب رئيس وامين مال والبقية اعضاء. ولاتوجد كيانات متخصصة داخل تنظيم الاتحاد ، كلجان برامج أو اراضي

وبناء ماليات أو علاقات مع الجهات خارج الاتحاد ، مثلا. كما لم تقف الدراسة علي مواقيت ضابطة لدورات اختيار اللجان وآليات محاسبتها إذ يعوز كل هـذه الاتحادات التوثيق لأعمالها.

٤) المصادر المالية للاتحادات :

- محلية القوز:

اتحاد المزارعين : تبرع من الاعضاء من انتاج المحاصيل الزراعية.

اتحاد الرعاة : لا توجد.

- محلية الدلنج :

اتحاد المزارعين : رسوم أراضي.

اتحاد الرعاة : رسوم ذبيح ، رسوم قطعان.

- محلية هبيلا :

اتحاد المزارعين : رسوم عضوية ، رسوم جازولين ، رسوم مدخلات زراعية ، رسوم تمويل بنكى.

اتحاد الرعاة : لا توجـد.

- محلية دلامي :

آتحاد مزارعين : مساهمة اعضاء سنوية ، رسوم على المشاريع الزراعية .

اتحاد الرعاة : تبرع من الرعاة.

المصادر اعلاه ضعيفة وفي حالات بعض اتحادات المزارعين ينتفى وجودها ولا نسق يربط بينهما. ولأنها غير مؤسسة علي نظام مالى منضبط يصعب الحديث عنهـا كاليات دائمة تقبل التطوير.

٥) أوجه صرف الموارد المالية للاتحادات :

محلية القوز :

اتحاد المزارعين : أنشاء دار الاتحاد ، مشاركة في ميزانية الاتحاد . القومي والولائي.

اتحاد الرعاة : لا توجد.

محلية الدلنج :

اتحاد المزارعين : أيجار المقر ، دعم الاتحاد الولائي ، الصرف علي الاجتماعات.

اتحاد الرعاة : إيجار مكتب ، شراء أدوات مكتبية ، ترحيل أعضاء الاتحاد

محلية هبيلا :

اتحاد المزارعين : لا توجد.

اتحاد الرعاة : لا توجد.

محلية دلامبي :

اتحاد المزارعين : لا توجد.

اتحاد الرعاة : لا توجد.

وكتقييم، فلا توجد اوجه صرف في حالات معظم الاتحادات ، ومن وجدت عندها فهي تقتصر علي العمل الفوقى للجان المديرة للاتحادات . وجزء من الماليات المتوفرة يذهب كدعم للاتحادات الولائية والقومية.

٦) خدمات الاعضاء :

محلية القبوز :

اتحاد المزارعين : مدخلات زراعية ، متابعة العمليات الزراعية .

اتحاد الرعـــاة : لا توجد.

محلية الدلنج :

اتحاد المزارعين : لا توجد.

اتحاد الرعـــاة : لا توجد.

محلية دلامي :

اتحاد المزارعين : لا توجد.

اتحاد الرعـــاة: الصرف علي صيانة دونكى..

وكتقييم لاداء الاتحادات وسط عضويتها يتضح ضعف تقديم آي خـــدمات ذات أثر للاعضاء ، مع انتفاء وجود خدمات في اكثر الحالات.

٧) علاقة الاتحادات مع الكيانات الآخري :

للاتحادات علاقات مع بعضها البعض ومع الإدارات الأهلية فى حـــل قـــضايا الأراضي والمشاكل التي تطرا من وقت لآخر كالنزاعات بين الرعـــاة والمـــزارعين ، والتعديات على الزراعات.

من تناول الدراسة لا تحادات المزارعين والرعاة بمحليات المنطقـــة الـــشمالية وضح من التقييمات الـــي وردت اعلاه أن هـــذه الاتحادات تحت اوضاعها الراهنة لا تخرج عن كونها تنظيمات صورية – ولجعلها أكثر حيوية فهي تحتاج الي عمل قاعدى كبير ، يشمل اعادة بنائها علي أسس عملية وعلمية ، بما يحقق الأهداف المرجوة منها.

## تنظيمات المزارعين ، والرعاة .

| الوضع الراهن | الموجهات الأستراتيجية |
| --- | --- |
| @ كلاهما كيانات ضعيفة من ناحية التنظيم، والنشاطات والبرامج وقوة انتماء ومشاركة العضوية. هما واجهات لنشاطات فئوية لم تتطور بعد لتحقيق الغايات المرجوة منها.<br>@ تعوزهما الدساتير والقوانين المنظمة وبالتالي المنهجية والمحاسبية في الأداء .<br>@ يفتقدان للمصادر المالية لتسيير نشاطهما فلا ميزانيات ذاتية ولا دعومات خارجية .<br>@ يفتقران للبرامج السنوية، فلا خدمات عضوية لاتحاد المزارعين عدا محلية القوز، ولا خدمات عضوية لاتحاد الرعاة عدا محلية الدلنج.<br>@ لا وجود لبرامج ارشاد أو تدريب في أي مجال من المجالات وسط العضوية.<br>@ لا مشاركة للاتحاديين في وضع السياسات المحلية والولائية التي تتصل بقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية.<br>@ ولا تفويض لسلطات في حل مشاكل كحيازة الأراضي أو المسارات بالنسبة لاتحاد الرعاة.<br>يحتاجان لكثير من التطوير ليقفا ككيانات فاعلة في مجالاتهما. | # مراجعة الأوضاع الراهنة للاتحاديين، للوقوف على النواقص التي تشوب نشاطهما.<br># تحديد وكتابة الأهداف التي يسعيان لتحقيقها.<br># مساعدتهما فيما يوضح رؤياهما ويقوي تنظيمهما بما يحتاجاه من دساتير وقوانين منظمة وضابطة لأعمالهما.<br># على ضوء المراجعات اعلاه، صياغة برامج يكونان بها مشاركين في نهضة القطاعين الزراعي والرعوي بالمحليات الأربع ، وتكون فيها فوائد محسوسة لعضويتهما.<br># التبشير الواسع وسط المزارعين والرعاة بنهج جديد في العمل، بما ستحدثه التغيرات أعلاه، من تطوير في عمل الاتحادين، وبما يتبع ذلك من إعادة تسجيل العضوية.<br># بناء ماليات للاتحادين من اشتراكات الأعضاء ونشاطات استثمارية دائمة.<br>التربيط بين الاتحادين والأجهزة ذات |

| | |
|---|---|
| | الصلة الولائية، المحلية، الزراعية، الثروة الحيوانية ، المراعي... الخ، لإنجاز برامج مشتركة. |

## ١١ – ٢ : تنمية المراة

### ١١-٢-١ : وضع المراه في محليات القطاع الشمالي

هنالك تشابه كبير بين أوضاع المراه في محليات هذا القطاع ، مع بعض الإختلافات هنا وهناك ، كما بين الحضر والريف والمجتمعات المستقره والرحل. وبصوره عامه ، يعكس الحال درجة من التخلف في وضع المراه مقارنه بالرجل ، ترجع في جذورها للتطور التاريخي للنوع والذي بتراكمات كثيره خلق النظره الدونيه للمراه. إلا أن هذه بدأت تتغير مع الزمن ، بدخول الفتاة مجال التعليم ، ونهوض شرائح مستنيره من السناء. والمراه من الناحيه الاقتصادية وحسب الاقتصاديات السائده بالمنطقة ، تابعه للرجل ، ففي المجتمعات الزراعيه تعمل بالزراعه وفي مجتمعات الرحل بتربية الحيوان . وفي الإطاريين نجدها تملك بعضاً من الثروه ، من أرض زراعيه (بلدات ، جبراكه) وبعضاً من أنواع الحيوان ، بما تمليه الممارسه في المنطقة المعنيه والنظم السائده في المجتمع. كما وأنها مشاركه في إتخاذ القرار في إطار الأسره.

وتحت الأوضاع التي وجدت المراه نفسها فيها ، نجد أن أعباء كثيره قد وقعت عليها. فهي بخلاف أدوارها التي يفرضها عليها النوع (الإنجاب وشئون البيت) تعمل في الزراعه في عمليات إختصت بها (كبذر البذور والحش وتذرية محاصيل الغلة) ، وفي مزرعتها الخاصة (الجبراكه) عاده ما تقوم بكل عمليات الإنتاج . وعند الرحل تحت إقتصاد الرعي ، تشارك في رعاية الحيوانات الصغيره وحلب الأبقار وأخذ اللبن وبيعه لمراكز تصنيع الجبنه ، وداخل المدن. ومهمة أختصت بها ، هي تجهيز أماكن خزن العيش (سوبيه ، مطموره) عند مجتمعات النوبه، وبناء البيت المتنقل وسط الرحل . ولموسمية الاقتصاد الممارس في المنطقة ، تهاجر النساء كأفراد أو كجزء من الاسره بحثاً عن العماله في موسم الحصاد ، وعادة ما تكون هجرتهم في صحبة أطفالهن ، حيث يعدن من مناطق الإنتاج (مشاريع زراعيه ، زراعات) بما يحصلن عليه من أجر ، مع بعض الذره الذي تدبرنه. وفي المدن خلال الحقب الاخيره ،باتت عمالة المراه بصوره

واضحه ، من شريحة الفقراء القاطنه بهذه المدن أو المجموعات المهاجره من الريف دفعت بها الحاجة إلى الهجرة. وتتنوع هنا وسائل كسب العيش من العمل في مكاتب الحكومة والمؤسسات في المستويات الدنيا كالكنس والنظافة ، وكعماله في البنيان وكخادمات في البيوت بالأجر ، ومهن هامشية كثيره ، منها صناعة وبيع الطعام والشاي ، حيث تميزن فيها ، والتجاره الصغيره بتخصص في العطور والروائح والمصنوعات الفلكورية ومنتجات الطبيعه. وفي هذه جميعها ، انفتاح واسع للمراه على سوق العمل واستعداد فطري لاقتحام مختلف مجالاته ، بما هيائتهم له مقدراتهم الحاليه ، والتي مع التطور في المعرفه وتفتح المدراك ، يمكن أن تنقلهم إلى مستويات أعلى من الشغل.

ومهم في هذا ، قبولهن التحدي في مقابلة متطلبات الحياه في رعاية الاسر ، ومنهن من يضطلن بمسئوليات رب الاسره في غياب الاخير لظروف متفاوته. ومن الدخول التي يكتسبنها لا يصرفن فقط على إعاشة الاسره ، بل منهن من يقابلن التزامات التعليم للأبناء والبنات في مراحلها مختلفة.

والنساء ، وهن يجابهن مختلف أوضاع الحياه ، بعشن تحت ظروف ضاغطه أفرزتها عوامل كثيره ، منها النظره الدونيه للمجتمع نحوهن كتوابع للرجل ، بحاله من الشك في مقدراتهن في التعامل مع القضايا الحياتيه. وتحت أوضاعهن الراهنه نجد أن نواقص كثيره تلف حياتهن:

- إذ في مجال الإنتاج ، ضيق فرصهن في ولوج مجالات خارج نظم الإقتصاد التقليدي الممارس ، كان ذلك في الزراعه أو تربية الحيوان ، وتحت أدوار محدودة لهن ، بما يتبع من ضعف في الإشراك في إتخاذ القرار، وتملك نصيب من الثروة والحصول على المدخلات ، بمساواة مع الرجل. وهذا واضح في برامج تدخلات تنمية المناطق ، إذ أن المستهدف دائماً هو النوع الذكوري ، بما يمليء أحياناً بتصميم برامج خاصه بالمراه وبمكونات مختلفه عن البرنامج العام للتدخل.
- وفي التعليم ، كان السبق فيه ولسنوات طويلة لتعليم الولد ، مما نتج عنه التوسع في المنشأ من مدارس الأولاد. وقد صحح هذا الوضع في أوقات

لاحقه بإنشاء مدارس للبنات وقيام المدارس المختلطه إلا أن الفجوة مازالت قائمه ما بين النوعين من التعليم ، وفيها ماثلاً تحت أوضاع اليوم أمية المراه وتفضيل تعليم الولد عن البنت. مع أنه بواقع الحال وضح أن تحصيل البنت لا يقل عن الولد خاصة في المراحل المتقدمه من التعليم.

- وفي الجانب المجتمعي تعاني المراه من أوضاع التصقت بحياتها ، وأحكمت قبضتها عليها، ومنها ما أصبحت عادات لها قبول في المجتمعات ، كالزواج المبكر من عمر أثني عشر سنه ، وما يترتب عليه من مسئوليات زوجيه من تكوين اسره في عمر صغير وخدمة البيت والإنجاب ، بما هي غير مهيئه له في هذا العمر. كذلك ممارسة عادات ضاره كختان الإناث الذي هو منتشر في بعض محليات القطاع. والمؤسف أنه في الوقت الذي هو منوع ممارسته بمقتضى القانون ، نجد أن بعض العاملين في الحقل الصحي، من القابلات والمساعدين الطبيين يمارسونه على بنات المنطقه لعائده المادي عليهم.
- وتصاحب أوضاع المراه مشاكل صحيه كثيره ، لخصوصية إحتياجات المراه الصحيه مقارنه بالرجل، حيث تحتاج إلى رعايه في أوقات معينه من حياتها. وتختلف الأسباب وراء هذه المشاكل ، بداية بالنقص المريع في الخدمات الصحيه الخاصه بالمراه، ويكفي أن نطرح في هذا الخصوص، إن المتوفر نصيب من الثورة والحصول علي المدخلات ، بمساواة مع الرجل ، وهذا واضح في برامج تدخلات تنمية المناطق ، اذ أن المستهدف دائما هو النوع الذكورى ، بما يملىء احيانما برامج خاصة بالمرآة وبمكونات مختلفة عن البرنامج العام للتدخل.

* ولنفرد أكثر لاستعراض أوضاع الجانب الصحي ، فخدمة التأمين الصحي مقتصره على من قدروا على الدخول تحت مظلته من سكان الحضر وهنا يتركز على مدن كالدلنج، بغياب واضح للخدمة في الريف. ولعادات تطرقنا لها من قبل ، كالزاوج المبكر وختان الأناث آثار من بعد على الحمل والولاده ، كالاجهاض ، والنقص في وزن المولود والكلبش والناسور البولي والتي

| المجـــــال | عدد دورات التدريب | حجم الاستهداف (متدربه) |
|---|---|---|
| ١. الشرطه الشعبيه والمجتمعيه | ٣ | ٢٠ |
| ٢. العنف ضد المراه | ٢ | ٢٥ |
| ٣. محاربة العادات الضاره | ٣ | ٢٥ |
| ٤. المشوره الشعبيه | ٣ | ٥٠ |
| ٥. الإئتلاف الديني بين المسيحيين والمسلمين | ١ | ١٠ |

كما تم عمل توعوي حول قوانين حقوق المراه والطفل والعنف المبني على النوع وتكوين شبكات في هذا الخصوص ، وفي مجال الآثار الناتجة من الاغتصاب. وقد وجدت هذه النشاطات دعماً من برامج الامم المتجده ومن مركز دراسات السلام بجامعة الدلنج.

تجد مثل هذه البرامج القبول تحت الإهتمام العام بتنمية المراه ، إلا أنها بالقدر الذي هي عليه تمثل قطره في بحر، وتمثل النتائج المتوقعه منها مكاناً هامشياً إتصالاً بالقضايا الأساسيه التي استعرضناها من قبل ، ويمكن توصيفها بأنها (برامج موضه) Fashionable Programmes إنداحت على الساحه بزخم الإنفعال على مستوى المركز حول حقوق المراه والطفل ، تلقفه نشطاء على المستويات المحليه. وقد تطابق ضعف الأداء في مجال تنمية المراه بنواقص كثيره شابت العمل في هذا المجال ، يمكن إجمالها في ضعف المؤسسيه والإمكانيات الداعمه لأحداث وتنفيذ برامج ذات مردود محسوس ، وفوق كل هذه غياب المنهج الموسسي لاستنباط أسبقيات المراه في مجالات التنمية تحت الاوضاع السائده بالمحليات، كما جرى تحديدها من قبل في تطوير ما يلي المراه في الاقتصاد من إنتاج ومعيشه ودخول ، وخدمات تحتاجها لترقية أوضاع حياتها ، وكسر فوراق النوع بما يضعها في مصاف الحياه الكريمه. والبدايات نحو تحقيق هذه الغايات تكون في إجراء الدراسات التقيميه ذات الشمول على مستوى

المحليات ، والتي على ضوء نتائجها صياغة البرامج التي تطور الحلول لقضايا المراه ، بدلا عن النسق الممارس حالياً.

| الوضع الراهن | التوجهات الأستراتيجية |
| --- | --- |
| @ تشغل المرأة مكانة هامة في مجتمعات المنطقة فبخلاف أدوارها الأسرية والاجتماعية فهي تشارك بفاعلية في النشاطات الاقتصادية الممارسة من زراعة ورعي بما يدعم اقتصاد الأسرة.<br>@ مع لعبها الأدوار أعلاه فمكانتها الاجتماعية تطغى عليها سمات التردي مقارنة بالرجل ، للنظرة الدونية لها ولضعف اكتسابها للخبرة والتجربة في إدارة شئونها بذاتية واستقلالية، وللأمية والجهل السائدان وسط شرائحهن تأثير كبير في ذلك ، فانغلاق مجتمعاتهن مع تدني الوعي بالحقوق والواجبات، ابقاءهن توابع للرجال مما جعل مشاركتهن في الشئون العامة واتخاذ القرار ضعيف، وبذا كان نصيبهن في التنمية بمختلف مجالاتها ، وعلى قلة ما أصاب منها مناطقهم متدني.<br>@ ومما أبقى أوضاعهن على ما هي عليه القصور الواضح في فلسفات ومناهج التنمية التي استهدفت المرأة، إذ ما تم منها جاء أحدياً ومشتتاً وغير | # بناء أجهزة مختصة بتنمية المرأة على مستوى المحليات، وتهيئتها بالمقدرات التي تمكنها من الإحاطة بقضايا المرأة وتنفيذ البرامج التي تهدف الي ترقية أوضاعها.<br># إجراء دراسات شاملة ومتعمقة وحسب المناطق ، للاوضاع الراهنة للمرأة بغية الوقوف على مشاكلها واسبقياتها .<br># صياغة برامج راتبة تأسيساً على الاسبقيات التي أبرزتها الدراسات.<br># في المجالات التي تتمحور فيها البرامج ، اعطاء اهمية قصوى لمحو أمية المراة ورفع وعيها العام، بما يرقي من مكانتها في مجتمعاتها .<br># ولإحداث حراك مؤثر للمرأة في المجتمع، بناء وتقوية تنظيماتها بما يوسع من مشاركتها في الشأن الخاص بها والشأن العام. ولمراكز تنمية المرأة دور هام في هذه النقلة.<br># ولكسر حواجز مجتمعية كثيرة تراكمت مع الزمن في علاقة النوع، لابد أن يكون للمرأة نصيب في الثروة |

| | |
|---|---|
| مؤسس على دراسات وتقييمات متعمقة ، آخذة في الاعتبار القضايا الحقيقية للمرأة واسبقياتها في التنمية ، خاصة على الجانب الحكومي.<br>@ كما وأن الكيانات التي استحدثت كالاتحادات النسوية بقيت واجهات لغايات لم يتحقق عبرها عطاءاً ملموساً ، لغياب المنهجية والبرامج الواقعية، مع أنها يمكن أن تقدم الكثير إذا صحح مسارها. وتبقى بعض تدخلات المنظمات، وهذه الأخرى جاءت انتقائية عازها الشمول في المعالجات.<br>@ وبالخلفية أعلاه برزت من تقييمات أوضاع المرأة بالمحليات الأربع، مكامن الخلل الآتية:<br>o ضعف الاجهزة القائمة الموكل اليها تنمية المرأة كانت رسمية أو أفرزتها برامج المنظمات.<br>o تفشي الأمية وسط مجتمعات المرأة<br>o عدم وعيها بحقوقها ، وبالتالي ضعف مشاركتها في اتخاذ القرار<br>o ولهامشية المرأة في حق المواطنة، غياب | المحلية، والذي لن يتأتى إلا بتعظيم دورها في الاقتصاد بالحصول على المدخلات تحت المشاريع التي تنفذ بالمنطقة وفي التدريب والتمويل وفي احداث شراكات مع المؤسسات التنموية |

| | |
|---|---|
| التنظيمات التي تبني لهـا مكانة في مجتمعاتها.<br>@ وباستطلاع مستويات استعداد المرأة للمشاركة في التنمية، برز أن لمجتمعاتها اهتمام بقضايا منها: محو الأمية، الانفتاح العام للحداثة وبناء الوعي بالحقوق وتنمية اقتصاد الأسرة وتحسين أحوالها الصحية ونيلها قسطاً أكبر من التعليم. وهذه جميعها تمثل أرضيات لصياغة برامج ذات شمول | |

## ١٢ - الأعلام :

تتركز خدمة الإعلام في الولاية في مؤسستي الاذاعة والتلفزيون تحت إدارة الإعلام ، والتي وجودها الأكبر بكادقلى ، بفرعيات في المحليات الثلاث ، الدلنج ، القوز و دلامي ، مع غياب لمحلية هبيلا ،الجدول (١٢-١) يعكس مقومات العمل الإعلامي بالولاية.

لا يوجد هيكل مفعل للإدارة يعني بالمكونات الإعلامية كما هو وارد في تفاصيله بالجدول (١٢-٢) شاملاً ، الثقافة ، الشباب ، السياحة ، التدريب) يتمركز النشاط الإعلامي بكادقلي مع ربط في بعض المهام (إعلام اخباري ، برامج وعلاقات عامة) علي مستوى المحليات الثلاث.

انحصرت المهام الأكثر ممارسة في الأنشطة الثقافية ، الرياضية ، البرمجة اليومية ، والتغطيات الخارجية ، وهي بالطرح الذي عليه يغيب عنها الإعلام التنموي كمكون اختصاصي في العمل الإعلامي.

تظل كمقومات فيما هو معتمد كمهام - جدول رقم (١٢-٣) عدم توفير الميزانيات والمدخلات بما فيها معينات العمل ، مع ضعف التنسيق وعدم وجود محطة أرضية.

أن مقومات العمل الإعلامي من مكاتب وقوي عاملة مركزة بكادقلي ، كانت في الأذاعة أو التلفزيون ، وأن الوجود الفرعي ، اذا أستثنينا الدلنج لدرجة ما ، ضعيف في المحليات.

ورد في مقترحات تحسين الاداء ، توفير استديوهات ، وضع خريطة برامجية ، تدريب بينى ، وتنسيق بيني (أي مع الجهات ذات الصلة بالرسائل الإعلامية) ، توفير معدات تركيب محطات ، انشاء مراكز أجتماعية (سمع ومشاهدة) وتوفير وسائل حركة.

يبدو أن تطوير الإعلام بالولاية تقعد به عقبات كثيرة ، منها البني التحتية بما يوصل رسائله لمختلف أجزاء الولاية عبر محطات بث كافية ، وتوفير الكهرباء في الريف لاستقبال متيسر. وهذان مكونان ، يحتاج توافرهما الي برنامج طويلة المدى وفي أطار ما هو متاح ، ولايصال الريف الي درجة ممن

جدول رقم : ١٢-١) مقومات العمل والمقدرات

| اسم الموقع المحلية | عدد المكاتب | حجم القوى العاملة | | | الحالة الراهنة | حالة داعمة | | | | | الصلة بالمحليات | | | | | نوعية القوى العاملة | | | آلية وضع الأسقف | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | كبير | متوسط | صغير | | الحالة الراهنة 2009 | الحالة داعمة | دور المجتمع المدني | المشاركة المجتمعية | دور المجلس | الصلة بالمحليات | دور المجلس | المشاركة المجتمعية | دور المجتمع المدني | الصلة بالمحليات | نوعية القوى العاملة | | | آلية وضع الأسقف | |
| محلية الجزيرة | 11 | 6 | 13 | 31 | ضعيف | ٢ | ١ | | | | ٧ | ٧ | ٧ | ٧ | ٧ | ٢ | 134 | 31 | ٧ | ٧ |
| محلية شمالي الجزيرة (الطويشي) | 14 | 30 | 38 | 70 | ضعيف | ٢ | ٢ | ٧ | ٧ | ٧ | ٧ | ٧ | ٧ | ٧ | ٧ | ٢ | ٢ | ٢ | ٧ | ٧ |
| محلية القوز | | 6 | | | ضعيف | ٢ | ٢ | | | | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x |
| محلية الدلنج | 2 | 9 | 4 | 3 | ضعيف | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x |
| محلية هبيلا | x | x | x | x | ضعيف | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x |
| محلية دلامي | x | 1 | x | x | ضعيف | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x | x |

استخلاصات: ٢ : لم تتوفر معلومة، XX: لم يتم تنفيذ

## جدول رقم : (٢-١٢)

### مدى وجود الهياكل والمهام بالمحل

| اسم الموقع المحلية | وجود الهياكل | | | | | | | | | وجود المهام | | | | | | | | | ممارسة المهام الأكثر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | لجان | مكاتب | مكاتب | مكاتب | مكاتب | مكاتب | مكاتب | مكاتب | مكاتب | تنظيم | تنظيم | تنظيم | تنظيم | تنظيم | تنظيم | تنظيم | تنظيم | تنظيم | تنظيم |
| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| مجلس الأعلام وزارة | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| مكاتب إذاعة التلفزيون | | | | | | | | | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| مجلس القوز | x | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| مجلس البلاح | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| مجلس صلا | x | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| مجلس دلامى | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |

استخلاصات : ✓ يشير إلى وجود النشاط . x لا تتبع إعلامى على مستوى المحلية ، متقبة لما يتبع من الأجهزة الولائية.

جدول رقم : (١٢ - ٣) القطاع الشمالي : الدلنج : محليات القوز ، الدلنج ، هبيلا و دلامي

| اسم الموقع / المحلية | معوقات الأداء | | | مقترحات تحسين الأداء والحلول | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التمويل | التدريب | التنسيق | توفير أستديوه | زيادة ساعات البث المحلي | وضع خريطة برامجية | تنسيق بيني | تدريب بيني | توفير معدات | تركيب محطات | إنشاء مراكز إرشاد | توفير وسائل حركة |
| كادقلى الوزارة | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| كادقلي الاذاعه تلفزيون | ✓ | ✓ | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| محلية القوز | ✓ | ✓ | ✓ | f | ✓ | | | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| محلية الدلنج | ✓ | ✓ | ✓ | f | ✓ | | | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| محلية هبيلا | ✓ | ✓ | ✓ | f | ✓ | | | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| محلية دلامي | ✓ | ✓ | ✓ | f | ✓ | | | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |

مطلوب توفرد ✓

لا يقبل المعالجات تحت الأجهزة الرئيسية بالولاية f

التواصل الإعلامي ، يكون الحل في انشاء مراكز سمع ومشاهدة وسط المجتمعات.

* وفيما يتصل بالأرتقاء بالأداء الوظيفي للإعلام ، يكون الأهتمام بمقترحات تحسين الأداء كما جاء في الجدول (١٢-٣) والربط بين كادقلي ، والمحليات ، أعادة النظر في الخريطة البرامجية ، باعطاء حيز مقدر في الرسالة الإعلامية لقضايا التنمية : من متابعة لمجرايتها من مشاريع وتدخلات تنموية ، وشراكة المجتمعات في انجازها ونجاحاتها، وأخفاقاتها ، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في انفاذها ، وعبر حراك حقلي متواصل في الريف.

| الوضع الراهن | الموجهات الأستراتيجية |
| --- | --- |
| @ استقراء الوضع العام يشير أي أن هناك أهمية لرسالة الإعلام في مجال التنمية، إلا أن المعطيات لا تعكس ذلك، إذ لا يوجد ما يشير الي وجود تخطيط إعلامي موجه نحو هذه الرسالة.<br>@ فالخريطة البرامجية ضعيفة في مجال الإعلام التنموي خاصة على المستويات القاعدية، إذ تعوزها العلمية والتنسيق البيني مع المؤسسات التنموية.<br>@ والتوازن بين الخطاب السياسي والديني والتنموي مختل، بما يتطلب مراجعة لفلسفة الإعلام وغاياته لصياغة خريطة برامجية أكثر توازنا.<br>@ التمويل المتوفر ضعيف والامكانيات القائمة قليلة بما لا يتيح مجالاً للحركة الذاتية للمؤسسة الإعلامية كانت على مستوى الرئاسة (كادقلي) أو الفروع (المحليات) بما جعل الكثير من المهام المنصوص عليها في وظائف الإعلام لا تمارس .<br>@ تركز القوى العاملة بالمركز مع | # تقوية إدارة الإعلام بمتطلبات العمل من مباني وميزانيات وقوى عاملة وأجهزة ووسائل حركة على المستويين الولائي والمحلي بما يمكنها من أداء مهامها.<br># إعادة النظر في الخريطة البرامجية بما يحدث توازناً بين الإعلام التنموي ومجالات الإعلام الأخرى.<br># اعطاء أهمية للمجتمعات كرافد مهم للرسالة الإعلامية من منطلقات مخزونها من المعرفة والثقافات وعكس مشاكلها وأولياتها في مجالات التنمية بما يأصل للرسالة الإعلامية ويعكس حراكاً اجتماعياً في الريف.<br># اعتماد أندية المشاهدة والاستماع كوسيط إعلامي يربط ما بين المركز والفروع والمجتمعات |

| | |
|---|---|
| الضعف بالفروع ، مما أسقط الكثير من المقترحات الواردة من الفروع.<br>@ تحرك الإعلام يعتمد على متخذي القرار والذي هو طاغي على مستوى المركز.<br>@ على جانب المجتمعات ، فالمستويات المتدنية للتعليم والانفتاح والدخول مضافاً اليهما عدم توفر خدمة الكهرباء في الريف، تجعل المتلقى للرسالة فاقد الاستعداد والمشاركة في صنعها بالمستويات المطلوبة | |

## ١٣ : وزارة التنمية الاجتماعية – شؤون المرأة والطفل.

### ١٣ – ١ : مهام ومسؤوليات الوزارة :

تناولتها الدراسة علي مستويين ، رئاسة الوزارة بكادقلي ، ومكاتبها القائمة بمحليات القطاع الشمالي : الدلنج وهبيلا ... والوزارة مؤسسة حديثة التكوين ، إذ جاء انشاءها في ٢٠٠٩م عند اعادة هيكلة الوزارات بالولاية ، لذا نجد أنها ما زالت في بدايات تطوير مناهجها وفلسفتها في العمل ،عن طريق الدخول في برامج تكسبها الخبرة والتجربة في العمل وسط المجتمعات ، وحسب مرسوم تكوينها تتمحور مهام ومسؤوليات الوزارة في الأتي :

- تدريب مجتمعات.
- تنسيق عمل المنظمات
- حماية المرأة.
- تخطيط د
- تمويل شرائح ضعيفة.
- حماية المجتمع .
- خدمات التعاقد.

ولانجاز المهام اعلاه ، يشمل هيكلها الأدارات والأقسام التالية :

- التنمية الاجتماعية.
- تخطيط أستراتيجي.
- المراة / الأسرة.
- ارشاد وتوجيه،
- مركز معلومات.
- تمويل اصغر.
- تنمية ريفية.

وتشمل المكونات والمعطيات اعلاه ، نجد أن التنمية الأجتماعية تحتل مكاناً مركزياً في اعمال الوزارة والتي أساسها هو العمل مع المجتمعات بهدف جعلها مشاركة في انجاز التنمية بمختلف مجالاتها : الموردية ، الأنتاجية ، الاقتصادية ، المؤسسية، الخدمية ، والقائمة تطول لأرتباط المكونات بحاجيات انسان الولاية ، المعيشية والاجتماعية. وبنظرة فاحصة ليست للوزارة مداخيل مادية توفرها للمجتمعات ، اذ أن هذه المداخيل ولطبيعة الأشياء هي عند الأجهزة ذات الصلة :

- فالإدارة والمال عند الحكومات المحلية.
- وتطوير الأنتاج الزراعي عند وزارة الزراعة.
- وتنمية الحيوان عند الثروة الحيوانية
- وحماية وتطوير المراعي عند إدارة المراعي
- وبالمثل بالنسبة للخدمات ، فالمياه والصحة والتعليم لكل جهة مسؤولة عنه.

وفي هذا الخضم من مكونات التنمية يكون للوزارة الدور الوسيط بين هذه الجهات والمجتمعات ، بتهيئة الأخيرة عن طريق بناء المقدرات فيها للحصول علي هذه المعطيات التنموية ، ولست كمتلقية كما هو الوضع الأن في معظم الحالات ، بل مشاركة بفعالية في أنجازها ، بما يضمن من أحكام تنفيذها واستدامة عطائها ، وفي هذا الصدد أن وضوح الأدوار مهم بما يجنب الخلط في العمل التنموي بما يربك الأداء. فوزارة التنمية الاجتماعية يجب أن تأخذ بأنها حلقة الوصل بين الإدارات الفنية ، كذا المنظمات كمصادر للمدخلات بما تشغله من مساحة كبيرة في العمل التنموي والمجتمعات كذات حاجة لهذه المدخلات ، وبهذا تكون الرؤية واضحة في دور الوزارة في منظومة التنمية ، وهو دور ليس بالسهل اذا اخذنا في الأعتبار التحديات التالية :

- الانتشار الواسع لمجتمعات الولائية وتباينها الأثني والمعيشي والثقافي في مستويات التقدم.
- إتسام المجتمعات بضعف البنيات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

- انتشار الأمية مع تدني الوعي العام وتخلف شريحة المرأة وارتفاع معدلات العطالة والفقر.
- عدم الأستقرار الذي يشوب الكثير من المجتمعات لتعرضها لضغوط كثيرة في الحقب الأخيرة.
- القصور في المناهج المتبعة في العمل مع المجتمعات ، اذ أن الممارس مشتت وتعوزه العلمية بما يحتاج الي حكمةلأن يكون في أطر أكثر واقعية وشمولية.
- الاختلاف في السياسات والقوانين الموجهة للعمل التنموي.

١٣ - ٢: تنظيم الوزارة :

بخلاف الجسد الرئيسي للوزارة علي مستوى كادقلي وكغيرها من الوزارات الأخرى ، نجد أن لها أدارات فرعية بالقطاعات (الدلنج ، كادقلي ، الفولة و رشاد) ، كما وانه ضمن مخططها الإداري والتنفيذي ، تسعي الوزارة جاهدة لانشاء عدد من مراكز التنمية الريفية ، ففي القطاع الشمالي بدلامي والدلنج والدبيبات وهبيلا . ولهذه المراكز أهمية قصوي من تحريك وتفعيل العمل علي مستوي المجتمعات إذ بتهياتها بالكوادر والمتطلبات اللوجستية يمكن أن تخدم كمنارات بما سيربط بها من مجتمعات ، بالتنظيم وبناء المقدرات ، تحقيقا للدور الوسيط مابين مدخلات التنمية من مختلف المصادر (الإدارات الفنية والمنظمات) والمجتمعات المستهدفة.

من الوقوف علي مقمومات العمل للوزارة وضح أن لها :

- ١٠ مكاتب بكادقلي.
- ٣ مكاتب بالدلنج.
- ٢٩٨ موظفين من جامعيين وآخرين.
- ٥٥ عاملاً.
- ٢٤ عربة.

وأن ميزانيتها كانت علي النحو التالي :

| السنة ٢٠٠٩م | السنة ٢٠١٠م |
|---|---|
| مصدقة : ٣٤٦٢٣٠٠ | مصدقة : ٢٦٤٢٠٠٠ |
| منصرفة ٣٢٨٠٠٠ | منصرفة١٦٣٢٢٥٠ |

## ١٣ – ٣ : تقييم عام :

وكتقييم عام نورد الأتي :

- نجد علي مستوى محليات القطاع الشمالي أن اعمال التنمية الأجتماعية ذات ارتباط وثيق بحركة مفوضية العون الانساني وسط المنظمات ومراكز التنمية الريفية.
- وعلي المستوي التنفيذي فأن القاسم المشترك مابين مراكز التنمية الريفية ومفوضية العون الانساني يفترض أن يكون خريطة تنموية واضحة وهذه حاليا غير موجودة.
- وان هناك حاجة ماسة الي رفع مقدرات المجتمعات لتتفاعل بصورة اكثر أيجابية.

وفرت لجان التنمية الريفية مواعين لاستقطاب المانحين بما في ذلك شروطهم المتعددة ، الا أن قابلية هذه الصيغة للاستمرار مواجهة بالتحديات التالية :-

- بناء اللجان كجهاز مواز أو بديل أو رافد لمجالس القري في الحكم المحلي.
- مقدرة الوضع علي التطوير تحت قيام المجلس التشريعى.

التنمية الاجتماعية ، شؤون المرأة والطفل :

| الوضع الراهن | الموجهات الأستراتيجية |
| --- | --- |
| @ تلقائية التدخلات<br>@ عدم وضوح الأوليات التنموية.<br>@ ضعف تغطية المجتمعات<br>@ عدم شمولية البرامج.<br>@ ضيق الميزانيات ومقومات العمل .<br>عدم اتساق حركة النظم العاملة في التنمية بما ترتب عنه ضعف عام في مخرجاتها .<br>@ الوزارة وبرامجها ما زالت في مرحلة ايجاد طريقها للمجتمعات لذا جاء ادؤها ضعيفا بصورة عامة. | # التأسيس لبرامج ذات شمول ومتجزرة في المجتمعات وضرورة الاهتمام بالتقين\امات المتعمقة لاوضاع المجتمعات في المنطقة المعينة.لصياغة خرائط برامجية.<br># التواصل مع مختلف المجتمعات وخلق علاقات عمل معها.<br># بناء مقدراتها بالتنظيم لأدارة شؤونها.<br># تحديد اولياتها التنموية وحشد الموارد الذاتية والخارجية لانجازها.<br># فتح قنوات العمل مع الجهات المحركة للتنمية.<br># أشراك الكيانات المحلية من اتحادات مزارعين ورعاة ، وتنمية مرأة |